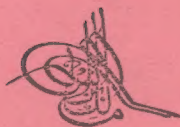




سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

دانشگاه ملی



ترجمة فخرية

بلغني : أن العلماء يسألون يوم
القيامة عما يسأل عنه الأنبياء
« مالك »

٢

من دور التأثير

مالك الانبياء

دار التوعية الفكرية

مبنى الباني الجليلي وبشركة



کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران

دین الطوبی



ترجمة مُحَرَّرَة

بلغني : أن العلماء يسألون يوم
القيامة عما يسأل عنه الأنبياء
« مالك »

٢

من دور التأثير

مالك الانسيان

دار الحياة للنشر والتوزيع

مبنى البابي الجديد وبشركة

فهرست الجزء الثانى

الموضوع

الصفحة

جوانب شخصيته : من دور إلى دور ٢٣١ -

مالك الإنسان : سماته ٢٣٩ - سمته ٢٤٣ - فى بيته ٢٥١ - مطعمه

ومشربه ٢٥٣ - مزاجه ٢٥٩ - تقديره للفنون ٢٦١ -

عاداته ٢٨٣ - أخلاقه ٢٨٦ -

حياته فى أسرته : حياته المادية ٢٩١ - تكون الأسرة ٢٩٤ - أولاده

٢٩٨ -

حياته فى أمته : أثره فى حياة قومه ٣٠٣ - صلته الاجتماعية بقومه

٣٠٤ - مكانة العالم فى أمته لهذا العهد ٣١١ - هل

أدى قومه حقه ٣١٧؟ - كيف أدى واجب العالم؟

٣٢٧ - ميله السياسى ٣٤٠ - مالك والأموية ٣٤١ -

مالك والعباسية ٣٤٩ - مالك والملوية ٣٥٠ -

مالك والخوارج ٣٥٦ - سلوكه السياسى ٣٥٧ -

- مالك والخروج على الجور ٣٧٥ - بحث نظري في هذا
الخروج ٣٧٧ - رأى مالك وعمله في مقاومة الجور
٣٩٢ - محنته ٤٠٧ - مكانها ٤٠٩ - زمانها ٤١٠ -
مرتكبها ٤١١ - سببها ٤١٤ - صفتها ٤٢٢ - آثارها
٤٢٦ - تسويتها ٤٢٩ -

جوانب شخصیتہ

من دور الی دور

هى سيرة الحياة ، تسير سيرها ، وتدور مدارها ، فتتبع أدوارها ؛
وكذلك نسقنا البحث فى حياة صاحبنا ، فأجرينا ترجمته فى مجرى حياته ،
وأدرناها على أدوارها .

وهذا الإنسان فى ظهوره ونمائه ، ثم اكتماله وانتهائه ، إنما يمر بدورين
واضحين :

أولهما : دور يأخذ فيه لا يعطى ، وينمو ليكمل ، وهو ما ندعوه : « دور
التأثر » .

وثانيهما : دور يعطى فيه ، وما يكاد يأخذ ، ويكمل فيه فيفعل ويوجه ،
وهو ما ندعوه « دور التأثير »

فأما الدور الأول فإذ يخرج الإنسان إلى هذه الحياة : جاهلاً
لا يعلم شيئاً ، محتاجاً لا يستطيع شيئاً ، فهو أبداً آخذ منفعل ، متلق
متأثر : إن يكن ذا استعداد فهو فى حاجة إلى ما ينميه ، وإن تكن له
موهبة فهو فى حاجة إلى ما يملئها ، فهو فى كل حال وحين ، مستجيب لما
حوله ، من بيئة مادية بجميع مظاهرها ، أو بيئة معنوية فى كافة صورها ، ينمى
ذلك كله ما فيه ، وقد يكتبه ؛ ويكمل قواه ، وقد ينتقصها ؛ ويسدد خطاه فى

طريق الحياة ، وقد ينحرف به عن سواء السبيل ؛ ويدفنه قدما ، ويذهب به صعدا ، وقد ينحدر به أو يهوى إلى الدرك الأسفل . . حتى تكون له أخيراً من كل ذلك ، حال واضحة وشخصية مفهومة ، عند انتهاء هذا الدور من التأثير والانفعال ، فهو بالغ أشده ، كامل النماء . أو هو طفل ضخم ، وهيكلي خاو ، وكائن أجوف .



وأما الدور الثاني ، فهو ما يُسلم إليه دوره الأول ، إذ يكون فصالة عن حوله ، واستقلاله عما سواه ، بتوجيه الموجهين ، أو بناموس الكون ، حين يقضى الأصول ، ويذهب الآباء ، وتلبذه الدنيا بالراء ، فإذا هو في كل ما يفعل ، صدى لما كان من أمره الأول : هو - في صورة ما - معط ولا بد ، مؤثر لا محالة ؛ أو هو إن عجز عن شيء من ذلك ، فإن ذاهب ، مخَل مكانه في هذه الأرض لغيره .

فإن صلح للبقاء - بقدر ما - أثر وفعل ، بدرجة تتفاوت بتفاوت نصيبه الأول ؛ فهو إمعة في الذيل أو رأس في الذروة ، أو في درجة بين هذين ، يختلف باختلاف ما جاءه قبل ، من ورائة مضغفة أو مسعفة ، أو بين بين ؛ وما تقلب فيه من بيئة معوقة أو مواتية ، أو بين بين ؛ ومن لقي من موجهين

مطلين أو ملهمين أو بين بين - وهكذا شيء بشيء ، ونتيجة عن مقدمة ،
ومسبب عن سبب .. سنة الله التي فطر الناس عليها .

وكاتب الترجمة يلتزم أمام التاريخ الحق ، والدرس العالم ، أن يبلغ غاية
الجد الخالص ، في هذا القمص عن تلك الأشياء ، وأهاتيك المقدمات ،
وأولئك الأسباب ، في الدور الأول من حياة مترجمه ؛ ليهتدى إلى القول فيما
نجم عنها من أشياء ، وتناجح ، ومسببات ، في الدور الثاني من حياته ؛
فهذا الأسلوب ، وبه دون غيره ، يقول في الشخص الذي يتصدى للحديث
عنه ، قولة فاحصة واعية صادقة .

كذلك أدركنا الحديث ، في ترجمة عالم المدنية ، هذا المدار ، وسلكنا
فيه هذه الخطة ، فكان الذي مضى من القول حتى الآن ، حديثاً عن الدور
الأول ، دور التأثير .. استمعنا فيه بإنصات يقظ للمرويات عن حياته في ذلك
العهد ، ففقدنا منها ماوجب تقدمه ، وأقررنا ماغلب على الظن حقه ؛ وإنك
لمى ذكر مما قدمنا صدرَ هذا البحث ، عن حال الرواية والمرويات عن
صاحبنا - انظر ص ١٣

ثم استنتجنا ما نظمنا إليه في اعتدال ، مما يمكن أن تعطيه تلك المرويات

المقبولة أو المحتملة القبول ؛ وأشرنا إلى ما نقص الخبر فيه ، وغفلت الرواية عنه ، حتى تيسر لنا من كل ذلك ، أن تقدم وصف حياة هذا الدور ، على ما تجرى به القطرة في خلق ابن آدم ، منذ يتوسم خاطرة غيب ، وراء النور ، إلى أن يكون إنساناً سوياً ؛ فتمثلناه في الظلمة جيناً ، واستبناه في غبش الفجر وليداً ، ورأيناه رأداً الضحى غلاماً ، واستجليناه في رائحه النهار فتى شاباً ؛ وبذلك تتبعناه في أخفى البيئات بين الأضالع الحانية ، إلى أرحب البيئات ، متقلبا في الامبراطورية الإسلامية الواسعة ، يذهب صيته مشرقاً ومغرباً .

وكذلك أطلت عليه معنا في مهده ، وأشرفت عليه في بيته ، ورأيناه في معهده ، وشهدته في درسه بين أبنائه وأنداده ؛ وكان ذلك كله إعداداً كافياً - فيما نرجو - للحديث عنه في دوره الثاني : « دور التأثير » .



ونريد في هذا الدور لنجلى لك جوانب شخصيته المتعددة ، ونشهدك مظاهر نشاطه المختلفة ، وظواهر تأثيره المتنوعة فيما حوله ، رادين ذلك أول الأمر إلى أسبابه ومقدماته في عهده الأول ، مقدرين قوة التأثير فيه ، بهدى ما عرفنا من مؤثرات في تكوينه ، مبينين مدى هذا التأثير على الحياة حوله .

وفي هذا نجرى على مثل ما جرينا عليه قبل من خطوة ، فنصيح أول

الأمر ، لما تحدث به الرواة عن هذه الجوانب من الشخصية ، وذاك القدر من التأثير ؛ نقده ونمحصه ، لنثبت منه ما يثبت على الاختبار ، ونستنتج منه ما ينتج في اطمئنان .

وسنجد كذلك أن الرواية لم تف بكل شيء مما نريد ، ولم تلقت إلى كل ما هدانا التقدم العقلي إلى ضرورة العناية به ، فإن تيسر استكمال ذلك ، مما تثبته نواميس مطردة ، وتقرره سنن ماضية ، كان ذلك ... ونحن في هذا الدور أكثر اطمئنانا إلى ما نستنتج ، وأقوى ثقة بما نستكمل ، لأننا قد أصبنا من المعرفة بدور حياته الأول ، ما يقيم استنباطنا على أساس أرسخ ، ويضع استكمالنا موضع أمن وارتياح ، تمدنا به الثقة الكاملة بصدق المقررات العلمية عن النفس الإنسانية ، و نواميس الحياة الفردية والاجتماعية .

كما أن هذه الثقة نفسها بصدق المقررات العلمية ، ستجعل نقدنا لما ننقد واتهامنا لما قد يروى ، نقداً أرفع صوتاً ، وأجراً قولاً ، وأبعد من انخداع ، وأخلص من اشتباه ، وأمنع على استسلام .



وإذا قسمنا فصول القول عن الدور الأول ، على خطوات الفطرة ، فكانت على ما رأيت من حديث عن « مالك » الجنين ، « ومالك » الوليد .. الخ ، فإننا نقسم فصول القول في هذا الدور الثاني ، على ما انتهى إليه الإعداد

الاول ، وأنتجته المقدمات السابقة ؛ فتكون جوانب الشخصية المختلفة هي أقسام الكلام ، وفصول المقال ؛ فنحن متحدثون عن « مالك » الإنسان ، في شخصاته ومقوماته ، التي منحتة إياها ورائته ، وأسففته عليها بيئته ، وقواها فيه موجهوه ومرشدوه ؛ متعرضون بذلك لحياته الخاصة في بيته وأسرته ، وحياته العامة في قومه وأمته ؛ ونحن متحدثون عن ألوان نشاطه الحيوية ، التي اتصل فيها بتلك الحياة فوجهها وأثر فيها ، فهو « مالك » العالم ، له منهج تفكيره ، وله العناية بصنوف من العلم خاصة ، إذ هو الفقيه المشرع ، والحدث الراوية ، والتكلم المتقدم . . . وهكذا

على هذا النسق يتسق الحديث عن ذلك الدور الثاني ، دور تأثير حياة صاحبنا في حياة من حوله ؛ راجين أن يعتمد ذلك كله ، على النقل المثبت ما وسعت الطاقة ، والنقد الفاحص النصف ما قضى الإخلاص ، والاستنباط المتشد الرزين ما ألزمت الأناة ؛ وأن يحلل ذلك كله الترفع الهادئ ، على العصبية والهوى والانخداع والاندفاع ، الذي شاب كتابة المناقب قديماً ، ولا يزال يشوب غير قليل مما يكتب في تلك التراجم حديثاً ، على ما تناولنا من بيان في مطلع هذا البحث ومنهجه . . . انظر ص (٥ - ١٠)

بهذه الخطوة وذاك الأمل ، نتحدث أولاً عن :

مالك الانبياء

- ١ — سماته
- ٢ — سمته
- ٣ — في بيته
- ٤ — مزاجه
- ٥ — عاداته
- ٦ — أخلاقه
- ٧ — حياته في أسرته
- ٨ — حياته في أمته

(١)

سمانه : وقد مضت إشارات متفرقة إلى بعض قسماته فيما مضى ؛ وها هو ذا قد اكتمل ، وخطا إلى النضج ، فوضعت ملاحظه ، وعرفت سمانه .. ثم دلف إلى الكهولة ، وانحدر إلى الشيخوخة ، فقيرت الأيام من ذلك ما غيرت ، وبذل الدهر منه ما بدل ، حتى انتهى به إلى ما وراء النور حيث بدأ .

وبين الجسم والنفس صلة ألمّ بها الأقدمون ، وعنى بها المحدثون ، وذكروا أنها تحتكم في الحياة ، وتصور عالم النفس ، وتخط المستقبل... وحق على المترجم أن يعرف من حال مترجمه الجسمية الحيوية ، ما يطل منه على عوالم نفسه ، ويعرف به ما أسعفه من تلك الحال الجسمية ، وما أخلفه ؛ ومن أجل ذلك عرضنا لسمات الإمام ومعارفه .

وقد وصفه غير واحد ممن صحبه ، طلبه وزملاء ، فجاءنا من هذا الوصف ، ما يتكامل ويكون الصورة الواضحة ، وإن كان هذا الوصف لم ينج أيضاً من اختلاف الرواية ، وتسرع الترجيح أحياناً ، مع أن الأمر حسى صرئى !
فها هم أولاء يقولون عن قوامه : إنه كان ربة من الرجال^(١) ، أى بين

الطويل والقصير ؛ كما يقولون أيضاً إنه كان طَوَّالاً ، من أتم الناس طولاً^(١) .
ويلتفت « القاضي عياض » إلى هذا الاختلاف فيقول : إن الأشهر أنه طويل
تام الطول^(٢) .

وفيا وراء ذلك من اختلافهم يخلص لنا من مجمل وصفهم له : أنه حسن
الصورة ، بل قالوا : جميل الوجه ، ومن أحسن الناس وجهاً ، أبيض شديد
البياض إلى الشقرة^(٣) من أغنى الناس بياضاً ؛ حتى قال قائلهم : إنه لم ير
محدثاً أحسن صورة منه ، ولم ير بياضاً قط ولا حمرة ، أحسن من وجه

(١) ابن قتيبة : المعارف ص ١٧٠ ، ١٧١ ؛ وترتيب المدارك - وقد وقع
لولدنا المجد السيد محمد بن تاووت الطنجي ، أكثر الجزء الأول من نسخة أخرى ، غير
النسختين السابقتين اللتين وصفناهما قبل (ص ٨) وهي في جلتها أفضل منهما كما دلت المقابلة
وسنشير إليها منذ الآن بحرف « خ » ونحيل على أوراقها ونبدل على ما بينها وبين
نسخة الدار من اختلاف إن لزم ذلك
(٢) المدارك ١ / ١٥ ط من نسخة خ الحطية

ويلفظ في هذا المقام أن كلمة « طوال » لو قرئت مشددة كرمال ، ولا مانع من ذلك
فصاحها المرط في الطول ؛ بل من معاني طوال - بالتخفيف - اهوج الطول - كما في (اللسان)
(٣) في نسخ (د) و (خ) من ترتيب (المدارك) أنه يابض إلى الصقرة ، وكذلك في
الديباج ؛ ولكن يظهر أنه تحريف للفظ الشقرة في (المعارف) و (الانتقاء) و (شرح
السيوطي للموطأ) (وشذرات الذهب) بل بعد أسطر في المدارك نفسه ، يذكر «مالك
الأشقر» في درج أخباره - انظر ص ٨٠ من هذا -

«مالك^(١)» وقد نشم من هذا الإطلاق الواسع في أحسنية البياض والحمرة و.. الخ ريح أصحاب المناقب ، يحسبون هذا الحسن القائق شيئاً في أقدار الرجال ، وقد مضى القول في اختلاف الرواية عن ذلك ، ووصف أمه له بقبح الوجه ، وأنه لهذا لا يصلح لطلب الغناء ، وليطلب العقه الذي لا يضر منه قبح الوجه - انظر ص ٥٠ - .

ولم في تفاصيل سماته مرويات : فهو جسيم ، جيد البدن ، من أتم الناس طولاً كما تقدم ، وهو عظيم الهامة ، كبير الرأس .. وهو أشم الأنف ، أى مرتفع أعلاه .. وهو أعين - أى عظيم سواد العين في سمة - كما هو المعنى اللغوي ، لكن بعض المصادر تنص على زرقة عينيه ، كالذهبي^(٢) في [تاريخ الإسلام] ولم يفتهم أن يقولوا : إنه من أحلى الناس عينا ، كذلك .. وهو كبير الأذنين ، كأما أذناه كفاً إنسان فيما يروون^(٣) .

تلك سمات كافية لتصوير هيئة الشيخ الجسمية ، وقد حدثوا عما تدل عليه الفراسة فيها ، فقالوا إنه لما ذكرت صفته « لأبي العباس بن سريج »

(١) (المدارك) ١٦/١ وجه من نسخة خ . ومثله في (الديباج) ص ١٨ .

(٢) ذكر في غير مصدر أنه أزرق أشقر ، وفي اللسان الزرقة البياض حيث كان ، أما الذهبي فينص على زرقة العين في (تاريخ الإسلام) - خط بدار الكتب رقم ٤٢ مجلد ٩ ورقة ٤٨ وجه -

(٣) المدارك والديباج ، في المواضع السابقة .

القاضى قال : هذه صفة عاقل ، أو قال : الفراسة تدل على أن من هذه صفته يكون عاقلاً^(١) ، ولو كنا نقول بشيء من ذلك لوقفنا نسأل أصحاب الفراسة الحديثة عما تدل عليه هذه الصفات !!

فى هذه السمات - رغم تزوين المنقيبين - ما يمكن المصور من إبراز مثال للإمام، يكمله ما عرف من سمته وهيئة لباسه وزيفته ، لو لم يتخرج من هذا التصوير متخرجون فى غير حرج .. !!

وبحسبنا هذا التصوير القولى لتمثل بعين الخيال صورته ، ونكل معرفتنا له ، .. أو لا أقل من أن يصح لنا بهذا الوصف أنه قد خلص من الآفات الظاهرة، ولم تعد حاله الجسمية مثار أزمات نفسية، يقف عندها دارسه، ليتعرف أثرها فى نظرتة إلى الوجود ، ومنطقه فى الحياة ..

(٢)

سمته : حملت إلينا الروايات غير قليل عن هيئته وزينته ، وما إلى ذلك ؛ ولم تسلم الروايات في ذلك من الاختلاف أيضاً : فهو لم يكن يخضب ، ولا يغير شيبته حينما شاب ، فكان أبيض الرأس واللحية^(١) .. وهو قد رُئى يخضب ؛ وقد يمين الخضاب وأنه بالخناء !. ويقول « القاضى عياض » إن الأول هو المشهور ؛ وكان محتج لعدم الاختضاب بفعل « على » رضى الله عنه^(٢) .. لكن قصةً في [الأغاني] يحدث صاحبها أن خوخة قد فتحت ، وإذا وجه قد بدا تتبعه لحية حمراء^(٣) وكان هذا الوجه في القصة هو وجه « مالك » ؛ وهو لم يكن أحمر الشعر، بل حدثت الرواية عن سواد رأسه ولحيته في شبابه^(٤)؛ فالحمة في قول هذه الرواية حمرة خضاب ، وخضاب بالخناء ، على غير المشهور من الأسر في ترجيح من رجح !!! فإن كان ولا بد فلنتهم قصة [الأغاني] . وإذا ما جاوزنا هذا الاختلاف إلى ما كادوا يتفقون عليه من دله وسمته ، وجدنا في ذلك تفصيلاً غير قليل : ففي شعره مثلاً ، كان قبل أن يصلح في

(١) ، (٢) المدارك ١٥/١ ط نسخة خ . والديباج ١٩

(٣) (الأغاني) ٤ / ٣٩ ط الساسي .

(٤) (المدارك) ١ / ٢٦ و، نسخة خ .

كبره قد يفرق شعر رأسه^(١) ، ويأخذ إطار شاربه ، ويترك له سبيلتين طويلتين ، محتججا بقتل « عمر » شاربه إذا أمه أمر ؛ ولم يكن يحلق شاربه ولا يحفيه بل يرى حلق الشارب من اللثة^(٢) ، ويقول لمن حلق رأسه وشاربه : يا هذا ، لو أخذك الشيطان ونكل بك ما بلغ في عقوبتك أكثر مما فعلت بنفسك^(٣) .. وهو يرسل لحيته ، تامة عظيمة ، ذات سمة وطول ، تبلغ صدره ؛ وفي رواية أنه لم يحلق قفاه طول حياته^(٤) ، وعبارتهم في سوق هذه الرواية توهم عدم قوتها .

وتؤثر قبل الحديث عن ملبسه وزينته ، أن نشير إلى ماله من دستور عام واضح في تناول الحياة ، تحدده أقوال له ، منها قوله : ما أحب لأحد أنعم الله عليه إلا أن يرى أثر نعمته عليه ، وخصوصاً أهل العلم ، ينبغي لهم أن يظهروا مسروراتهم في ثيابهم إجلالا للعلم^(٥) . وقوله : التواضع في التقى والدين لا في اللباس ؛ إنا كنا نتواضع في التقى والدين لا في اللباس^(٦) .. بل يجعل الأمر من الدين في مثل قوله : نقاء الثوب ، وحسن العمة ، وإظهار المروءة ، جزء من

(٢،١) ترتيب المذكر ١ / ١٥ ظ نسخه خ .

(٣) الزواوى : (الناقب) ص ٤ .

(٤) (المذكر) الموضع السابق وهو يقابل ١٧ وجه من نسخة د .

(٥) الزواوى : (الناقب) ص ٤٢ .

(٦) (المذكر) ١ / ٣٠ وجه خ وهو في ٣٤ ظ ، د .

بضم وأربعين جزءاً من النبوة^(١) .. ويتصل بهذا المستور ويزيده وضوحاً نظره إلى الزهد ، الذى أشرنا فى حديثنا عن البيئة الدينية الخاصة والعامة ، إلى ما كان من أمره فيها . انظر ص (١٧٩) وما بعدها . فهو لا يرى الاشتغال بالعلم أقل مما فيه هؤلاء القوم من انقطاع وعبادة ؛ إذ يكتب إليه أحدهم يحضه على الانفراد والعمل فيكتب إليه « مالك » : إن الله قسم الأعمال كما قسم الأرزاق ، قرب رجل فتح له فى الصلاة ، ولم يفتح له فى الصوم ، وآخر فتح له فى الصدقة ، ولم يفتح له فى الصوم ، وآخر فتح له فى الجهاد . ونشر العلم من أفضل الأعمال ، وقد رضيت ما فتح لى فيه ، وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه ، وأرجو أن يكون كلانا على خير وبر^(٢) .. بل هو يرى الزهد يشغل عن الحديث ، ويقول : أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استسقوا بهم القطر لسقوا ، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً ، ما حدثت عن أحدهم شيئاً ، لأهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد ، وهذا الشأن - يعنى الحديث والفتيا - يحتاج إلى رجل معه تقى وورع ، وصيانة وإتقان ، وعلم وفهم ، فيعلم ما يخرج من رأسه ، وما يصل إليه غدا ، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينفع به ، ولا هو حجة ، ولا يؤخذ عنه^(٣) . وقد نمود بعد إلى قضية الزهد والعلم وما بين الصوفية والفقهاء ؛

(١) مدارك - ورقة ٣٠ ط نسخة خ

(٢) القمى : (تاريخ الاسلام) خط بدار الكتب ج ٩ ص ٥١ وجه . بتصرف جديس

(٣) (المدارك) ١/١٧ ط (خ) وهو فى ١٩ ط نسخة (د)

وبحسبنا هنا ما جلونا به دستور الرجل في مزاوله الحياة والاتصال بها ، وتناول
نعم الله وإظهار أثرها ، لتعرف مسلكه في الحياة ، وفهم ما يلقي إلينا من
رواية في معاناته لمظاهر الحياة من ملابس وزينة ومأكل ومشرب ، وما إلى
هذا... وجملة خطته في ذلك ما رواه هو في [الموطأ^(١)] عن عمر بن الخطاب :
إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم ..

على أساس هذا نسمع رواياتهم عن ملبسه وزينته ، فهو يرى وعليه
طليسان يساوي خمسمية ، قد رفع جناحاه على عينيه أشبه شيء بالملك^(٢)
كما رأى عليه رداء عدني ، اشتراه بخمسمية درهم^(٣) وهو يلبس ثيابا مروية جيادا ،
ويلبس الثياب الخراسانية الجيادا ، والمصرية للترفة ، والرقاق المدنية ، كما أنه
حين يلبس هذه الثياب الرقاق يقول في لباس الصوف الغليظ : لا خير في
لبسه إلا في سفر ، كما لبسه النبي ﷺ ، لأنه شهرة ، وإنه لقيح بالرجل أن
يعرف دينه بلباسه^(٤) وكان هو «الأوزاعي» يلبس التيجان ولا يريان

(١) (الموطأ) بصرح تنوير الحوائك للسيوطي ج ٣ ص ١٠٢

(٢) (المدارك ١/١٧) ظ من نسخة « د »

(٣) (المدارك) ورقة ٣٩ ظ خ

(٤) (الزواوي) مناقب ٣٣

بلبسها بأسا^(١) ولا فكرة لنا عن هذه التيجان .

وكما لبس الرقاق قد لبس اللونات ، فلبس ربطة - ملادة من قطعة واحدة - عدنية مصبوغة بمشق خفيف ، وهو الغرة الحمراء ، وقال إنه صيغ محبه^(٢) ، وفي روايتهم أنه انتهى يوما كساء قرمزيا ، فما بات إلا وعنده منها سبعة بشت إليه^(٣) . وهو يكتب إلى « الليث بن سعد » الإمام المصرى ، في قليل عصفر يصنع به ثياب صبيانهم ، فينفذ إليه « الليث » ماصنع به ثياب صبيانهم ، وثياب جيرانهم . وناعوا الفضل بألف دينار^(٤) .

على أنه يمكن القول إجمالاً ، بأنه كان فى الأغلب ، يؤثر اللون الأبيض ، ويكره اختلاف اللبوس ؛ ويُرَى نقى الثوب حتى تحرى « ابن أبى أويس » وهو ابن أخيه ، أن يروى أنه ما رأى فى ثوب مالك حبرا قط^(٥) .

ومما يتمم الصورة فى ملبسه ما روى من وصف عمته ، وأنه كان إذا اغم

(٢ ، ١) (المدا رك) ١٧ ط - د -

(٣) الرواية مهما يكن أمرها ، شاهدة على استعماله الكساء القرمزى ، لكن يلح أنها وردت فى فصل تركته فكانت (فى المدا رك) ٤٣ و (خ) « فامات » - بالم - إلا وعنده منها سبعة ، وفى (المدا رك) د وفى (الدياج) ٢٩ فما بات - بالباء - وما أبعد الفرق !!

(٤) ابن جبر : الرحمة النيتية فى الترجمة اللبية ط بولاق س .

(٥) (المدا رك) ١٦ و « خ » . وعبارة « يكره اختلاف اللبوس » تروى فى (تاريخ

الاسلام لذهبي) - ج ٩ ورقة ٤٨ و « يكثر » -

جمل منها تحت ذقنه ، وأسدل طرفها بين كفيه ، وهي عمة يتطلبها الجو الحار ، متراقفا وسائر الرأس ؛ وهذا الإلقاء بين الكتفين ، هو - فيما يبدو - أصل العذبة ، التي اشتجروا من أجلها ، في هذا العصر .

ولم يترك المنقيون حديث لباسه دون مبالغات أشرنا إلى بعضها ، مطلع هذا الكتاب - انظر ص ١٠ - وهي أنه خلف خمسية زوج نمل ؛ وهم يتكثرون كذلك في العائم فيقولون إنه مات عن مائة عمامة ، فضلا عن سواها^(١) ، ولا ضرورة للتعليق على مثل هذا بأكثر مما مضى .



والحديث عن لبسه ، يدنى من الحديث عن زينته ، بعد الذي سمعنا عن دستورهِ في الحياة ، ولا تخلص من اختلاف المحكى في ذلك أيضا ، فتعجب إذ تلقاك الرواية بأنه ما دخل الحمام حياته كلها^(٢) وإلى جانب هذا ما عني به مترجموه ، المجلون منهم والمطيلون ، من أنه إذا أراد التحديث دخل مغتسله فاغتسل وتطيب ، ولبس ثيابا جددًا . . الخ^(٣) فهل تريد الرواية من نفى دخوله

(١) (البارك) ٤٣ و « خ » .

(٢) (البارك) ١٠ ط « خ » .

(٣) (الديباج) ص ٢٣ .

الحمام أنه لم يدخل البيت المسمى بالحمام !؟ وما قيمة الحرص على نفى هذا وليس
بذى أهمية !! إن الرواية تشر بالرغبة فى نفى التثمم، إذ تقول :عاش «مالك»
تسعين سنة لم يخضب شيبته ، ولا دخل الحمام ، وفى رواية : ولا خلق قفاه^(١)
ولعلها النزعة المتقنية حين لا تتحرى كثيراً ، وتقبع المحاسن والمفاخر ؛ وسرى
« مالكا » بعد بين الصوفية والمتزهدين ، رغم ما سمعنا وسمع منه فى الزهد
والتصوف ! ! وفى كل حال فإن مما يهون من شأن هذه الرواية أنها معزوة
« للواقدي » وليس بذلك !!

ومما جرى الخلاف عليه أيضا مسألة تكحله ، فرواية تقول : إنه كان
يكره الاكتحال إلا لالة ؛ وإذا اكتحل جلس فى بيته^(٢) . وأخرى تصف
أناقته حين يجلس للحديث ، كما سمعت آنفا ، فتد منها التكحل إذ تقول :
كان يخرج مزينا ، مكحلا ، مطيبا ، قد لبس أحسن ثيابه^(٣) فهل مرت
كلمة « مكحلا » فى هذا الدرج دون عناية خاصة !؟

وندع الخلاف إلى ما اتفقوا عليه من زينته ، وهو فى جلته يشهد بأناقة
طيبة ، يقبلها دستور فى الحياة ، كما سمعناه آنفاً : فهو يستعمل الطيب الجيد
مسكا وغيره^(٤) .

(١) (المدارك) ١٥ و «خ» .

(٢) (المدارك) ١٦ و «خ» .

(٣) (القمي) (تذكرة الحفاظ) ١/ ١٩٦ ج ٩ ورقة ٤٨

(٤) (المدارك) ١٦ و «خ» .

وعلى ذكر الطور نسمع روايتهم : أنه إذا جلس للحديث يوضع عودٌ فلا يزال ينبخر حتى يفرغ . وقد مضى قريباً ، القول في الخضاب وما دار حوله (ص ٢٤٣).

وهو برفايته يرفقه على تلاميذه، ومن حضر مجلسه الحديثي، فإذا ما خرج للدرس دعا بالمراوح فأعطى كل إنسان مروحة^(١) .

وهو يتختم بالفضة ، ومات - رحمه الله - وفي يده خاتم منها فضة حجر أسود ، نقشه سطران بكتاب جليل هما : حسبي الله ونعم الوكيل ؛ وكان يحمله في يساره فإذا توضأ حوله إلى يمينه^(٢)

وهو أتيق التناول محتفظ بالنظافة حتى في نعله : يحدث راوٍ أنه رآه على بغلة سرية ، بسرّج سرّي عليها ، وعليه ثياب سرية ، و غلام يمشي خلفه ، حتى يأتي الباب ويدخل منزله راكباً ، فينزل ويقعد ، ويأخذ غلام مندبلاً فيمسح خفه وينزعه^(٣) .

ولن ننسى أن هذه الرواية في الركوب السري، تخالف ما اشتهر من رفضه الركوب في المدينة مطلقاً ، لأن جسد الرسول عليه السلام مدفون فيها ، وقد نبه «القاضي عياض» عقب إيراد خبر الركوب إلى مخالفته المشهور عنه في عدم الركوب . ويتصل بما نحن فيه من خاص شئونه الطبيعية ، أسلوب حياته في بيته .

(١) التذهبي : (التذكرة) ١ / ١٩٦ .

(٢) المدارك ١٦ و (خ)

(٣) المصدر السابق .

(٣)

في بيته : مضى القول في أنه لم يكن له بيت ، وكان يسكن بكراء إلى أن مات ، عند دعوى أنه أفضى به طلب العلم إلى أن نقض سقف بيته فباع خشبه - انظر ص ٥٩ - .

وفي كل حال هم يقولون : إن دار « مالك بن أنس » التي كان ينزلها بالمدينة هي دار « عبد الله بن مسعود^(١) » ؛ ولعل هذه أيضاً لا تمر في غير شيء من نظر في الرواية ؛ وذلك أنهم يروون : أن « مالكا » سئل عن الصورة في البيت ؟ فقال : لا ينبغي . فقال له رجل عراقي : يا أبا عبد الله ، هو ذا في بيتك صورة ! فقال : أنا ساكن فيه منذ كذا ما رأيته ، قم فحكها^(٢) الخ... فهل كانت الصورة في دار « عبد الله بن مسعود » الصحابي وتركها ؟ أو سكن فيها منذ كذا فلم يرها هو أيضاً !! ربما .



وفي الحديث عن بيت الإمام ، ذكروا عبارتين تمان عن نظرة له تكبر البيت والحياة فيه ، وتلفت بذلك لمعنى نفسى رقيق ، وأولى هاتين العبارتين :

(١) (المدارك) ١٦ و - خ .

(٢) (المدارك) ١٦ ط و خ .

أنه كان على باب «مالك» مكتوب : ما شاء الله ، فقيل له في ذلك ، فقال :
« قال الله ، ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله ؛ والجنة
الدار^(١) » وثانيتها : أنه كان إذا دخل بيته قال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ،
فُسئل عن ذلك ، فأجاب بمثل جوابه الأول^(٢) .. واتجاه تنبيهه إلى هذا ، هو
ذلك للمنى النفسى الطيب الذى يمرر عنه هذا الاطمئنان إلى أن الجنة
هى البيت ..

كان الإمام فى تأثيث بيته يلوذ بهذا الدستور السالف فى معاطاة الحياة ،
فأثر النعمة ظاهر فيه ؛ فهو يجلس فيه على ضجاع ونمارق مطرحة ، يمنية ويسرة
فى سائر البيت^(٣) . وبيع ما فى منزله يوم مات فكانت فيه بسط ومخاد
محصوة بريش ، وكانت غير قليلة ، إذ نيف ثمنها هى ، والبرادع ، والبسط ،
والمصنات على خمسمائة دينار^(٤) . ويظهر أن هذا الأثاث قد لفت نظر أهل
عصره ، حتى سألوه عن الوسائد فى بيته : أثنىء أحدثته أم وجدت الناس
عليه ؟ فقال : وجدت الناس عليه .

(١) (٢، ٢، ١) (المدارك) ١٦ و - خ

(٤) (المدارك) ١ / ٤٣ و « خ » .

والكلام عنه في بيته، يهبي. الكلام في مطعمه ومصريه وما إلى ذلك ؛
وهو في هذا عند دستورهِ أيضاً ، فهو يصيب الطيب من الطعام والشراب ،
وكذا يحرص على أكل اللحم ، وله فيه وظيفة يومية قدرها درهمان لا بد له منها ،
حتى لو لم يجد كل يوم هذا القدر إلا أن يبيع في ذلك بعض متاعه لفعل^(١) .
تلك رواية ابن أخته . وأحد تلاميذه ؛ لكن رواية أخرى عن ابنه « محمد »
تتبع هذا ، بأن عمة « محمد » - أخت « مالك » - كانت في منزل « مالك »
تهبيء له فطره خبزاً وزيتاً^(٢) .. ويتبع « ابن فرحون » هذه الرواية الأخيرة
بقوله : . وكان في ابتداء أمره ضيق الحال ، ثم انقلب حاله ، وما يأتي من
اختلاف أحواله ، إنما كان لاختلاف الأوقات^(٣) ، وكأنما الشيخ يبنى بذلك
التوفيق إقرار الرواية عن وظيفته في اللحم كل يوم ، وحرصه على ذلك حتى
يبيع فيه بعض متاعه .

وهنا نستأذن في قطع اتصال الحديث بنظرة في هذا الترجيح ومثله ، مما
يعمد إليه الأقدمون في غير موضع من الرويات ، سواء في ذلك ما هو من

(٢، ١) (تزييب المدارك) ١ ورقة ١٦ ونسخة (خ) ، وتقابل ورقة ١٧ ظ ١٨

و - (د) .

(٣) (الديباج الذهب) ص ١٩ ، ويلاحظ أن هذا التوفيق لم يرد في المدارك :
(والديباج) في ترجمة مالك إنما يلخصه !

أخبار الناس وما هو من غير ذلك ، وهم يكتفون في هذا بالإمكان المطلق ، بل الإمكان البعيد ، فيحصلون للممكن واقما ، ويخرجون به من اختلاف الرواية ، دون تقدير لما في قول الراوى من إطلاق العبارة وتعميمها ؛ فهذا ابن أخت « مالك » يطلق القول في وظيفة خاله من اللحم ، ويممه فيقول كان « لمالك » كل يوم في لجه درهمان .. ثم هذا صاحبه « مطرف » يؤكد هذا الإطلاق والتعميم ، فيروى أن شيخه يبيع بعض متاعه ، لو لم يجد كل يوم هذين الدرهمين . فهل تستريح إلى قبول أن هذا خبر عن عمل « مالك » في بعض حياته ؟

ثم تنتظر في رواية الزيت والخبز فترى ابنه « محمداً » يطلق القول في ذلك إذ عبارته : كانت عمتي مع « مالك » في منزله تهيب له فطره خبزاً وزيتاً ، فهل ذلك حديث عن حاله في بعض حياته ؛ أو هو حديث عن زهده الذي يكون إذا ما التزم ذلك وداوم عليه !! وهل من اليسير القول دائماً أو كثيراً ، بأن الممكن البعيد ، أو القريب هو الواقع الكائن ، الذي تتصرف به في رواية نقلت ، أو أمر وقع ، فنقول إن الأمر هكذا لا هكذا ، أو يحتمل ويقبل أنه هكذا وهكذا !!

أضع بين يديك هذه النظرة لتسلك فيها مسلكك ، أما أنا فلا أطمئن إلى

هذا المستلك من عمل الأقدمين ، في التوفيق بين الروايات المختلفة ، ولا أجده يوماً ما لم من دقة في هذا الميدان .

ونعود بعد هذا إلى حديث اللحم ووظيفته اليومية ، والخبز والزيت طعاماً ، لنسأل : أكان هذا في ابتداء أمر الشيخ وضيق حاله ! فتي كان ذلك ، ؟ لقد كان في حكايتهم غير الواضحة ، أيام الطلب ، إذ حكوا أنه باع خشب السقف من بيته ، الذي قيل إنه له ، فهل كان له إذ ذاك ابن كـحمد هذا ، يروى عمل عمته في البيت وتهيتها لأبيه طعامه من الخبز والزيت ؟ إنهم يروون أنه جلس للفتيا مبكراً وأفتى عند السلطان مع « ربيعة » قبل ذلك ، ويحددون للجلوس العام السابع عشر من عمره ، وهبه العام العشرين ؟ فهل كان له في هذه السن ابن كبير « كـحمد » ؟ لا يبدو هذا قريباً !! وإذا كان ابنه يحكى عن شيء لم يشهده ، فهل يطلق القول فيه هذا الإطلاق ويمسحه هذا التعميم ؟ ! وهل هذا من البر بالرواية ودقتها !! وهل يُقبل به التوفيق المنشود !!؟

وإذا كان اللحم ووظيفته اليومية إنما كان في عهد اليسار لا في كل عهود حياة الشيخ ، فهل يحسن ابن أخته في إطلاق القول بأن خاله كانت له هذه الوظيفة اللازمة ، مع أن خاله نفسه ، يروى في [موطنه] أن « عمر بن الخطّاب » وهو شديد التشبه به — كما سمعنا — في قتل شاربه ، واختيار مكانه في مسجد

الرسول ﷺ لا لزوم الجلوس فيه !! يروى أن « عمر » رضى الله عنه لقي « جابر بن عبد الله » الصحابي رضى الله عنه - وقد اشترى بدرهم لهما فقال له : أما يريد أحدكم أن يطوى بطنه عن جاره أو ابن عمه !! أين تذهب عنكم هذه الآية « أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها » . كما يروى في هذا الموضع « إياكم والجمع فإن له ضراوة^(١) » ... لو خفف « ابن أبي أويس » الأمر ، فحدد من هذه الوظيفة بأيام يسار خاله لا في كل عمره أو أكثره ، كما تفهم عبارته ، لجعل مؤنة التوفيق بين فعله وروايته أيسر نوعاً ما !!

وعلى ذكر هذا التوفيق ، لم أر من عرض له ، وربما كان في موسّع شروح [الموطأ] من تصدى لذلك ، واعتذر عن فعل الشيخ بكذا أو كيت .. أما أنا فلا أجدني حاجة إلى التماس هذا التوفيق ، لأني أشعر أن هذا الأكل والشرب من الأمور الجبلية التي لا يلزم فيها الدين بشيء يمس تدين المتدين ، فهي أمور تسيرها بشرية المرء ، وتخضع لعوامل ، لا أحسب التدخل الديني فيها يكون بأكثر من النهي عن الإسراف ونحو ذلك من الآداب ..



وندع حديث التوفيق بين المرويات المختلفة ، والتوفيق بين رواية الراوى وفعل الشيخ ، لنعود لما كنا فيه من وصف حياة الإمام في بيته ، فنجد أنه كان يوسع

(١) (الموطأ) مع شرح الميوطى ٣ / ١١٧ .

على أهله كل يوم جمعة ، فيأمر طاهيه بأن يعمل له ولعِياله في ذلك اليوم طعاماً كثيراً^(١) .. وكان يبر طلبته فيدعوهم إلى الطعام في بيته ، ويفسح لهم ، ويمكنهم من المرافق^(٢) ، في حرية وراحة ، وتلك كلها آثار نعمة يتناولها الشيخ بالخطوة التي وصفنا من قبل .



وفي سُرايم - على ما رووا - مثلُ ذلك ؛ فهو يشرب في الصيف السكر ، وفي الشتاء العسل .. وعلى ذكر الطعام والشراب نشير إلى ما لحناه من قبل في أناقته ونظافته : ذلك أنه كان يحب الموز ، فيبين سبب ذلك بأنه لم يمسّه ذباب ولا يدُ أسود^(٣) ، وهي أناقةٌ تناولٍ دقيقة ، تكلل الفكرة عن شخصية الشيخ ؛ .. وهو يتم قوله في حب الموز ، بأنك لا تطلبه في شتاء ولا صيف إلا وجدته ، فليس شيء أشبه بثمر الجنة منه ، قال تعالى « أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا » وفي هذا التعليل المزدوج صورة طيبة لاجتماع التدين مع حسن التناول ، ولطف المأخذ ، ودقة الذوق ، رحم الله الشيخ ، وأصلح بسيرته .

(١) (المبارك) ١ / ١٦ و « خ » .

(٢) (الديباج) ص ٢٠

(٣) (المبارك) (الموضع السابق في رقم ١ .

وكان في بيته خدم : فهذه جاريته ، تذكر الرواية أنه إذا أتاه الناس يطلبون علمه ، خرجت فقالت لهم : يقول لكم الشيخ : تريدون الحديث أو المسائل ؟ فإن قالوا المسائل ، خرج إليهم وأفتاهم ، وإن قالوا الحديث ، استعد بكذا وكذا ... الخ^(١)

وفي البيت طائر يظهر أنه قد طال مقامه فيه حتى سمته الرواية ، فهو « سلعة »^(٢) .

تلك جملة صالحة من الحديث عن حال الشيخ في بيته ، تعاون في تكوين الصورة الكاملة للإنسان منه وحياته ، مع ما مضى من سماته وسمته ؛ وتتهيأ لكلمة عن :

(١) (البياح) ص ٢٣ .

(٢) (المبارك) - ١ / ١٦ و « د »

(٤)

مزاجه : وراثته الرجل ، وبيئته ، وتوجيهه أيام التكون ، ثم سلوكه في الحياة بسند ذلك ، يحدث كل أولئك عن مزاج رقيق ؛ وإليك البيان : فهو يمانى ، من بلاد العرب السعيدة ، التى قطعت فى الحضارة شوطا ، وأصابته بذلك من رقى الوجدان حظا . والأقدمون أنفسهم قد اطمأنوا لهذا الأصل فى الوراثة والبيئة ، وجرت لهم فى ذلك أقوال عن الأقاليم والناس ، منها ما يتصل بما نحن فيه من وصف مزاج الإمام ، فهم يقولون فى حديثهم عن « عمر بن أبى ربيعة » : إن أمه « مجد » من حمير ، ومن هناك أتاه الغزل ، يقال : غزل يمانٍ ، ودل حجازى ^(١) . ويشترك صاحبنا الإمام ، فى هاتين النسبتين ، فهو يمانى حميرى ، غير بعيد عهد باليمن ؛ وهو حجازى المهجر ، له هذا الدل الحجازى أيضاً ، . . وكذلك كانت بيئته الطبيعية العامة والخاصة ، على ما سبقت إشارتنا إليه - ص ١٢٨ - من أمر العميق ومزاياه . . ثم البيئة المعنوية العامة والخاصة ، على ما أشار إليه القدامى ، وعرفناه فى ترفيها ورقتها ، ورخائها التى يكفل ذلك كله ويعين عليه - انظر صفحات ٣١٧-٣١٩ و ٢٢٢-٢٢٤ . وهام أولاء موجهوه وأساتذته ، قد رأينا فيهم مثل « ربيعة الراى » ، يلبس الرقاق

(١) (الأفغانى) ١ / ٣٠ ط الساسى .

— ص ٦٥ — « وابن أذينة » الفقيه الشاعر، الملحن — ص ٩٨ — . . ثم فُعل
 الشيخ نفسه ، على ما رأينا قريباً من مسلكه في الحياة ، وما يشير إليه هذا
 المسلك من رقة المزاج ، فهو في سمته صاحب دَل حجازي ، بمعنى الكلمة كما
 يقولون اليوم ؛ ولم حدث القوم عن أشياء تم عن هذا ، مهما يكن توجيهها
 وتفسيرها ، كقول الرواية : إنه كان في كه منديل مطوى ، على أربع
 طاقات ، فإذا سجد سجد عليه ، فقليل له في ذلك ، فقال : أجعله لثلا يؤثر
 الحصى بيجهتي ، فيظن الناس أني أقوم الليل ^(١) .

وإنك لتدع ما قال الفقهاء أو كتبوا عن السجود على المنديل وحكمه،
 ثم لا يمنعك تعليله لصنيعه هذا، من أن تلمح ظل رفته الموهودة في ذلك ، فليس
 يجبره شيء على السجود على الحصى

وكذلك نطمئن مما سبق ولحق ، وما أوردنا من قول القوم ، أو أشرنا
 إليه ، أن الشيخ رقيق المزاج ، له حس قوى متميز ، يبدو في تصرفه وتناوله
 شئون حياته الخاصة ، بل شئون الحياة العامة أيضاً، على ما قد نشير إليه فيما بعد
 من أمر حياته في أسرته وأمته .

وإذا كنا نعلم إلى هذه الترجمة المحررة إكسابا للرانة المقيدة ، في فهم الرجال صانعي التاريخ العلمي والأدبي ، ونحن أصحاب عناية ، بهذا الأدب وما إليه من الفنون ، فإننا نرى من الحق علينا ، أن ننظر في :

تقرير صاحبنا للفنونه

وقد أشرنا إجمالاً إلى البيئة المعنوية العامة والخاصة ، من ناحيتها الاجتماعية ؛ وصلة هؤلاء الأعلام من رجال الدين والعلم بها ، وأنهم لن يستمعوا على الفطرة ، ويخرجوا على نوايس الله في خلقه ، وأن لهم مع الذي حفلت به تلك البيئة ، من حياة فنية ، تفاعلاً وتأثراً - انظر ص ٢١٨ - . وفي ذلك أصل الفكرة لما نريده الآن ، من نظرة شيخنا للفنون وتقديره لها : ولذا كرر أن مكة والمدينة منذ أواخر القرن الأول ، قد صارتا مركزاً للموسيقى والغناء ، ومنهما كان يخرج الموسيقيون اللازمون لبلاط دمشق .. ففيهما كانت تلتقي أصداء الألحان ، بأنغام الدعاء والاستغفار وأصوات المتعبدين ، ولا مفر من أن يكون لهذا التلاقي آثاره ، حتى نسمع في الخبر مثل قولهم : « إن عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مليكة » القرشي - ت ١١٧ هـ - إمام الحرم وشيخه ، ومؤذنه الأمين ، وقاضي مكة والطائف ، زمن « ابن الزبير »^(١) ، بينما يؤذن إذ سمع للغنى ، يفتي من دار « العاص بن وائل » قول الشاعر :

(١) (شذرات الذهب) ١ / ١٥٣ .

وعلقتهـا غراء ذات ذوائب ولم يبد للأتراب من نديها حجم
 صغيرين نزعى البهم ياليت أننا إلى اليوم، لم تكبر ولم تكبر البهم
 فأراد أن يقول: «حى على الصلاة» فقال: «حى على البهم» حتى سمعه
 أهل مكة ففدا بمتذر إليهم^(١) . . ومهما يكن رأيك في قيمة هذه الرواية، أو
 مهما يكن التفسير المتدين لصنيع هذا المؤذن بأنه من إلقاء الشيطان أو ما يشبهه،
 فإن هذا المحكى يدل رغم هذا ومثله، على تلاقى الأصداء، فى تلك الأجواء،
 وما لمثل هذه الظاهرة الطبيعية فى حياة خلق الله من أثر، وأن ليس من الصواب
 فى شيء تجاهله أو تناسيه، بله إنكاره وجعله .

وإن هذا التلاقى لجدير بأن يجد من نفوس أولئك الأقوام الصالحين،
 شيئاً من الإعجاب، بما أنعم الله به على عباده، من مجالى الحسن فى هذا
 الكون، فتسمع للعباد منهم تقديرأ وجدانياً جليلاً، عرفنا الصوفية فى مختلف
 المصور يجدون فيه الصلة بين هذه الموسيقى، وما تعين عليه من الطاعة،
 فيزاوجون بينهما فى حلقاتهم ومجامعهم، مهما يكن رأى الفقهاء فيه .

وفى هذه البيئة مُثل صالحة لهذه المداخلة بين العبادة والفن، تجدها فى مثل
 حديث «أبى السائب الخزومى» من أهل القرن الثانى الهجرى— وكان يصلى فى كل

(١) (الأغانى) ١ / ١٦٤ ط الساسى .

يوم وليلة ألف ركعة ، وقد رأى « معبدا » المغنى تخفف فى صلاته وقال :
مامعك من مبكيات « ابن سريج » ؟ فقال له قوله :

ولهن بالبيت العتيق لبانة والبيت يعرفن لو يتكلم
إلى آخر أربعة أبيات مذكورة ، فقال له : غنه ، فغناه ؛ ثم قام يصلى
فأطال ؛ ثم خفف وقال له : ما معك من مطرباته ومشجياته ؟ فقال له : قوله :
لسنا نبالى حين ندرك حاجة ما بات أو ظل المطى معقلا
فقال له : غنه ، فغناه .. ثم صلى وتخفف وقال : ما معك من مرقصاته ؟
فقال له :

فلم أر كالتجمير منظر ناظر ولا كلياى الحج أفنّ ذا هوى
فقال له العابد : كما أنت ، حتى أنحرّم لهذا بركتين^(١) ...

ففى هذا التأثير الإنسانى الرقيق ، وفى هذا التحرم للفن بالصلاة ، يتصل
إشراق التدين ، بتسامى الفن ، وتلتقى الأرواح فى الآفاق الكريمة ، متجردة
من أوضاع المواد ، تتعارف فيها الحقائق ، فإذا هذا الإنسان فى تفلسفه ، مثله فى
تدينه ، شبيه به فى تفننه ، يتآخى عنده الحق والخير والجمال ..

(١) (الأغانى) : ١ / ٢٧٧ ط دار الكتب .

ولن أنسى أنك قد تنظر إلى هذه الرواية في [الأغاني] ، بين الناقد المترمت ،
فتهم أو تنكر ، ولكن لا تنس أنها عند من وضعوها - إن رميتها بالوضع
وهذا شر ما تقذفها به - ثم هي عند من تداولوها ، إنما تحدث ولا شك عن
تقدير لمظاهر الحياة ، وظواهر الوجود في هذا العصر . وتصف من أمر البيئة
وأهلها ، حقائق اجتماعية ، هي في جللتها واقعة ، وإن لم تكن في ذاتها من عمل فلان
أو فلان بأعيانها ، فهي تمثل شيئاً شعروا به في حال من حولهم ، وإن لم تكن
حقيقة الأمر ، أن هذا بشخصه وذاته قال ذلك بنصه ولفظه .

ولا إخالك حين تصح نظرتك الاجتماعية وتدق ، سنكر - حتى فيما
ترى اليوم من حياتك - أن الفكاهة المصنوعة ، والنكتة الموضوعية ،
والدعابة المفتعلة ، ليست إلا صدى لمعنى أحس به المتفكر ، وحقيقة شهداها
المداعب ، فهي في حساب متفهم الحياة الاجتماعية ، المتفطن لنواميسها ، ذات
دلالة صحيحة صادقة ، على جملة الأمر ووجود الظاهرة ..

فتجد من هذا وما جاءك قبل ، من نبأ البيئة الاجتماعية ، ما تستطيع معه
القول ، بأن صاحبنا - وهو صاحب هذا المزاج ، وذاك الدستور في الحياة ،
والمقلب في هذه البيئة - يكون حسن الرأى في الفنون ، غير سيء
التقدير لها .

ولو وقت هنا بعد هذا الاطمئنان، لنذكر ما أشرنا إليه قبل ، من خبر اشتغاله أول الأمر بطلب الفناء قبل الفقه - انظر ص ٥٠ - لوجدتك هنا أقدر على الإحاطة بأطراف هذا الموضوع ، وأهدى رأياً فيه ، حين ترجع أو ترفض .. وقصة هذا الاشتغال في بدء حياته بالفناء قد رويت في [الأغاني ^(١)] ضمن قصة تنسب للشيخ عملاً فنياً كاملاً ، أداه في كهولته ، وحدث فيه عن صباه ، إذ يقول الراوى : كنت بالمدينة ، فخلا لي الطريق وسط النهار ، فجعلت أنغى :

ما بال أهلك يا رباب خزرا كأنهم غضاب

فإذا خوخة قد فتحت وإذا وجه قد بدا ، تتبعه لحية حمراء ، فقال : يا فاسق ، أسأت التأدية ، ومنمت القائلة ، وأذعت الفاحشة ! ثم اندفع يغنيه ، فظننت أن « طويسا » قد نشر بعينه ، فقلت له : أصلحك الله ، من أين لك هذا الفناء ؟ فيحدثه بقصة طلبه الفناء وهو صغير ، كما أوردناها في الدور الأول من حياته فقال له الراوى : فأعد جُمِلْتُ فداءك ، فقال : لا ، ولا كرامة ، تريد أن تقول : أخذته عن « مالك بن أنس ^(٢) » الخ .

(١) ج ٤ / ٣٩ ط الساسي .

(٢) المصدر السابق .

وتنضم إلى هذه قصة أخرى ، في [الأغاني] أيضاً ، تحدث عن صنعة له كذلك ، إذ يقول الراوى : سمعت « إبراهيم بن سعد » ، يحلف « للرشيد » وقد سأله عن المدينة يكره الغناء ، فقال : من قنعه الله بخزيه « مالك بن أنس » ثم حلف له أنه سمع « مالكا » يفتنى في :

سليمى أزمعت بينا فأين تقولها أينا ؟

في عرس رجل من أهل المدينة ، يكنى « أبا حفظة »^(١) ..

وتقدر أن الشعر الذى تنسب هذه القصة للشيخ أنه غناه ، هو من شعر شيخه الفقيه الملحن « ابن أذينة » ، فتشعر بجو خاص للقصة ، ودعوى ما للإمام من صنعة

ولك أن تجد في جو [الأغاني] ما تنهم به هذه الرواية أو هاتين الروائيتين ، بما تشاء .. ولكن مهما يكن إنكار أنه غنى فعلاً أو لم يُغن ؛ وغنى بكذا من الشعر على صنعة فلان ، أو غنى بغير ذلك وفي غير هذه الصنعة .. مهما يكن إنكار هذه التفصيلات فإنك واجد من حديث الأولين ، ما يقرب أن للشيخ بالصنعة صلة وقرباً ، كان عنه هذا الذى يقال ويروى .

وقد سمعت منذ برهة ما للرواية من دلالة اجتماعية ، وإن لم يكن لها تلك الحجة التاريخية المتينة .. ويزيدك اطمئناناً إلى ما للشيخ من صلة بالصنعة

وقرب منها، أن تسمع قول « المعرى »، منذ بضعة قرون في [الغفران^(١)] :
 (ورب خليع وهو فتى ، تصدر لما كبر وأفتى ، ومنن بطنبور أو عود ، قدر له
 تولى السعود ، فرق منبرا للمعات ، من بعد إرسال اللحظات ؛ ولعمري فمر نظر
 في طبقات المغنين فرأى فيهم « عمر بن عبد العزيز » و « مالك بن أنس » ؛
 هكذا ذكر « ابن خرداذبة » ، فإن يك كاذبا فليبه كذبه).. وأنت إذ تجول
 في هذا الجانب ، تقرأ في الموضع السابق من [الأغاني] : أن « ابن أذينة »
 « وقد عرفت له الشعر الغزل والصنعة — ذكر عند « عمر بن عبد العزيز » فقال :
 نعم الرجل أبو عامر ، على أنه الذي يقول :

وقد قالت لأترب لها زهر تلاقينا^(٢)

وتعرف أن « عمر بن عبد العزيز » هو الذي بشه أبوه من مصر إلى المدينة ،
 فتفقه بها حتى بلغ مرتبة الاجتهاد^(٣) ، فهو ربيها ، وكان مؤدبه فيها « عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي » — ت ٥٩٨ — أحد الفقهاء السبعة ، الذي
 يروى له الشعر الغزل ، ومنه ما يستشهد فيه على حبه ، بأقرانه من سائر هؤلاء
 الفقهاء المدنيين المعروفين ، وذلك في خبر يروى عن قدوم امرأة من هذيل

(١) ص ١٧٥ ط هندية . وهو بلفظه في النسخة المحققة حديثا من رسالة الغفران

(٢) (الأغاني) ٢ / ٧٥ ط الساسي .

(٣) الهاد (شذرات الذهب) ١ / ١١٩ .

— قوم الشيخ — إلى المدينة ، وكانت جميلة فخطبها الناس وأكثروا ، وكادت تذهب بمقول أكثرهم لجمالها ، فقال فيها الفقيه «عبيد الله» «شيخ عمر بن عبد العزيز» :

أحبك حباً ، لو علمت ببعضه
 لجدت ، ولم يصعب عليك شديد
 أحبك حباً ، لا يحبك مثله
 قريب ، ولا في العالمين بعيد
 وحبك يا أم الملاء مسمى
 شهيدى : «أبو بكر» ، فذاك شهيد
 ويعلم وجدى «قاسم بن محمد»
 «وعروة» ما ألقى بكم ، «وسعيد»
 ويعلم ما أخفى «سليمان» كله
 «وخارجة» ييدى بنا ويميد
 متى تسألنى عما أقول فتخبرى
 فلحجب عندى طارف وتليد^(١)

(١) الصيرازى : (طبقات الفقهاء) ص ٣٠ ط بغداد ؛ و (شذرات الذهب) ١ / ١١٤
 والحصرى : (زهر الآداب) ١ / ١٥٣ . وما هنا من مجموع ما فى هذه المراجع .

كما أن «عبيد الله» التقيّه هذا هو القائل :

شَقَقَتِ القلبَ ثم ذررت فيه هواك ، فليم والتأم القطور

تغلغل حب «عشة» في فؤادي فباديه مع الخافى يسير

تغلغل حيث لم يبلغ شراب ولا حزن ، ولم يبلغ سرور

وهو الذى قيل له : أتقول الشعر على شرفك ؟ — وليتهم قالوا له على

فحك ! - فقال : لا بد للمصدور أن ينفث^(١) .

فتقدير «عمر بن عبد العزيز» «لابن أذينة» تقدير توحى به بيئة

المدينة هذه ، وأساتذته فيها هم خاصة الفقهاء ، من أولئك السبعة ، الذين

سمعت شعر أحدهم ، ورأيت أسماءهم فيه ، فليس عجيباً من أمر هذه البيئة المولمة

بالقن ، الرقيقة الحس ، القوية الوجدان ، التى تدين بأن لا بد للمصدور أن

ينفث ، أن يكون لها الأثر الذى لا تُخلّقه ، ولا تتغير فيها نوايس الفطرة

البشرية ، فيكون لهذا صداه فى «الأشج عمر بن عبد العزيز»

الورع التقي .

وإنك لترى هذا الفيض الوجدانى يغمر تلك البيئة المدنية ، وينال طبقاتها

المختلفة قبل عصر «مالك» وبعده ، فهذا صاحبه «عبد الملك بن عبد العزيز

(١) المصرى : (زهر الآداب) ١٥٣/١

للماجشون « - ت ٢١٢ هـ - الفقيه النصيح ، الذي دارت عليه القُتيا في زمانه ، وعلى أبيه « عبد العزيز » قبله ، فهو فقيه ابن نقيه ، كان على ما تقول الرواية ، يجد في الفن زاد روحه ، فهو مولع بسماع الغناء ارتحالا وغير ارتحال ؛ قال « احمد بن حنبل » : قدم علينا ومعه من يغنيه ^(١) .

فها لا تشعر من هذا الجو كله ، بأثر البيئة الفنية لمؤلاء القوم ، على مزاجهم ، فلا تأنف من الإصغاء لرواية « شيخ المرة » : أن « عمر بن عبد العزيز » و « مالك ابن أنس » قد عدا في طبقات الغنين ؟ وبحسبك أو بحسبي منك ، عدم الأنفة والنفار من هذا . . ولا أصرفك عن الشعور بما في قول صاحب [الفجران] عن « ابن خرداذبة » : (بأن يك كاذبا فليبه كذبه) من لفت إلى شيء في الرواية ، لا أصرفك عن الشعور بهذا ، بل أزيد على ذلك أن أذكرك بأنهم « أبي الفرج الأصفهاني » « لابن خرداذبة » ومروياته إذ يقول : و « ابن خرداذبة » قليل التصحيح - أو التحصيل - لما يرويه ويضمنه كتبه ^(٢) .

لكنني بعد هذا كله لا أزال أرتاح إلى المعنى الذي قررته بين يديك آنفاً : من دلالة الرواية اجتماعياً ، وإن لم ترتفع إلى درجة الحجية الكاملة تاريخياً ، فتثبت الأمر بذاته وشخصه .

(١) ابن عبد البر : (الاستقاء) ص ٥٧ ط القاهرة .

(٢) الأغاني : ١ / ٣٦ ط دار الكتب .

وهب أن ماسمت لايثبت أن « عمر بن عبد العزيز » عد في طبقات
المغنين ، ولا هو صاحب صنعة ، بل لم يستحسن شعر « ابن أذينة » الفزلي ،
ولا انفل بأشياخه في المدينة ؛ ولا أن « مالك بن أنس » عد من المغنين
كذلك ، فهلا تجد في نفسك أن هذا المروي يدل من قرب على شعور الأقدمين
في غير عصر ، بصلة لهؤلاء المذكورين بالثمن ، وأنس به ، وعطف عليه ؟ !
أحسبك واجداً ذلك أو شيئاً منه ، مطمئناً إلى نظرهم الراضية ، وإلا فنظرهم
المغضية ، عما يريد قوم أن يقولوه في الفن والفناء . .

وحين تعرض هذا المروي على حال العصر ، وطبائع الناس ، ونواميس
الحياة ، تجدك أكثر اطمئناناً وأرضى نفساً بذلك .



على أني أجاوز بك عالم الفن ورواته [كالأغاني] وما إليها ، لتستمتع
إلى حديث مؤرخي الشيخ من أصحاب الدين والفقهاء ، فهذا هو « القاضي
عياض » في كتابه [ترتيب المدارك] يعقد في ترجمته المطولة « لملك » فصلاً
عنوانه : (باب نوادر وملح من أخبار مالك رضي الله عنه) تقرأ فيه مثل
روايتهم أنه : مر « مالك » بمغنية تغني وتقول :

أنت أختي ، وأنت حرمة جاري	وحقيق على حفظ الجوار
أنا للجار ما تغيب عني	حافظ للمغيب في الأسرار
ما أبالي أكان للباب ستر	مسبل ، أم يوق بغير ستر

فقال « مالك » ، لو غنى بها حول الكعبة لجاز ، وفي رواية أنه قال :
يا أهل الدار، علموا قينتكم مثل هذا .

وروايتهم أنه كان يمشى مع « ابن أبى أويس » - ابن أخته - فإذا
مولاة تحمل جرة ماء وتقول :

ليتنى أرض لسلى فتطاني قدماها

ليتنى درع لسلى ترتدني من وراها

ليتنى خادم لسلى قاعد حيث أراها

فقال : يا إسماعيل ، رجل أو امرأة ؟ قلت : هي « غزال » خادم بنى عمارة
قال : إنها لفصيحة الالهجة ، حسنة التأدية^(١) . إلى غير هذا مما يشبهه .

ففي هذا القول بالغناء حول الكعبة مهما يكن ما يُغنى ؛ وفي هذا الاستماع
لمثل أمانى « غزال » نظرة إلى الفن ، والحياة الوجدانية هي التي اطمأننا من جو
الكتب الفنية والأدبية إلى مثلها .

ولقد يكون مما يُميل إلى هذا ، أنى لم أجد فى مرويَّاته [بالموطأ] - فى
المرض العام على الأقل - قولاً عن الغناء ؛ على حين قد عرض للصور ولكذا

(١) للمارك : ورقة ٤٠ ط « خ » .

وكيت من مظاهر الحياة ؛ والفناء — كما عرفنا — مما عمت البلوى به في هذه « المدينة » مقام « مالك » ! ! ! . . . نعم إنك تقرأ في نقل متأخر ، عن « ابن حنبل » أن « إسحق بن الطباع » سأل « مالكا » عما يترخص فيه أهل المدينة من الفناء فقال : إنما يفعله عندنا الفساق^(١) . . . ومهما يكن لقولته هذه من دلالة — دون نقد للرواية — ، فإن عبارته ليست أكثر كثيراً مما في صيغة عبارة السائل ، إذ يسأل عما يترخص فيه أهل المدينة ، وهذا الترخص كافٍ لما وقفنا عنده من النظرة الراضية ، وإلا فالمغضية عما يريد قوم أن يقولوه في الفن والفناء . . . فالإمام يبيته التي لن تُعصى فيها سنن الله الكونية ، ذوصلة بالفناء ، ففي النظرة إليه ، وكل أولئك ملائم لما رأينا من مزاجه الرقيق في تناول الحياة وشئونها

والحديث عن مزاجه القفى يدنينا من الحديث عن مزاجه العام ... وينبها إلى هذا الحديث العام عن مزاجه ، أن من مترجميه^(٢) من يعقد فصلا عنوانه : (شدة مالك في إقامة حدود الله سبحانه) ؛ ويروى في ذلك أحياناً منها : أن الوالى سأل جماعة من أهل العلم ، عن رجل عدا على أخيه ، حتى

(١) تاريخ الإسلام للذهبي . خط بدار الكتب رقم ٤٢ ج ٩ ورقة ٥٠ ط.

(٢) عياض : (مدارك) ١ / ٣٠ و « خ » وهى ٣٤ و « د » .

إذا أدركه دفعه في بئر ، وأخذ رداءه .. وأبوا الغلامين حاضران؛ فقال جماعة:
من أهل العلم : اختيار للأبوين ، في العفو أو القصاص ؛ فقال « مالك »
أرى أن تضرب عنقه الساعة ؛ فقال الأبوان : أيقتل ابنُ بالأمس ، ونفجع
في الآخر اليوم !! نحن أولياء الدم ، وقد عفونا . فقال الوالى : يا «أبا عبدالله» ،
ليس ثمَّ طالب غيرهما ، وقد عفوا : فقال « مالك » : والله الذى لا إله هو ،
لا تكلمتُ في العلم أبداً أو تضرب عنقه ؛ ومكت . . . فارتجت المدينة ،
وصاح الناس إذ سكت « مالك » فمن يجيب ! ومن يسأل !! وكثر اللفظ ،
وقالوا : لا أحد بمصرٍ من الأمصار مثله ، ولا يقوم مقامه في العلم والفضل . فلما
رأى الوالى عزمه على السكوت ، قدم الغلام فضرب عنقه ؛ فلما سقط رأسه انتفت
« مالك » إلى من حضر فقال : إنما قتلته بالحرابة (كذا) حين أخذه ثوب
أخيه ، ولم أقتله قوداً ، إذ عفا أبواه . فانصرف الناس ، وطابت نفوسهم
حين رأوه برّ في يمينه إذ كان يُعلم أنه لا يحنث ^(١) .

هذا الخبر بدون تعليق ، على ما فيه من الشدة ، يلفت إلى مرويات
وصلتنا عن معاملة « مالك » زوّاره وجلساءه وطلابه منها : أنه يحدث
الجالسين في مجلسه قدرأ من الأحاديث ثم يقول : أخرجوم ؛ فتأخذهم
المقارع ^(٢) ؛ وكان كالسلطان له حاجب يأذن عليه ^(٣) ؛ ويُقام الرجل بين يديه

(١) عياض : (مدارك) ١ / ٣٠ و «خ» ؛ وهى ٣٤ و «د»

(٢) المصدر السابق ورقة ٢٦ بوجهها «خ» .

(٣) ابن فرحون : (الديباج) ٢٣ .

كما يقام بين يدي الأمير^(١) ؛ وكان على رأسه سودان يقيمون الناس^(٢) ،
ويستزيده الجالسون من الحديث فتأخذهم تلك المقارع^(٣) .

ويسأله سائل عن مسألة ثم أخرى فلا يجيبه ، فيقول له : ولم ؟ فيقول
« مالك » : يا غلام ، خذ بيده فاذهب به إلى السجن ، فيقول السائل : إني
قاضي أمير المؤمنين ، فيقول له « مالك » : ذلك أهون لك ، فيقول القاضي :
إني لا أعود ؛ وبذلك يأمر « مالك » الغلام بأن يُنحَل سبيله^(٤)

وهو يُسَكِّت الطالب لثقله إذ يقوم رجل ، ليعرض عليه ماروي عنه
فيقول : أحدثكم « ابن شهاب » عن « سالم » ؟ فيقول له « مالك » : أنت ثقيل ،
يقوم غير هذا ؛ فيقوم آخر يقول - بلا استفهام - : حدثنا « ابن شهاب »^(٥) ...
ويروى عنه جملة ، أنه كان يُسأل عن مسألة وثانية ، فإذا سئل عن الثالثة قال :
خذوا بيده وأخرجوه^(٦)

ولا يفعل هذا ومثله مع المجهولين ، أو الطلبة العاديين فحسب ، بل يفعله
مع الأشياخ المعروفين ، فهذا « بقية بن الوليد الكلاعي » محدث الشام

(١) الديباج ص ٢٤ .

(٢) ابن عبد البر : (الاستقاء) ص ٤٢ .

(٣) عياض : (مدارك) ١ / ٢٦ ط «خ» .

(٤) عياض : (المدارك) ٢٦ ط «خ» .

(٥) المصدر السابق - ورقة ٢٤ ط «خ» .

(٦) المصدر السابق - ٢٦ ط «خ» .

ت ١٩٧ هـ - يدخل عليه ، فيسأله عن ست مسائل يحويه فيها ، فيسأله عن مسألة بعد ذلك فيقول له «مالك» : أ كُثرت ، خذوا بيد الشيخ ، فيجىء اثنان يأخذان بضبعيه ويخرجه (١) .

وهذا « ابن المبارك » الإمام العلم ، يدخل عليه هو وأصحابه فيقولون له : حدثنا ، ولا تحدثنا إلا بحديث « الزهري » ؛ فيقول «مالك» : يؤخذ بأيديهم ، ويقام عنى ؛ فيقوم القوم ولكنهم يعودون فى اليوم الثانى حرصا على العلم ، فيعتبهم «مالك» ، ويحدثهم من حديث « الزهري » كما أرادوا (٢) .

ولا يفعل ذلك مع العلماء إذا ما جلسوا منه مجلس الطلاب المستفيدين ، بل يفعل ذلك وأشد منه إذا جلسوا منه مجلس النظر الناظر ؛ فيقول له « الرشيد » ، حين قدم الحجاز ومعه قاضيه « أبو يوسف » : ناظر « أبو يوسف » : فيقول «مالك» : ليس هو عندى من أهل العلم فأناظره (٣) . ويسأله « أبو يوسف » سؤالاً موهماً ، عن محرم كسر ثنية ظبي . فيجيبه «مالك» : بأن عليه الفدية ! فيضحك « أبو يوسف » ويقول له : وهل للظبي ثنية ؟ فيقول «مالك» ما يقول حتى ينتهى بقوله : يا أمير المؤمنين ،

(١) مباحث : (المدارك) ٢٤ ظ و ٢٥ ودخ

(٢) المصدر السابق ٢٦ ظ ودخ

(٣) د د ٣٧ ظ و ٣٨ ودخ

سفيه يسأل عن مسائل السفهاء ، لم توليه أمور المسلمين !!^(١) .

كما يروى أن « أبا يوسف » يسأله في مجلس « الرشيد » عن مسألة ، فلا يجيبه . فيقول له « الرشيد » : أجبه ، فيقول « مالك » وهو معرض عنه :
إذا رأيتنا جلسنا لأهل الباطل ، فعالم حتى أجيبك^(٢) . ويسأله عن مسألة
ويقول « للرشيد » : قل له يجنى : فيقول له « مالك » : ساء ما أدبك به
أهلك^(٣) .

ومهما يكن التأويل لهذه الروايات ، أو الاعتذار عنها ، فإنها
— متى صحت — تدعو إلى النظر في معاملة الشيخ لتلاميذه وأنداده هذه
المعاملة ، فهي معاملة لا يستبعد معها الظن ، بأن في مزاج الشيخ شيئاً من
الحدة ، يجعله يفضض حيناً ، ويستثقل حيناً . ويمتد هذا إلى ما وراء مجلسه
فيصل إلى غير تلاميذه من أهل بلده ، ويروى ابن أخته أنه : ما كان
يتبهاً لأحد بالمدينة أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا حبسه
« مالك » في الحبس ، فإذا سئل فيه قال : يصحح ما قال ثم يخرج ! ولقد كان
« ابن كنانة » ، و« ابن أبي حازم » و« الدراوردي » وغيرهم سمعوا مع

(١) عياض : (المدارك) ٣٨/١ و«خ»

(٢،٣) المصدر نفسه ورقة ٣٩ و«خ»

« مالك » من مشايخ ، وتركوا الحديث عنهم هيبة له حتى مات ، فحشا ذلك فيهم^(١) .

وقد يظن أن هذا الفعل منه متأخر ، كان في عهد الكبرة والشيخوخة مثلاً ، فلا حكم به على مزاجه وطبعه ، لكنهم في ترجمته يذكرون من طبعه أشياء لافتة : يذكرون عزايته ، حين يتحدثون عن ورعه وخوفه ؛ ويصفون قلة كلامه ، وأنه كان صامتاً ، لا يتكلم ، ولا يلتفت يميناً وشمالاً ، إلا أن يكلمه أحد فيسمع منه ، ثم يحببه بشيء يسير^(٢) ؛ ويكره كثرة الكلام ويقول : لا توجد إلا في النساء والضعفاء ، وكثرة الكلام تمنح العالم وتذله وتنقصه^(٣) .

ويذكرون مع قلة الكلام منه ، قلة الضحك^(٤) أيضاً ، حتى يبلغ أصحاب المناقب في ذلك - كدأبهم - ويقولون : إنه في خمسين سنة ، عدت له ضحكة أو ضحكتان أو نحو ذلك . ومهما يكن لذلك العبوس ، أو عدم الضحك من سبب صوفي ، كالنبي يروي عن « ربيع بن حراش » - ت ١٠١ هـ - أحد علماء الكوفة وعبادها ، أنه حلف لا يضحك حتى يعرف أفي الجنة هو أم في النار^(٥) ؛ أو سبب غير صوفي ، فإن له دلالة البشرية على مزاج صاحبه ،

(١) ابن فرحون : (الدياج) ص ٢٤

(٢) عياض : (مدارك) ورقة ٢٩ و « خ »

(٣) المصدر نفسه ورقة ٣١ ط « خ »

(٤) الدياج - ٢٥

(٥) ابن الصاد : (شفرات الذهب) ١٢١/١

وأضف إلى ذلك كراهية الإمام مالك للمزاج أيضاً^(١) . .

وإذا كانت تلك طبيعته على ما وصفوها قبل شيخوخته ، وقد سمعت ما يقع منه في معاملة طلابه ، وجلسائه ، وأنداده أحياناً ، فإنك لتوشك أن تشعر بأن هذه الأشياء كلها كافية للذهاب إلى أن في مزاجه شيئاً من الحدة ، سببت تلك الشدة التي أفردوها بالوصف ، ولفتتنا إلى تتبع هذه الغضبات ، وهذه الإجابات ، بل هذا الضرب أيضاً ، فقد رووا أن السائل الذي سأله عن حديث وهو واقف ، قد ضربه عشرين سوطاً ، ثم أشفق فحدثه عشرين حديثاً ، وهو يحبس قاضياً يسأله عن حديث وهو قائم ، فيقال له : إنه قاض . فيقول : القاضي أحق من أذب^(٢) .. إلى أشباه لهذا كله تجدها في المظان التي أشرنا إليها .

وقد يتبها القول في تفسير هذا المزاج على نحو ما كان البحث عليه في الأمزجة قديماً ، فيكون الشيخ دموى المزاج مثلاً ، إذ تطابق صفاته الجسمية : من الشقرة وزرقة العينين ، وعمام البدن ، والليل إلى المسرة ، ومسرعة التأثر ، ما يصفون به أصحاب هذا المزاج .. وقد يتبها القول في تفسير هذا المزاج بغير ذلك مما يقول به المحدثون في أمر هذه الامزجة ... لكننا نكتفي بهذه الإشارة ،

(١) الزواوى : (المناقب) - ٤٥

(٢) المصدر السابق - ٣٢ .

وندع الخوض في هذا البحث ، لنرى عناية مفردة به ، يتيسر له فيه القول الأثبت ،
ويمده ما يجد من علم بهذه الأمزجة التي لما يستقر القول فيها بعد .
وبحسبنا ما حناه من تلك الظواهر التي تدعو إلى التفسير ، وتحدث عن جملة
الأمر في مزاج الإمام - رضى الله عنه -

وفي الذى وصفنا من تلك الظواهر ما يلفت إلى الجذاب بين الوراثة والبيئة ،
واختلاف الأمر بهذا التشاذ بينهما ، اختلافا يلفت النظر ، فهذا الإمام قد لزم
أساتذة منهم من عرف بقلة الكلام ، والميل للعزلة « كابن هرمز » ، على نحو ما أشرنا
إليه - انظر ص ٧٨ - ومنهم من عرف بالإكثار « كربيعة الراى » ، الذى كان
يكثر الكلام ، ويقول : الساكت بين النائم والأخرس . وكان يوما يتكلم
في مجلسه ، فوقف عليه أعرابى دخل من البادية ، فأطال الوقوف والإبصار
إلى كلامه ، فظن ربيعة أنه قد أعجبه كلامه فقال له : يا أعرابى ، ما البلاغة
عندكم ؟ فقال : الإيجاز مع إصابة المعنى ؛ فقال : وما العى ؟ فقال له : ما أنت
فيه منذ اليوم ^(١) ومع أن ربيعة هذا هو الذى قالت أم مالك له يوم ألبسته
لباس العلم : اذهب فتعلم من أدب ربيعة قبل علمه ، فإن صاحبنا قد انتهى إلى
الرغبة عن الكلام والإقلال منه والحض على ذلك ؛ ومن هنا يمكن القول

(١) ابن خلكان : (وفيات الأعيان) ١ / ٢٢٨ .

أن في هذا شهادة ما، بأن مزاجه الفطرى أميل إلى ذلك ، وقد تأثر في البيئة بما لاءمه من أمر «ابن هرمز» ، دون حال «ريبعة» ، وما أدق النتائج التى ينتهى إليها هذا الشد والإرخاء بين البيئة والوراثة !!



وقد دعاه ميله هذا إلى الإغراء بتلك الظواهر وبيان الخير فيها ، فكان من ماثور قوله مثل : حق على من طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة ؛ وقوله : من علم أن قوله من عمله قل كلامه ؛ وقوله : من أدب العالم ألا يضحك إلا تبسماً ؛ وقوله : ينبغى لأهل العلم أن يخلو أنفسهم من المزاح وخصوصاً إذا ذُكر العلم^(١) .

وكان من أثر ذلك الفعل والقول ، أن عرف مجلس «مالك» بالهيبة الشديدة حتى أن «الثورى» لما حضره ورأى ذلك ، أنشد^(٢) :

يأبى الجواب ، فلا يراجع هيبة والسائلون نواكس الأذقان
أدب الوقار ، وعز سلطان التقى فهو المهيب ، وليس ذا سلطان
وإذا كنا قبل الآن - فى التفسير الأعم الأبعد لوراثته - قد رددنا مظاهر

(١) عيان : (المدارك) ٣١/١ و «خ» - والزواوى ص ٤٥ - وغير هذه المواضع من تلك المراجع وأمثالها .

(٢) (الديباج) - ٢٤ .

هذه الهيبة ، وما في مجلس «مالك» من غلواهرها ، إلى الوراثة الدموية المرتقية فيه إلى أذواء اليمين - انظر ص ١٢١ - فإننا هنا نردها في التفسير الأخص الأقرب ، إلى مزاجه وأثر تصرفاته على طلابه وجلسائه ، مما يدعوهم إلى الصمت كأن على رؤوسهم الطير ، كما وُصفوا بذلك ، ويؤكد هيئته في قلوبهم بل خشيته لهم .

وإذا ما كانت الرواية قد تحدث عن حسن معاملة «مالك» لطلابه وخلطه إياهم بنفسه ، فإن ذلك لا ينافي في شيء ما أنه - مع ذلك - يسلك معهم حيناً ، مسلماً آخر ، نقلت منه الرواية شاهداً كافياً ، لما لفتنا إليه من أمر مزاجه .



وسيكون مارأينا من هذا المزاج وسيلة لتفسير تصرفات له ، وتقدير أحوال ، حين نتحدث بعدُ عن مدى صلته بالحياة ، ونعرضه لشتونها . وهذا القول في مزاج الإمام ، وما يدفع إليه من ميول وأعمال ، يمهّد للقول بعد ذلك عن :

(٥)

عادات : والعادات مظاهر سلوك مستقر ، تحدث عن شئون النفس ،
وتدل على أحوال أثبت مما عداها ، إذ تصدر الأفعال عن صاحبها في سهولة
ويسر ، ومع يسر انتباه ؛ ومن هنا كانت دلالتها على اتجاهاته أقوى وأوضح .
وقدمضى من مرويّات القوم طرف من عادات الإمام في ظواهر الحياة اليومية :
من مأكل ، ومشرب ، ومنزل ، ومجلس ، ولهذه - ولا غرو - دلالتها النفسية .
لكننا نبتغي غير ذلك من عاده الدالة على معنويته النفسية ، المفسرة لسلوكه
الخلقي والعلى ، وما إلى ذلك من عناصر شخصيته ، التي نريد عرضها جلية
واضحة ما وسعنا أن نفعل .

وقد جرت الرواية بغير كثير من ذلك ؛ لكنه - على قلته - خليق بعد
الذي بدا من مزاجه ، أن يلقي شيئاً من الضوء على تلك النواحي التي
تعيننا .

وقد حدثوا عن إظهاره التجمل ، ورووا في ذلك ما يخص حياته الطبيعية
مما سبقت الإشارة إليه ، وإنما نلتفت إلى ما بعده من أثر لهذه الرغبة في إظهار
التجمل بعامة .

وحدثوا عن عاداته في إظهار السكون ، وقلة الحركة حتى بالمشي ؛ ورووا أنه يعد من أهوال الدنيا ركوب القرس العربي وركوب البحر^(١) . وهي في جملتها عادات تؤيد ما سبقت الإشارة إليه من أمر مزاجه وميله إلى العزلة والانطواء على نفسه ، وكرهته الإكثار من مخالطة الناس ، حتى كان من قوله : ينبغي للعالم ألا يتولى شراء حوائج من السوق بنفسه ، وإن كان يقع عليه في ذلك نقص في ماله ، فإن العامة لا يعرفون قدره^(٢) — أو نحو هذا — فهو بهذا يكره الضرب في الأسواق على نحو ما فعل ذلك خلفاء تجار ، ورجال من صالحى المؤمنين قبله .

ومن الحق أن نشير إلى أن هذه الكراهية للحركة ، والنفور من ركوب الخيل والبحر ، مما لا تهيب له وراثته العليا ، على نحو ما أشرنا إليه من أمر الأزد ، قبيلة أمه — في رواية — وأنهم ملاحون ، وقد تبدلوا بقلوس السفن في الإسلام أعنة الخيل — انظر ص ١٢٢ — كما لا تهيب له وراثته اليمنية ، إذ القوم أهل عمل نشط وتجارة ؛ لكننا لانسى مع ذلك كله — أن الوراثة الخاصة القرية تعمل عملها ، كما تتفاعل مع ذلك كله ، البيئة الخاصة ، على نحو ما أشرنا إليه قريبا ، وهي عوامل ليست بسيرة التقيع والمراقبة ، لكنها مع خفاها لن تجحد ولا تنكر ، وإن لم يتبها للباحث بعد ، أن يحدث منها عن المقيس المنضبط تماماً

(١) عياض (المدارك) ١ / ٣١ د خ .

(٢) الزواوى : (مناقب) ص .

فوراثة الإمام الخاصة، ويبيته الخاصة، هي التي انتهت به إلى هذا الكرم
للحركة في مختلف ألوانها . . وإذا ما كان في وراثته العليا إقدام وعمل، فقد كان
له هذا العمل المقدم في غير هذا الجانب ، فطالب العلم وجدّ فيه ، وثابر وصبر ،
وغالب ظروفه المادية وما إليها، على نحو ما أسلفنا بيانه .

وهذا الذي رأيناه جملة من عاداته العملية، يكمل ما عرفنا من مزاجه حينما
نمرض لتفسير تصرفاته ، وتقدير أحواله، عند الحديث عن مدى صلته بالحياة ،
وعمله فيها .

وكل أولئك الذي سبق، يمد للقول في :

(٦)

أهمرقه : إذ هي في جملة الأمر عادات - وما الخلق إلا عادة الإرادة -
ومتبرجوه قد حدثونا الحديث المؤكد عن حسن أخلاقه وسموها ، فذكروا
كمال صروته ، وكمال أوصافه^(١) ، وأن ما تعلم أصحابه من أدبه أكثر مما
تعلموا من علمه ، ورووا طرفاً من حسن معاملته لطلابه ، على ما أشرنا إلى
جملته ، عند الحديث عن مزاجه ، وحدثه بعض الأحيان في معاملة أولئك
الطلاب ، وكفاية ما روى من هذه الحدة للفت إلى المزاج ، رغم حسن المعاملة
أحياناً كثيرة ...

وأفاضوا في ذكر شمائله - والشمائل في اللغة والاستعمال ، أقرب معنى في
الدلالة على الفضائل والصفات الخلقية - فرووا أن أحده تلاميذه وهو
« يحيى بن يحيى الأندلسي » - ت ٢٣٣ - أقام على « مالك » سنة لأخذ
شمائله بعد أن فرغ من سماعه ، ف قيل له في ذلك ، فقال : إنما أقمت مستفيداً
لشمائله ، فإنها شمائل الصحابة والتابعين ..

ويسلسلون الفضل في هذه الشمائل ، فيذكرون أن « محمد بن نصر
المروزي » أخذها عن « يحيى بن يحيى » وأن « أبا علي الثقي » أقام بسمرقند

(١) الزواوي : (المناقب) ص ٤ .

أربع سنين، فأخذ تلك الشمايل عن « ابن نصر » المذكور .. ولكنهم أول الخبر وآخره، يخلطون بين الشمايل - التي قدمنا أنها قربية الدلالة على الأخلاق - وبين العقل ، فيقولون في صدر الخبر : إن عقل « أبي على الثقفى » عقل مأخوذ من الصحابة والتابعين، لأخذه تلك الشمايل عن « ابن نصر » .. ويقولون في نهاية الخبر : إن شمايل « مالك » هى شمايل الصحابة والتابعين ، ولذلك كان يسمى العقل . واتفقوا على أنه أعقل أهل زمانه ^(١) !!! مع أنك قد قرأت في صلب الخبر أن « يحيى بن يحيى » بعد ما فرغ من سماع « مالك » أى أخذ العلم - وهو عمل العقل - عنه ، أقام سنة يستفيد الشمايل !!!

وهم فى كل حال ، لم يخلفونا عاداتهم فى إرسال الأحكام المطلقة العامة ، فقد سمعت قولهم : هو أعقل أهل زمانه ! ثم هم مع ذلك يقول قائلهم : كان والله « مالك » أعظم الخلق مروءة ، وأكبرهم همة ^(٢) !

ويذكرون أيضاً ألواناً من الفضائل العامة ، التى لا نستطيع أن تلحقها بالأخلاق الفردية أو الاجتماعية ، كقولهم : كان « مالك » يستعمل الإنصاف ، ويقول : ليس فى الناس أقل منه ، فأردت المداومة عليه ^(٣) .. وهذا الإنصاف عام يشمل علاقات الأفراد ، وعلاقات الجماعات ، ويتصل بحقوق النفس الفردى !!

(٢،١) : (المدا رك) ورقة ١٦ ظ « خ » .

(٣) عياض : (مدارك) ورقة ١٦ ظ « خ » وتقابلها ورقة ٢١ « د » .

وقد يذكرون طيب خلقه في بعض المعاملات، فيروون حمايته لنفسه بدم
مجالسة السفهاء ، وقوله: ما جالست سفيهاً قط ، ويزعمون أن هذا أمر لم يسلم
منه غيره ، ويذكرون أنه كان من أحسن الناس خلقاً مع أهله وولده ويقول :
في ذلك مرضاة لربك ، ومثابة في مالك ، ومنسأة في أجلك^(١) ..

ويذكرون من أقواله وأفعاله، ما يعطى فكرة عن خلقه العلى ، سنقف
عندها في الحديث عن « مالك » العالم قريباً .



ونستطيع أن نكون عن خلقه الفردى، فكرة يتكامل ما في هذا الفصل
منها، مع ما سبق في مزاجه، وماله من أثر في تصرفاته، كما أننا نستطيع أن نعتد
على هذا التكامل بين ما هنا وما سبق ، لتألف فكرة واضحة ، عن خلقه
الاجتماعى ، فقد أشرنا آنفاً إلى ما هو عنصر في هذا الخلق من انطواء ، وصمت ،
وكراهية اختلاط ، وبعدي عن الجاهير ، وما إلى ذلك . وبتقدير هذا عند تلقى
روايتهم عن خلقه الاجتماعى، يكمل بعض هذه الفكرة بعضاً .

وهم يروون في خلقه الاجتماعى عبارة واضحة هي قولهم : كان « مالك »
أشد الناس مداراة للناس وترك ما لا يعنيه^(٢) ، وهى قوله تلقى الضوء الكافى
على هذه الشخصية الاجتماعية ، التى اتصلت بالحياة السياسية، والعملية لعصرها
وبيئتها ، اتصالاً مادياً وعقلياً ، علمياً ، وتعليمياً ، وتشريعياً ، وتلك المداراة

أثر منتظر لصاحب هذا المزاج ، وهاتيك الميول السابقة التي رأيناها ، وسمنا أقواله فيها .

هذا الوصف لخلقية الإمام ، هو ما نسوقه رواية ، لو اتهمت لأُتهمت له لا عليه ، فمى - فى كثيرٍ ما رأينا - تسودها الروح المنقية ، التى تنظر من هؤلاء الأئمة ، إلى أشباه ملائكة يمشون على الأرض ، ولا تخضعهم للبشرية التى أكّد الرسول عليه السلام ، وأكّد القرآن الكريم ، أنها صفة الثابتة ، التى تذكره فيها المأثلة لسائر ولد آدم ، وإنما المأثلة هى أتمّ المشابهة .

نمدّ هذا الوصف لخلقية الإمام - على ما ساقته روايتهم - مصباحاً وضيقاً ، نستطيع به أن نمضى فى أغوار التاريخ ونعود فى سراديب الماضى ، لنفهم تلك الشخصية ، فهماً بشرياً لإنسان من بنى آدم ، ونفسر تصرفاته وأعماله ، ونفهم أقواله ، فهماً جلياً ، نظمن إليه ونرتاح له ، تحت أضواء هذا المصباح ، الذى يأتلف فيه شعاان : شعاع من مزاجه الفطرى ، وشعاع من خلقه الاجتماعى . وبهذا الفهم فى مستوى البشرية ، وجو الأدمية ، سنكبر هذه الإنسانية حين تسمو وتعالى ، كما نمطف عليها إن تعثرت أو اهتزت خطاها ... وستكون فضائلها مثلاً صالحاً ، ونشر ويشعر بنونا ، أننا نستطيعها بطبيعتنا ، لأنها

في طاقها حين ترقى وترفع ، كما سيكون غير ذلك من عمل هذه الشخصية ، موقياً لنا من التعثر ، حين نبصر بضعف الآدمية وتهافتها ؛ فيكون هذا الدرس لأولئك الأجلاء ، عملاً عقلياً نحترم به تفكيرنا ، ونقدر ما يتكشف لنا من النواميس والسنن ؛ كما يكون أيضاً مثار العبرة ، ومصدر القدوة ، ومردّ الجدوى العقلية والعملية .

وكل أولئك أولى لنا ولهؤلاء الأعلام ، من تلك النظرة السادرة الزائفة لشخصياتهم الموهومة ، وراء أستار من الإجلال الرهيب والإكبار المصنوع ، تنازعنا فيه عقولنا ، وينكره علينا واقعنا ، وتأباه الفكرة الصحيحة عن الحياة والإنسان . . .

ونبدأ من هذا بفهم :

(٧)

حياته في أسرته

إذ نضج الشاب واكتمل، فجلس للفتيا والتعليم . فهو لذلك بسبيل أن يكون الخلية الأسرية ، التي يجد فيها راحته ، ويحفظ بها نوعه ، ويستجيب للسنن الإلهية .

فكيف استقرت حياته المادية ، التي هي الأساس الأقوى في بناء هذه الحياة ؟ .. أكان في يده شيء من المال، جاءه بالميراث من متاع أهله المتوسطي الحال ؟ أم كان قد آذخ من غير هذا الطريق شيئاً من المال، يقيم به ذلك البناء ؟ .. لا بعد في شيء من هذا كله .

والرواية تحدث : أن قوام عيشه من أربعائة درهم يُتَجَرَّ له بها .^(١) فلا بد أنه كان يدفعها مضاربة، إلى من يعمل له فيها ويقاسمه ربحها ، لأنه — على ما عرفنا — كره حتى أن يقضى العالم حاجاته من السوق بنفسه .

على أننا نقف موقف الشاك للسائل من قول الرواية : إن هذه الأربعائة كانت قوام عيشه ! . إذ نجد أكثر من موضع لهذا التساؤل الشاك .. فأول ذلك ما نعرفه من أن نظام بيت المال الإسلامي ، لذلك العهد ، يفرض فرضاً مالياً لمثل هذا الشاب ؛ بل إننا بعد ذلك نقرأ^(٢) أن « مالكا » قال : إن عمه

(١) ابن فرحون : (الدياج) ص ١٩ .

(٢) عياض : (المدارك) ورقة ١٥ و « خ » .

« أباسهيل » أتى « عمر بن عبد العزيز » وهو أمير المدينة ليفرض له . فقال :
أحتلم ؟ فقال عمه : سل أباه وهو أعلم به منى . . وإن يكن فى الموضع نفسه تعليق
على هذا الخبر ، بأنه خطأ ، إذ عزل « عمر » عن المدينة سنة ثلاث وتسعين . .
ونحن نؤيد هذه التخطئة ، إذ حتى على فرض أنه أتى به إلى « عمر بن عبد العزيز »
وهو أمير المؤمنين ، لا أمير المدينة ، وأن ذلك كان فى السنة التى مات فيها
أى سنة ١٠١ هـ ، فإن الخطأ واقع ، لأن سن « مالك » إذ ذاك كانت - على
أصح الأقوال فى مولده - نحو ثمانى سنوات على الأكثر ، ولا يسأل فى مثل
هذه السن عن احتلامه ، ولا يميز ذلك عمه كما يفهم من قوله !!

ولكن مهما يكن الخطأ فى اسم أمير المدينة الذى أتى إليه « بمالك »
ليفرض له ، فإنه لتبقى دلالة الخبر ، على وجود نظام الفرض لمثله ، وعلى أن
« مالك » بحيث يكون له مورد مالى ، من هذا الفرض الديوانى ، ولا تكون
الأربمائة التى يتجر له فيها هى قوام عيشه !!

ووجه آخر للتساؤل هو : جوائز الملوك ، وصلات الأمراء التى كانت فى
ذلك العهد مورداً خصباً لأصحاب العلوم والفنون والصناعات . وقد كان
« مالك » ، فى جملة الأمر ، يقبل هذه الجوائز - على ما سنعرفه بعد - ، وذكرت
الروايات بضع مرات ، أخذ فيها كل مرة جائزة ، تقدر ببضعة آلاف من
الدنانير ؛ وهى مقادير تصلح قواماً للعيش أعواماً غير قصيرة ، وقد كان يصل

للعالم منها ما يكفى وظيفة ثابتة ، وراتباً جارياً طول الحياة ؛ « فالأوزاعى » مثلاً وصل إليه من الجوائز (٧٠٠٠٠) سبعون ألف دينار، تساوى (٣٥٠٠٠) ألفاً من الجنهات ، لو وزعت على سنى حياته الاثنتين والسبعين ، لكان له منذ ولد إلى أن مات ، راتب شهرى : أكثر من أربعين جنيهاً ، فى حياة رخيته، يكفى محب اللحم فيها، درهمان كل يوم — لوظيفته من اللحم ، كما سمعنا عن « مالك » — فمع مثل هذه الجوائز، لا تكون الأربعمئة التى يتجر فيها « لملك » هى قوام عيشه !!

وجانب ثالث للتساؤل: هو الهدايا والصلوات الفردية من غير الملوك ، كالذى يروى من أن « الليث » كان يصل « مالكا » كل سنة ، بمائة دينار^(١) . ولعمرك إنها لتوشك وحدها أن تكفى حاجاته الضرورية فى حياة سهلة كحياة المدينة ، وإن لم يكن فيها وفاء حاجات المستوى الرفق الذى كان يمش فيه . . ونحن بغير هذا النص على صلة « الليث » له، نعرف أن وجوه الناس وعامتهم، يصلون أمثال هؤلاء العلماء ، بصلات مالية فى مناسبات مختلفة : من استفتاء، أو تعلم ، أو احتفال بموسم ، أو . . أو . .

وصلة « الليث » وحدها تكفى للقول بأن هذه الأربعمئة ليست قوام حياته !! ...

(١) ابن حجر : (الرحمة النبوية فى الترجمة النبوية) ص ٥ .

ومن كل أولئك الجوانب وغيرها، ندرك أن الشاب كان قد كفى الحاجة المالية من أكثر من مصدر منذ عهد باكر ، ولم يعد يرى مشقة في أن يكون هاتيك الأسرة التي نتحدث عن حياته فيها ...

ممن تكونت هذه الأسرة ؟ ومن هذه الأئمة التي اختارها ؟ لم أظفر من الرواية بما يسميها ... وقد تدفع أخبار منتشرة هنا وهناك، إلى أنه لم يتزوج حرة، بل تسرى وكانت له أم ولد، أو أمهات ولد ..

يدفعنا إلى ذلك أول ما يدفعنا، قولته المشهورة : من أهوال الدنيا كذا وكذا ، وتزوج حرة . فإذا دُونَ هذا، ثم لم تحمل إلينا الأخبار - غير القليلة - لأسرته، شيئاً عن تلك الحرة التي عساه يكون قد قاسمها الحياة ... ثم زاد الأمر على ذلك كله، فنقلت إلينا الرواية خبر استحقاق أم ولد «محمد»، وتغيير الشيخ رأيه - بسبب هذا الحادث - في أمهات الأولاد إذا استُحققن ، فبعد ما كان يقول : إنهن عند الاستحقاق يؤخذن بقيمة أولادهن، نظر عند ما استُحققت «أم ولده محمد» هذه، واستُغفِي في الأمر رغم ذلك، إذ لم يوجد غيره؛ نظر فوجد - كما قال - أمر أشديداً: يُعمد إلى أم ولده فتستخرج من تحتها ، وقد اشترت من سوق المسلمين ؛ فتَحْمَل إلى من تحمل إليه !! وعرض أن يفديها بجميع ماله ، وما ظلم من دفعت إليه القيمة ... فما سرُّ أهل المدينة سرورهم بهذه الفتيا^(١).

(١) عباس : (المدارك) ١/٢٢ و «خ» .

وكذلك نعرف من هذه الفتوى ، وهاتيك القصة ، أن والده ابنه «محمد» جارية أم ولد ، وأنه وجد أمراً شديداً عند استحقاقها ، وعرض أن يفديها بجميع ماله ، وغيروا به في المسألة الفقهية .

فهلنا نطمئن إلى أنه لم يُعرف له زواج حرة ؟ وأن هذا البيت كان يحوى جوارى للخدمة ، رأينا هن يظهرهن في سؤال طلابه عما يريدون من الحديث أو الفقه ، وزاهن هنا ، أو نرى منهن ، أم ولده «محمد» ؟ .

والخطب في تسرى هؤلاء ، أيسر من هول الدنيا في تزوج الحرة ، كما يقول صاحبنا ، وكما يبدو أنه اختار ، ألا يتعرض لهذا الهول ، فأثر السلامة واطمأن إلى المداراة ، والبعد عن سبب هذا الهول ، من الأحوال الثلاثة التي سمعنا قوله فيها الآن ، وقبل الآن .

والحياة إذ ذاك — كما عرفناها — حافلة بالرقيق من مختلف ألوان الناس وأجناسهم ، والأمس في الجوارى سهل قريب المنال ، وإن كنا لا نقبين — على التحديد — صنف الهول الذي يوقع فيه تزوج الحرة ، فهو ذو احتمالات كثيرة ، لا تتعرض لها هنا ؛ كما نؤثر ألا نتعرض للاستدلال بهذا الخوف من الهول ، على معنى خاص في شخصية الرجل ، رغم قولنا مع القائلين : إن لهذه الناحية الجنسية أثرها على الحيوية ، وخطر دلالتها عليها ...

ولنفسك عن هذا لأننا لا نستيقن أن الشيخ لم يفعل .. وإما هو جنوح أصارت إليه شواهد ...

متى تكونت هذه الأسرة ؟ ألكم ذلك مبكراً أم متأخراً ؟ .. ومعنى برأت الأسرة تجب أولادها ؟ أكان ذلك في صدر حياة الشيخ ، أم كان في شيخوخته ؟ .. ذلك ومثله من خبر هاتيك الأسرة ، تجيب عن بعضه رواية تقول : إن الشيخ قد أوصى عند الوفاة بولدين من أولاده ، إلى رجل من أهل المدينة اسمه « إبراهيم بن حبيب »^(١) وتسمى الرواية هذين الولدين : محمداً وحامداً - أو حمادة على ما سنشير إليه بعد - ، ومعنى ذلك أن هذين الولدين كانا دون سن البلوغ ، أما غيرها فكان مالكا لنفسه كما تنص على ذلك الرواية المذكورة نفسها^(٢) .

وإنما تعتبر هذه الرواية ، مصدر الإجابة عن بعض الأسئلة السابقة من أخبار الأسرة ، لأنها لا تفهم إلا على فروض : منها أن الأسرة قد تكونت في عصر متأخر من حياة الشيخ ؛ ومنها أن يكون إنجاب الأولاد هو الذي تأخر ، وإن أمكن تقدم تكون الأسرة ؛ ومنها أن يكون إنجاب هذين القاصرين

(١) عياض : (ترتيب للدارك) ١٠ / ١ و « خ »

(٢) الزواوي - (مناقب) ٤٩

هو الذى كان متأخراً فى حياة الشيخ ، سواء أقدم تكون الأسرة أم تأخر ،
وتقدم إنجاب من عداها أم تأخر . . فعلى كل حال ، لا أقل من هذا القرض
الثالث ، وهو تأخر إنجاب « محمد وحاد » من أولاد الإمام .

والشيخ قد عمر إلى ما بعد الثمانين - مهما تختلف رواية مولده - ، فمات
ابن اثنتين وثمانين سنة ، على آخر رواية فى مولده - سنة ٩٧ هـ - ؛
أو ابن ست وثمانين سنة ، على المشهور من أن مولده سنة ثلاث وتسعين ، ووفاته
سنة تسع وسبعين ومائة . .

فلو أسرفنا فى فرض تأخير البلوغ ، وجعلنا البلوغ بالسن لثمانى عشرة سنة ؛
ثم لو أسرفنا فى فرض سن أكبر هذين القاصرين عند وفاة أبيه ، وجعلناها سبع
عشرة سنة ، يكون الشيخ قد أنجب هذين الولدين بعد الخامسة والستين على
الرواية غير المشهورة فى مولده ، أو بعد التاسعة والستين على الرواية المشهورة
فى ذلك ؛ أى أنه أنجبهما فى شيخوخة محققة .

ذلك مالا مفر منه ، وأما ما عداه من تأخر تأليف الأسرة ، أو تأخر إنجاب
الأولاد كلهم ، فلا نجد سبيلاً إلى القول فى شيء منه ، حسبما وصلت إليه اليد
من أخبار الإمام .

تكونت الأسرة كما تكونت، وأنجب الشيخ أولاداً وقماً أنجبهم .
فما عدوهم ؟ وما نوعهم ؟

لا تخلص الرواية من الاختلاف ، بل الاختلاف القوي ، بشأن هذه
النزيرة : تختلف في العدد ، إذ يقال : كان « لملك » ابنان وبنت ^(١) ...
فيكونون ثلاثة ... وبعد ذلك بسطرين من المصدر نفسه ، أنهم أربعة !
وتختلف الرواية الواحدة في النوع أيضاً ، ففي صدرها : كان « لملك »
أربعة من البنين . ثم تتقدم فتسمى « يحيى ، ومحمد ، وحسادا » ، وتجمل الرابعة
بناتاً فهم أربعة من الأولاد لا من البنين ! !

ثم تختلف في تسمية النوع الواحد ، ففي أكثر من مرة ، تذكر له ابنة
اسمها « فاطمة » : ذكرتها في عدد الأبناء ، وبصت على زواجها من ابن أخته
وابن عمه ، « اسماعيل بن أبي أويس ^(٢) » ثم ذكرتها باسم « فاطمة » في
الحديث عن فعل أبيها في صلته ^(٣) ، على حين أن الرواية التي جعلت الأولاد أربعة
— على ما سبق — لا تسمى « فاطمة » بل تسمى بناتاً غيرها .

وهذه البنت التي تُذكر مكان « فاطمة » في الرواية السابقة ، يُختلف في
اسمها اختلافاً غير قليل ، فهي حيناً « أم أيها » ، وحيناً « أم البهاء » ، وآثا

(٢، ١) عياناً : (ترتيب للمدارك) ١٥ / ١ و « خ » وهي ١٦ ظ « د »

(٣) المصدر السابق : ١ / ٢٩ و « خ »

«أم البنين»^(١)، فلو جملنا هذا من آثار النسخ، وقبول الرسم أن يكون هذا القرب سبباً للخطأ، مع أن الشخصية واحدة، فأى الأسماء هو الأصل وما عداه تحريف؟ — ربما كان «أم أيها» هو الأصل، لعدم ذكر نسختي [ترتيب المدارك] لاسم «أم البنين»؛ و[الترتيب] من أقدم الأصول في ترجمة الإمام.. ثم لذكرهم «أم أيها» في الرواة عن الإمام، عند سردهم مرتبين على أحرف الهجاء^(٢)... وورود «أم البنين» في [الديباج] وليس أصلاً، بل هو اختصار عن [الترتيب] ١١١. ويبقى بعد ذلك سؤال هو: هل «فاطمة» و«أم أيها»، أو «أم البهاء» شخصية واحدة؟. هذا مالا يقيس الترجيح فيه بسهولة، لورود الاسمين في [الترتيب] وهو أصل كما قلنا؛ مع عدم ذكر «فاطمة» في الرواة عن أيها، بعد تقرير الخبر أنه كان «لمالك» ابنة تحفظ علمه، يعني [الموطأ]، وكانت تقف خلف الباب، فإذا غلط القارئ نقرت الباب.. الخ

فهل يُفترض أنها شخصية واحدة: «فاطمة» لها اسم، وأم كذا كنيته؟ هو فرض لا أكثر، ولا تكفي لترجيحه الرغبة في التوفيق بين الروايات المختلفة

(١) المدارك ٢٩/١ و «خ». و(الديباج) ص ١٩ ط مصر. ونسخته الخطية بدار الكتب

ورقها ١١٢١

(٢) السبوطي (ترين) ص ٣٥

على ما أشرنا إليه سابقاً ، من أن الافتراض أقرب به ، لا يكفي لترجيح الوقوع ، ولا يتفق مع دقة المنهج ، التي عرف الأقدمون أنفسهم ، جانباً طلياً منها .

ووراء كل هذا ، اختلاف الرواية في صفة هؤلاء الأرواد من تعلم منهم ومن لم يتعلم ، حين يشار إلى أن من أولاد الإمام من ورث علمه ، ومنهم من لم يرثه ، فيقال حينئذ : إن من لم يتعلم هو « محمد » ؛ وبعد أسطر من المصدر نفسه يقال : إن من لم يتعلم هو « يحيى » ، وإن كانت حال المخطوطات ومغربية الخط ، لا تجعل من الصعب اشتباه لفظ « يحيى » بلفظ (يحيى) ^(١) وإن لم يكن هذا الاحتمال كافياً للقطع أو الترجيح القوي ، لولا نصهم أن « يحيى بن مالك » روى عن أبيه نسخة من [الموطأ] ، وأنها تروى عنه باليمن ، وأن فلانا روى عن « يحيى » هذا ^(٢) .

وعلى ذكر التعلم ، لانبجاء إشارة إلى « حماد » في رواية من عدوا له ثلاثة بنين ؛ بل إن الرسم يفتح علينا باب إشكال آخر ، حين يضع أمامه تاء مربوطة فيكون « حمادة » وليس هذا من معروف تسميتهم للذكور في هذه المادة ، فهل هي « حمادة » أتى « حماد » ؟ .. ذلك فرض لانبجاء ما يبرر المضي في تحقيقه ،

ولا ما يسمد عليه من الرويات ، فقد ذكر هذا الاسم بين الأولاد ، ثم لم يقع لنا بعدُ عنه شيء .

هؤلاء هم أفراد أسرة الرجل ، ويظهر أن أخته كانت تمش معه في بيته دهرًا وتخدمه ، كما سمعنا الرواية تحدث عن ذلك في إعدادها لطعامه من كذا وكذا — انظر ص ٢٥٣ —

وقد مضى الحديث عن حسن معاملته لأهله ، وما يؤثر له من قولٍ في هذه المعاملة وأثرها الطيب — انظر ص ٢٨٨ —

لكن تلفتنا إشارة استطرادية إلى لون هذه المعاملة وجوها ، وتلك الإشارة هي التي تقول^(١) : كان « مالك » إذا أصبح لبس ثيابه وتعم ، ولا يراه أحد من أهله ولا أصدقائه إلا متمما لابسا ثيابه ، وما رآه أحد أكل أو شرب حيث يراه الناس . فذلك سلوك يؤيد ويحلى ما قدمنا من حديث مزاجه وحده ، وتزمته وانطوائه على نفسه ... الخ ؛ وإلا فقيم هذا الحرص على التعم ، ولبس ملابسه الخارجية

(١) عياض : (المدارك) ١/٣١ و « خ »

في منزله، حيث التخفف والاكتفاء بالمبازل عادة !!

على أن هذا الانطواء والانفراد بالنفس، قد ظهر أثره في خفة، أو قلة إشرافه على شئون بنيته، كما سترى عند حديثنا عن «مالك» المعلم في تدبير أمر أولاده وتلاميذه ...

وكذلك صدق بعض الحديث بعضاً، وأيد بعض الاستنتاج بعضاً، وحسبنا هذا من حياته في بيته، لننتحدث عن :

(٨)

مبائه في أمته : والرجل بثقافته ومكانته ، خليق بأن يؤثر في حياة قومه سياسياً واجتماعياً ، وهو ما نريد لتبيين أمره فيه ، من خلال ما ظفرتنا به من رواية عن ذلك ، معتمدين في فهم هذه المرويات ونقدها ، على ما فهمنا من حاله الخاصة ، مزاجاً ، وخلقاً ، وأسلوب معيشة .

والذي قدمنا من أمر البيئة الاجتماعية ، وحال الناس فيها زهداً واختلاطاً ، ينهنا إلى السؤال عن نزعة الشيخ من هذه الناحية ؟ ولعل فيما مضى القول فيه - لا أكثر من مناسبة - ما يهيئ للإجابة عن هذا السؤال ، فقد سمعناه يذكر أثر الزهد في الحديث ، واتقاه الأخذ في روايته عن الزاهدين - انظر ص ٢٤٥ - كما نسمعك هنا كلمتين له في الزهد ، تجليان رأيه فيه ، فأولى هاتين الكلمتين ؛ قوله حاضاً على الزهد : ما زهد أحد في الدنيا إلا أنطقه الله بالحكمة^(١) . وهي قوله لا تتفق مع الذي أسلفنا من سوء أثر الزهد في التحديث ، وتقضى بتنبع أقواله في الزهد ، لنعرف ما كره منه ، وما حض عليه . فاسمع ثانية كلمتيه وهي قوله مبنياً للزهد : الزهد في الدنيا طيبُ التكسب - أو المكسب - وقصرُ

(١) عياض : (المدارك) ٣١/١ و « خ »

الأمل^(١). فهو عنده أخذٌ للدنيا باعتدال دون غلٍّ ولا اعتزال .. ويزيد هذا البيان للزهد عنده، ما ينقل من سخريته الضاحكة بمن كانوا يسمون بالصوفية ، إذ ذكر له أمر قوم منهم « بنصبيين » تشبه حالهم صوفيتنا اليوم، فضحك من حالهم^(٢) ... وهؤلاء عادة هم الذين يسمع منهم ذكر اعتزال الدنيا ، والانقطاع عنها ، وما إلى ذلك .

على هذا الوجه ينبغي فهم زهد « مالك » —رضه— حين نرى في المتقدمين من عده في الزهاد ، « كابن النديم »^(٣) إذ يذكره في أسماء العباد والزهاد والمتصوفة ؛ « والشمراني » إذ يذكره في كتابه [الطبقات] .

على هذا المعنى في الزهد، نفهم أنه كان متصلاً بالحياة ، لكن يبقى بعد ذلك أيضاً، أن نسأل عن مدى صلته الاجتماعية بحياة قومه ، وإلى أى حد كان تقديره للروح الاجتماعية ؟ فإن الحكم الفردي المستبد الذي كان يسيطر على هذه الحياة ، خليق بأن يفري بالزعة الفردية تخلصاً من شر الحكم وبطشهم .. والحق أننا نجد من أمر الشيخ ما يدل على النزعة الفردية، قولاً وعملاً ، كما نجد من قوله وعمله كذلك، ما يلفت إلى النزعة الاجتماعية ؛ وهانحن أولاء نضع بين يديك هذا وذاك ، قبل أن نلتاك بوجه الرأى في الأمر ..

(١) عيان : المذرك ٣٠/١ و « خ »

(٢) المصدر السابق ٢٩/١ ط « خ »

(٣) الفهرست ص ١٨٣ ط أوربا

فلقد جاءك من وصفهم لسلوكه: أنه أشد الناس تركاً لما لا ينييه، كما أن «ابن المبارك» سمعه يقول: لا يصلح الرجل حتى يترك ما لا ينييه ويستغفل بما ينييه، فإذا كان كذلك أو شك أن يفتح الله تعالى قلبه له^(١). كما سمع يقول: إذا لم يكن للإنسان في نفسه خير لم يكن للناس فيه خير^(٢) ..

ثم هو يسأل عن الأمر بالمعروف يوجه الأمر لمن لا يأمن، منهم الشراء يهجونه، أو الشطار يضربونه، فيرى أن الأمر في هذه الحال سعة، في أن ينكر بقلبه، وإذا أمر من لا يقبل منه، تعرض لما يكره، وخرج من جملة أهل القرآن والعلم^(٣) ..

كما يروى أنه خطأ شيخه «ابن هرمز» صراحة في حادث من الأمر بالمعروف ناله مكروه بسببه: إذ مرَّ «ابن هرمز» بدار بعض أهل الأقدار، وهو واقف مع مولاة له، فقال له «ابن هرمز»: يا هذا، إنك على الطريق وليس يحل لك هذا! فقال له الرجل: هذه داري، ومولاتي، وحشمتي، فما ينكر على مثلي!! وأمر عبيده فدا سوا بطن «ابن هرمز» حتى حُلَّ إلى منزله؛ وزاره «مالك» وهو يشكو، فكان مما قاله له: إن هذا لم يكن لك .. تأتي إلى رجل من أهل

(١) عياض: (المدارك) ١ / ٣١ و «خ»

(٢) المصدر السابق — ١ / ٣٠ ط «خ»

(٣) المصدر نفسه، في الورقة ذاتها

القدر على باب داره معه حشمه ومواليه ! فقال له « ابن هرمز » : ترى أنى أخطأت ؟ فقال « مالك » : إى والله^(١) ..

وهو وراء ذلك كله معروف بالنفرة من الخالطة ، والميل إلى الانفراد والانطواء على نفسه ، كما سمعنا ؛ وكل أولئك ينم عن ضرب من الفردية النافرة من الانتماء فى المجتمع، والإقبال على شئونه والعناية بها .

لكننا مع هذا نسمع منه أيضاً مثل قوله : حق على كل مسلم أو رجل جعل الله فى صدره شيئاً من العلم والفقه أن يدخل إلى ذى سلطان ، فيأمره بالخير وينهاه عن الشر ، ويعظه حتى يتبين دخول العالم على غيره ، لأن العالم إنما يدخل على السلطان لذلك ، فإذا كان ، فهو الفضل الذى لا يمدّه فضل^(٢) .

وهو الذى قيل له : إنك تدخل على السلاطين وهم يحجرون ويظلمون . فقال للقائل : رحمك الله ! وأين التكلم بالحق ؟

وهو لا يكتفى بالدخول عند موافاة القوة ، واحتمال الصحة لذلك ، بل يحمل على نفسه ، عند ضعفه ومرضه ، فيأتى هؤلاء الأمراء ، فى الوقت الذى

(١) عياض : (المبارك) ٢٢/١ و « خ »

(٢) المصدر ذاته ورقة ٣٠ و « خ »

كان يدع فيه الخروج إلى المسجد ، حتى قيل له في ذلك فأجاب : أما ترك الخروج إلى المسجد ، فإني ضفت عن ذلك ، وأما إتياني الأمراء ، فبالحل مني على نفسي . فإنه ربما استشير بعض من لا ينبغي أن يستشار^(١) . .

وتلك كلها دلائل روح اجتماعية ، تقدر أهمية الاتصال بالحياة ، من أجل المصالح العامة وحمايتها ، ومعنى في هذا التقدير إلى حد الحل على النفس ، عندما تجيز الحال الصحية ترك الخروج إلى المسجد !

فأي النزعتين تحكمت في حياة صاحبنا ، وسادت فيها ؟ .. أم هل كان الأمر خليطاً من هذه وتلك ؟ .

لعل الخير أن نتذكر ونذكر بأن الإمام آدمي ، وأن بشريته توجب علينا فهمه ، على أنه صنعةٌ وراثته وبيئته ، وصنعة سنن الله في خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، ولن تجد لسنة الله تحويلاً . . وإن محاولته التسامى والترف ، وما إلى ذلك من ترق وتقدم ، ليست إلا محاولة تضبطها تلك السنن نفسها ، وتحدد مداها تلك النواميس ذاتها ، فتقيما على أساس من هذه البشرية وطاقتها وقوتها ، وواقع من الحياة وحكمها وسلطانها . .

وكذلك نريد لنفهم نزعته الفردية أو الاجتماعية - كما فهمنا غيرها من أمره - تحت أضواء هذه السنن ، وبهداية تلك النواميس ، وفي حدود هانيك الآدمية ، وبمعالم تلك الحيوية .

وإنا لنذكر مع ذلك ، أنا هنا إنما نتحدث عن « مالك » الإنسان
وسنتحدث عن العالم على اختلاف فروع علمه؛ فنحب أن نقصر حديثنا هذا
على حياة الإنسان في أمته ، بما هو إنسان فحسب، وإن كنا نقدر أن الشخصية
ليست إلا مزاجا من العلم والعقل والوجدان وما إلى ذلك ، لكننا نستطيع أن
نتبع ألوان نشاطه ، وصنوف واجباته، مفرقين فيها بين ما هو صدى للإنسانيته
المشتركة بين سائر أفراد الأمة ، وما هو أثر لمركزه وصفته، بما هو فقيه متشرع،
أو عالم محدث ، ونحو هذا .

وعلى أساس من هذا التفریق، نتحدث هنا عن حياة «مالك» الإنسان
في أمته ، وما توجهه عليه إنسانيته في ذلك ، وما أعانته عليه هذه الإنسانية ؛
ثم نتحدث بعدُ، عن حياة الفقيه أو المحدث، أو من هو من هؤلاء بسبيل في
أمره ، وما توجهه عليه هذه الصفة أو الصفات لهذه الأمة ، وما استطاعت أن
تؤديه تلك الشخصية العلمية الفقهية .. الخ ، من واجب .

وأول ما يَبْدُو هنا من عمل الرجل لأمره - بما هو إنسان لا غير - ضريبة
الدم التي تحق لها عنده، ويمدها الإسلام حيناً فرض كفاية، وآناً فرض عين...
والحياة حول الشيخ لم تقتضه - فيما بلغنا - أداء تلك الضريبة ، وإن

فُرض له في بيت مالها - على ما مضى - فقد جاء بعد انقضاء عصر النشاط في الفتوح ، وكان الأحداث لم تحوجه إلى حمل سلاح ، في داخل البلاد ولا خارجها .

وهو - على الأرجح - قد أمضى حياته غير متصل بهذا الجو الحربي ، وإلا لما سمعناه - كما سبق - يعد ركوب القرس العربي ، وركوب البحر ، من أهوال الدنيا الثلاثة ، فهذا وما إليه من قوله وفعله ، يحدث عن شيء من عدم الإقبال على المقاومة في هذه الشؤون العامة ؛ ويروى عنه مما يؤيد هذا من أمره : أنه كان في مجلس « الخليفة المنصور » ، مع « ابن طاوس » ، فسأل الخليفة « ابن طاوس » أن يحدثه عن أبيه فحدثه : أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل أشركه الله تعالى في سلطانه ، فأدخل عليه الجور في حكم . . . وإذا « المنصور » يمسك ساعة ، ويقول « مالك » : فضمت ثيابي خوفاً أن يصيبني دمه ^(١) ، أي دم جاره الذي لقي الخليفة بهذا الحديث القوي !

ولهذا القول دلالة القريية ، على أني أشعر أن هذه القولة المنسوبة إلى « مالك » في الخوف من تناثر دم من يجهر بالموعة ، قولة قد تكون مما ألف القوم أن يعبروا به تصويراً رهبة الموقف بين يدي الحاكم ، الذي سمع مثل هذا القول الجعير ، وتقرؤه في

(١) ابن خلكان : (وفیات الأعيان) ١ / ٢٩٢

غير موقف من المواقف المشبهة لموقف « ابن طاوس » و « مالك^(١) » ...
 لكنك تجد غيرها من شواهد حال الشيخ، إذ نسمعه يملن : أنه أفزع الناس
 من السياط^(٢) . وما تكون هذه في الغالب ، حال رجل قد تمرس بالمقاومة
 القوية في صورة من صورها ، أو استعمل السلاح ، أو ما إلى ذلك من مظاهر
 الإقبال على نواحي القوة في مواجهة الحياة .

وهذا الذي نحدث عنه فعاله وكلامه، يرسم خطة عمله في سبيل الحياة العامة،
 ويدل من طريق غير بعيد ، على ما يكون لمثله من نزعة في التفكير
 العملي ، وتناول حياة أمته، على نحو ما أشرنا إليه صدرَ هذا الكلام ، وسممنا
 له فيها أقوالاً لا ترجح نزعة بعينها، ولا تدل على سلوك واضح في هذا السبيل !!
 ولقد يستبين الأمر في ذلك، عندما نرى تناوله لشئون الحياة العامة
 بشخصيته المتعلمة ، وما تقتضيه إياه من حق وواجب في حياة أمته . .



وتماماً للصورة ، نمضي في القول عن حياة « مالك العالم » في أمته ، قبل
 الحديث عن علم « مالك العالم » حديثاً مفصلاً ؛ ولا بأس بذلك إن شاء الله، لأننا
 لا نمرض هنا إلا لواجبه الاجتماعي ، ومثل هذا مما لا يتوقف على المعرفة

(١) الخطيب البغدادي : (تاريخ بغداد) ٢ / ٣٠٠ ط الحانجي

(٢) عياض : (ترتيب المدارك) ورقة ٢٣ ط « خ »

التفصيلية لشئونه العلمية ؛ وأول ما تقدم بين يدي هذا الغرض لفت واضح إلى :

مطلة العالم في أمة لهذا العهد : وأخص من نعى هنا ، ذلك العالم

الدينى : قبيها ، ومحدثا ، ومتكلما ، وما إلى ذلك - ولعل الإشارة إلى العهد ، بعد الذى مضى من وصف البيئة الاجتماعية ، تحضرك صورة الحياة العامة ، التى نريد لنعرف المكانة العملية لهؤلاء العلماء الدينين فيها ، بعد الإجمال النظرى السابق عنها - ص ٢١٣ -

ففى - كما أحسبك قد تصورت فى وضوح - حياة اجتماعية واقتصادية ، قائمة بأخلاق من أجناس الناس ، قد اختلفت أسنتهم وألوانهم وأديانهم ، بعد ما تفرقت دماؤهم ؛ وقد تقسمتهم طبقات ، واضحة الفروق ، بينة الاختلاف ، ودبرهم حكم فردى ، لا يعرف من الشورى إلا صورة فردية أيضاً ، فى شخصية وزير مخلص ، لا يخلص من الفتك المفاجئ ، واستصفاء المال ، وتبديد المشيرة .

ومع هذه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ماثمره دائماً من ثمار ، لن تكون إلا من هذه الطعوم وذلك المذاق ؛ وفى غير هذا المقام ، يطول الحديث عن تلك الأشجار وهاتيك الثمار ، التى لا بد من معرفتها معرفة متذوقة ، ليستطاع فهم الحياة التى يمثلها هذا البستان أو تلك الغابة ؛ فهما يستقيم به القول فى تفسير التاريخ الإسلامى ، تفسيراً ناموسياً صادقاً ، لا يقوم على النظرة

القاصرة والخطفة الطائرة ، من مصادر مدونة ، لم يعتمد هذا التاريخ بعد ، على غيرها ، ولم تُدرس هي نفسها درساً حقاً ، على منهج الأقدمين أو المحدثين !!! وممطرة إذا اندفع القلم إلى تلك الإشارة العابرة في هذا السياق ، فإنما هي همسة الحق المنهجي ، في ترجمة يرجى أن تكون ترجمة محررة ، ويجرى فيها الحديث عن رجل ، ليس هو في واقع الأمر إلا خيطاً من نسيج ، وجزءاً من كل : هو الحياة حوله .



وبعد ، فطبيعة هذا المجتمع الذي تدبره تلك الحكومة ، أن يكون للشعور الديني عمله وأثره ، في حياة الحاكمين والمحكومين على السواء .. فأما في حياة الحاكمين ، فبأن يصلوا إلى رضا الشعب ، أو إلى تهدئته وهددته عن طريق هذا الشعور وبقوته ؛ وأما في حياة المحكومين ، فبأن يُكسبهم طمأنينة نفسية ، بالرضا الديني عن هذا الحكم والقائمين به ، وما لهم في ذلك من صفة صحيحة أو مفقطة ، بأن سلم للعامة في ذلك رأى سكنوا إليه ورضوا به ، وإن اضطرب أمره في نفوسهم ، فزعوا إلى أصحاب الرأي في ذلك ، وهم أولئك الدينيون المتحدثون في مسائل الإمامة وفي نظام الحكم ...

هذا من حيث الصفة النظرية .. ثم هؤلاء العامة هم بعد ذلك في تقبل أعمال الحاكم ، والرضا بها ، واحتمالها ، على مثل ماضى من الأمر أيضاً : إن رفق بهم وتلطف ، فهم راضون شاكرون ؛ وإن عسف واشتد فزعوا

إلى هذا الشعور الدينى أيضاً، يتقوون به على احتمال ما يلقون حيناً؛ أو يخفف عليهم وقته، ويسليهم على شدته، المتحدثون فى الدين بمعانى لاهوتية؛ وإن عز ذلك فزعوا إلى الدعاء، يرجون كشف الغمة ورفع الضر؛ وإن جاوز الأمر الحدّ وفاض عن احتمالهم وتصبرهم وتسليهم، فهم متململون متحفزون، أو ثائرون غاضبون... كل أولئك فى الجوّ الدينى، ولمعنى دينى، وقيادة دينية الصبغة أيضاً... قيادة لا تلبث أن تبرز مطالبها الاقتصادية والعملية فى ثوب دينى، ولون اعتقادى، بعدما تكون قد فسرت غضبها وبرزت سخطها، باعتبارات لاهوتية، ومعانى اعتقادية. وكذلك تجرد المحور الظاهر، هو الشعور الدينى، والمفرع الأخير، هو الشعور الدينى، وقوة الاحتمال، من الشعور الدينى، وفيض الغضب، للشعور الدينى.

* * *

وإذا ما كان هذا عمل الشعور الدينى فى حياة الحاكمين والمحكومين، فلا غرو أن نجد أصحاب الصفة الدينية—سواء أكانت علمية كالقراء والفقهاء، والمحدثين والمتكلمين والمفسرين وو... الخ؛ أم عملية كالزهاد والعباد والمتصوفة— ذوى مكانة بارزة، وأثر فعال فى الحياة، حتى نستطيع أن نقول إنهم فى سيرة هذا النظام، يمثلون سلطة الشعب، إن صح هذا التمييز فى ظل الحكم الفردى السائد. وهم على كل

حال يدخلون في حياة المحاكم والمحكومين بصفة من هذا النوع ، تمثل وجود الشعب ومصالحته وما إلى ذلك .

فأما دخولهم في حياة المحاكم بهذه الصفة الشعبية ، فبما هم وُصلة إلى الترضية ، ومظهر لحسن تصرف الحاكم مع هذه الفئة ، حسنا تبتهج له نفوس السواد من الجمهور المحكوم ، لدلالته على حب الخير والصلاح ، وحب العالم واحترام الدين و .. من تلك الصفات التي تمكن للحاكم من أعناق المحكومين ، بما تقربه من قلوبهم ، أو تخدعهم عن أنفسهم في هذه الناحية .

ومن هنا نرى أصحاب الصفة الدينية العلمية أو العملية ، يُحترَمون ، ويُكرَمون ويُعطَوْنَ ، ويستشارون ، ويستقَضَوْنَ ، وما إلى ذلك من المظاهر العملية التي تنقل إلى الشعب تلك الصيرة الحسنة ، ولا أقل من أن يُستَنصَحُوا ، ويُسألُوا للموعظة ، فيكون لها أثرها على قلب الحاكم ، فيبكي أحيانا حتى تخضل لحيته ، أو يحجم ، أو يغير ما هو فيه من تمتع ولعب ، ونحو ذلك مما يشاع ، فيكون أحد وثرة حسنة . ومن هنا تراهم يحملون العلماء على تولى القضاء ونحوه ، ويستطون في إكراههم على ذلك ، فيظهرون بذلك الحرص الشديد على الانتفاع بهم والنزول على رأيهم ؛ أو يُظهرون - كما قال أحدهم - أن في الدولة أشخاصاً أقوىاء النفوس ، صلحاء ، منصرفين عن الدنيا إلى هذا الحد ، فيكون ذلك شهادة بحسن حال الأمة ، وأن الدنيا بخير ، مادام في الأمة مثل هؤلاء .

وبهذه الصفة البارزة لنوى الشأن الدينى فى المجتمع الإسلامى، تدرك جيداً ما سمعت قبل الآن - انظر ص ٤٧ ، ٤٨ - من سؤال «أبى حنيفة» عن العلم الذى يتعلمه ، وما أجب به من أنه إذا تعلم الفقه يُسأل ، ويفتى الناس ، ويُطلب للقضاء ، وإن كان شاباً ؛ وقوله عند ذلك : ليس فى العلوم شىء أنفع من هذا . ولزم تعلم الفقه . لأن هذا الفقه يدفع حاجة اجتماعية ماسة ، هى إيصال الحقوق لأربابها بالقضاء ، أو إفتاؤهم فيما يعرض لهم من مشكلات فى أحوالهم الشخصية ، وحياة الأسرة المالية والمنزلية وغيرها .



وأصحاب هذه الصفة الدينية علمياً وعملياً ، يدخلون فى حياة المحكومين دخولاً واضحاً قوياً كذلك : فهم المشيعون للآراء والمقالات فى حق الحاكم ونظام الحكم ، وهم المدبرون للشرعون فى هذا كله ، أعنى أنهم يتولون حياة هذه الجماهير الحكومية ، من الناحيتين الاعتقادية والعملية : فإن كان استفتاء وسؤال تصحيحاً للعقيدة فى صاحب الحق ومدى حقه ، فهم المستفتون المعلمون ؛ وإن كان فى النفس من ذلك شىء ، فهم الواعظون الناصحون ؛ وإن كان حيف ، فهم الملجأ والملاذ يستشفع بهم الشعب ، فيلقون الأمراء والحاكين لقاء السياسيين أو لقاء الوجهين ، فيكشفون الضر عن أولئك المجتهدين ، بشفاعة مقبولة أو عظة زاجرة . . ومن لم يستشفع أو لم يشفع فهو ساخط غير مؤيد .

وهذا السخط قد يخرج في صورة عظة مواسية للعامة، تريح النفوس بانتظار العدل الإلهي، والجزاء السماوي، وتطمئنه إلى النهاية المحققة للظلم، وهي النكال والزوال وإن زادت حدةً عن هذه الدرجة، كانت إفتاء بالخروج وإعانة عليه، وقد تكون مشاركة فعلية فيه، كما كان من غير واحد من أولئك القراء والفقهاء، والعلماء، وذوى الصفة الدينية بعامة.

وفي هذا التعليم والإفتاء والوعظ، توجيه فعال للمشاعر والقوى، كما تقدر ذلك؛ ومن هنا تكون شخصية ذى الصفة الدينية عاملاً هاماً في سير الحوادث، فإن كان ضعيف المنية، قليل المقاومة، بثّ روحه في الجمهور ومهدّ للحكم الظالم؛ وإن كان ذا همة وحمة، بثّ ذلك في الأنفس، وأرهب الحكم الظالم، وهكذا تدرك في وضوح، أن ذوى الصفة الدينية مثّلوا الشعب بحق - في هذه العصور - وصح أن يُمدوا في نظام الحكم الإسلامي جملةً، هم هذه السلطة، سلطة الأمة : إما متحيّفة منتهكة، وإما معترفاً بها اعترافاً ناقصاً، أو غير ناقص؛ وبذلك كانت شخصياتهم قوية الأثر على الحياة.

ومن كل أولئك يتحدد واجبهم الاجتماعي في الأمة إذ ذاك، كما تُعرف حقوقهم التي كان يمنحهم إياها هذا النظام، بسلوك الأمراء نحوهم، وتأثير الشعور الديني في سير الحياة لهم . .

على ضوء هذه المكانة للعالم في أمته . وما له فيها من أثر يمثل
حقه ، وما عليه لها من واجب يلاقى هذا الحق ، نستطيع الحديث
الدقيق عن :

«مالك» العالم في حياة أمته : سائلين هل أدى له قومه حقه ، الذي
يبتغيه عالم في قومه ، والذي كانت تعطيه للعلماء نظم الحياة إذ ذاك وتقاليدها ،
على نحو ما قدمنا بيانه ؟ . . . ونجد الجواب عن هذا السؤال في أخبار كثيرة :
فقد بعث أمير المدينة إلى « مالك » في الحداثة ، أن يحضر المجلس ،
فحضر مع أستاذه « ربيعة » - انظر ص ١١٢ -

والأمراء يستفتون العلماء ، لأنهم رجال القانون والتشريع ، فهم أقلام
القضايا وأقسام الرأي حينئذ ، بقدر ما كانت تسمح أوضاع الحكم ؛ وقد يأمر الخلفاء
ولا تهم حينئذ بالآلا يقطعوا أمراً دون رأي فلان من الفقهاء ، وكذلك فعل
« الرشيد » إذ أمر واليه على المدينة سنة ١٧٣ هـ ألا يقطع أمراً دون « مالك »^(١).

والعامة إلى جانب ذلك يستفتونهم ، ولا يصدر عن إلا عن رأيهم في
شئونهم الهامة : من زواج وطلاق ، ووصية وميراث ، وتصرفات عملية : من بيع
ورهن وعتق ، وإيمان و .. ومع أن الفتيا حق لمن عُرف له علم ، فإن

الحكومة قد تقصرها على شخص بعينه أو أكثر، وتذيع ذلك بالطريقة المتبعة للإعلان إذ ذاك، وهي المناداة ... وقد نودى غير مرة ألا يفتى الناس إلا « مالك » وفلات ؛ وكان فلان هذا مرة هو « ابن أبي ذئب »^(١) .
ومرة هو « ابن الماجشون »^(٢) .

ولا يقف الأمر عند حد استشارة الأمراء لهم ، وعدم القطع دونهم، بل يصل إلى الإشراف عليهم ، فهذا « الخليفة المنصور » يقول « لمالك » :
إن رأيت ربية من عامل المدينة أو عامل مكة ، أو أحد عمال الحجاز ، في ذاتك ، أو ذات غيرك ، أو سوء سيرة في الرعية، فأكتب إلى بذلك، أنزل بهم ما يستحقون ؛ وقد أكتب إلى عمالي بها أن يسمعوا منك ويطيعوك ، في كل ما تهتد إليهم ، فإنهم عن المنكر ومُرهم بالمعروف تؤجر على ذلك ؛ وأنت خليف أن تطاع ويسمع منك^(٣) .

وهكذا كان « لمالك » من النفوذ الواضح ما رأينا طرفا منه في معاملة الأنداد والطلاب ونظام المجلس - انظر ص ٢٧٥ وما بعدها - ! وما نسمع عنه من نفوذ عام خارج مجلس درسه ودائرته الخاصة : فهو يجلد « ابن الخياط » الشاعر

(١) ابن نباتة : (سرح السيون) ص ١٧٩

(٢) الذهبي : (تذكرة الحفاظ) ٢٠٦

(٣) عياض : (الترتيب) ١ / ٣٥ ط ٥ خ ،

حدّ الشرب^(١) . وهو يصدر الأوامر إلى الحرس ليأخذوا شخصاً إلى السجن ويأمر بإطلاقه حين يرى ذلك ؛ فهذا « عبد الرحمن بن مهدي » البصري ، أحد أركان الحديث بالعراق ، والفقيه المقتى - ت ١٩٨ هـ - يقدم المدينة فيصلّي بمسجدها ، وقد وضع رداءه بين الصف . فلما سلم الإمام رمقه الناس بأبصارهم ، ورمقوا « مالكا » ، وكان قد صلى خلف الإمام ، فلما سلم قال : من هاهنا من الحرس ؟ فجاء نفسان ، فقال : خذا صاحب هذا الثوب واحبساه ، نجس ؛ فقبل له : إنه « ابن مهدي » ، فوجه إليه فقال له : أما خفت الله واتقيته ، أن وضعت ثوبك بين يديك في الصف ، وأشغلت المصلين بالنظر إليه وأحدثت في مسجدنا شيئاً ما كنا نعرفه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : من أحدث في مسجدنا شيئاً فمليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ؟ فبكى « ابن مهدي » ، وآلى على نفسه ألا يفعل ذلك أبداً ، في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في غيره^(٢) !!!

ويجلس « مالك » عند الوالي ، فيعرض عليه السجن فيقول له : اقطع هذا ، واضرب هذا مائة ، وهذا مائتين ، واصلب هذا . الخ^(٣) .

(١) أبو الفرج الاصبهاني : (الأغاني) ١٨ / ٩٩ ط الساسي

(٢) عياض : (الترتيب) ١ / ٢٧ ط « خ »

(٣) المصدر السابق - ١ / ٣٠ و « خ »

ومن كل أولئك تتصور النفوذ العظيم الذى كان للشيخ لدى الأمراء^(١).

ثم لا ينتهى الأمر عند هذا الحد ، بل يجاوزه إلى الخلفاء أنفسهم ؛ وتعرف أن الشيخ من مخضرمى الدولتين ، الأموية والعباسية ، عرف حياؤه ثلاثة عشر خليفة ومتسميا بالخلافة : ثمانية منهم أمويون ، وخمسة عباسيون ؛ وهو فى أثناء ذلك كله مقيم بالحجاز لا يريم - كما رجحنا - فكان الحج هو الفرصة لوفود الخلفاء على الحجاز . اسكن الأمر يختلف فى ذلك عند الأمويين عنه عند العباسيين ، من نواحى متعددة ، فلم تكن نظرة الأمويين لهذه إلى الحجاز وعلماؤه ، كنظرة العباسيين إليهم ؛ بل لم تكن الشخصية الدينية للخلفاء الأمويين كالشخصية الدينية للخلفاء العباسيين ، لأسباب لا نعرض لها هنا لئلا نبعد عن مجال عنايتنا ، فحسبنا هذه الإشارات .

وكذلك لم يحج من الثمانية الخلفاء الأمويين - وهو خليفة - إلا « هشام ابن عبد الملك » الذى حج سنة ١٠٦ هـ ... وكان يحج بالناس ولالة المدينة

(١) لم تسلم الرواية من الاختلاف فى أمر هذا النفوذ عند الولاة ، وأنه قد يكون حيناً ضعيفاً جداً ، كالتى يروى من أن المسس أخذوا غلام « مالك » غلبه الأمير ، فأق « مالك » بض الحسنين ليضى إلى الأمير فيطلقه ؛ وكذلك توسط الرجل وجاء « مالكا » بسلام وهو جالس فى البيت ينتظره (ترتيب المدارك ٢٧/١ و « د ») ، ومثل هذا مما يهون فيه التوفيق باختلاف الأحوال ، بل هو عند المحكام وفى هذا النظام أكثر شىء اختلافاً ، وسرى الإمام نفسه يجلد ؛ لكن الظاهر أنه كان أكثر حياته يتمتع بهذا النفوذ .

أو الحجاز أو أحد أمراء البيت الأموي ، كما حج « إبراهيم بن هشام » خال « هشام بن عبد الملك » في سنوات ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ هـ ، وغير هذه السنوات على رواية^(١).

وفي حجة « هشام » كانت سن التقى « مالك » نحو ثلاثة عشر عاما ، فهو طالب بمد ، لم نر فيما وقع إلينا من خبره إذ ذاك شيء عن الاتصال بالخلفاء ونحوهم ؛ وعلى فرض أن شيئا من ذلك قد كان ، فهو يسير الأهمية حين الأثر في الحياة .



ومن هنا نستطيع القول بأن صاحبنا شارف الأربعين من عمره في حكم الأمويين ، دون أن نعرف له صلة بخلفائهم تذكر ، وهي سن التكون والنشاط والتقدم نحو النضوج ، ودور من الحياة له الأثر الفعال في شخصيته ، وفي تأثير هذه الشخصية على حياة أمته ، فقد تأثرت بذلك حيويته العلمية ، وميوله السياسية ، على ما سنعرض لبيانها في موضعه ، أما من ناحية الاتصال المباشر بالحياة السياسية على ما نتيهه هنا ، فلا يبدو ذلك جليا مع أولى الأمر الأولين من آل أمية في دمشق .

(١) ابن الأثير: (الكامل) ج ٥ . في السنوات المذكورة

وإنما يبدو ذلك في البضع والأربعين سنة التي عاشها «الإمام» في حكم العباسيين ، فقد وفد الكثير من خلفائهم على الحجاز حاجين أكثر من مرة : «المنصور» مثلاً قد حج سنة ١٣٦ هـ وهي السنة التي ولى الخلافة في آخرها كما حج سنة ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨^(١) ، بل قد مات «المنصور» في طريقه إلى مكة .

و«الرشيد» قد حج سنة ١٧٠ هـ ، وقسم بالحرمين عطاءً كثيراً ، كما حج سنة ١٧٥ وسنة ١٧٧ وسنة ١٧٩^(٢) . وليس بالكثير أن يلقى «مالك» الخليفة أكثر من مرة في حجة واحدة مدة إقامته بالمدينة . وقد حدثت الرواية عن لقاء «مالك» «المنصور» ، و«المهدي» و«الرشيد» ، وأخذهم العلم عنه ، ووعظه أيام ، وكررت أحداث هذه المقابلات ، وما دار فيها من حديث ، على ما نمتس الهام منه في مكانه .

لقيهم فأحسنوا لقاءه ورفعوا مجلسه ، فقد دخل إلى «المنصور» بعد ما أخذ الناس مجالسهم ، فقال له : إلى ، هاهنا يا أبا عبد الله^(٣) . وفي مرة أخرى أدناه إليه ، وألصق ركبته بركبته ، حتى دخل ابن صغير «المنصور» وهما على هذه الحال

(١) ابن الأثير : (الكامل) ج ٥

(٢) ابن الأثير : (الكامل) ج ٦

(٣) عياض : ترتيب المعارك ورقة ٣٦ ظ ، ٣٢ و ، ٣٥ ظ ، ٣٨ ظ ، ٢٥ و —

من نسخة «خ»

فرجع ، وفسر « المنصور » رجوعه - في رواية - بأنه استكثر قرب مجلسه من أبيه ، ولم ير أحداً قط غير « مالك » في مثل هذا القرب ، وعقب « المنصور » على ذلك بقوله له : وحقيق أنت بكل خير ، وحقيق بكل إكرام^(١) .

وتكرر الرواية عن « المهدي » و « الرشيد » بأن الشيخ دخل عليهما وقد ازدحم المجلس . فكره أن يجلس حيث انتهى فيكون مؤخراً ، أو يتخطى فيسى^٢ الأدب ، فسأل الخليفة : أين أجلس ؟ أو أين يجلس الشيخ « مالك » ، أو شيخك ، أو عمك « مالك » ؟ - في روايات - فقال له : إلىّ إلىّ ، يا أبا عبد الله . فتخطى الناس حتى وصل إليه فرجع مجلسه^(٣) .

وسعى الخلقاء إليه في منزله ، فرؤى أن « المهدي » استأذن على « مالك » فجلسه ساعة ثم أذن له ، فلما دخل قال : يا أمير المؤمنين إن العيال سمعوا بمجيئك فأحبوا أن يصلحوا منزلهم^(٣) .

وقال لغير واحد منهم : إن العلم يزار ولا يزور ، وإن العلم يؤتى ولا يأتي . فسيروا أولادهم إليه ليسمعوا منه : بعث « المهدي » ولديه « موسى وهرون »

(١ ، ٢) عياض : (ترتيب المآراك) ورقة ٣٦ ط ، ٣٢ و ، ٣٥ ط ، ٣٨ ط ، ٢٥ و - من نسخة « خ »

(٣) المصدر السابق : ورقة ٣٦ ط وورقة ٢٥ و - من نسخة (خ)

ليأخذا عنه ؛ وبعث « الرشيد » بولديه إليه ، فدعا الباب فلم يفتح لهما ، فجلسا على الباب ، والريح تضرب وجوههما بتراب المقيق ، فلما يئسا انصرفا^(١) .
 بل إن « الرشيد » نفسه طلب إليه وهو عنده أن يحدّثه ؛ فما زال به حتى اقتنع بضرورة السعى إليه ، فأتى « هرون » منزل « مالك » فدخل « مالك » فاغتسل ولبس ثياباً جددًا ونطيب ، ووضع مجامير عود وجلس ، فقال : هات ؛ فقال « هرون » ، تقرأ عليّ ؟ قال : ما قرأت على أحد منذ زمان ؛ قال : فأخرج الناس عني ، حتى أقرأه عليك ؛ فقال « مالك » : إن العلم إذا مُنِع من العامة لأجل الخاصة لم ينتفع به الخاصة ؛ قال : فأمر بعض أصحابك يقرأه ؛ فأمر « المغيرة » - أو غيره - فقرأه له على « مالك » .

وكان « هرون » قد استند إلى جنب « مالك » ، فلما بدأ قال : يا أمير المؤمنين من تواضع لله رفعه الله ؛ أو قال : من إجلال الله إجلالٌ ذى الشبهة المسلم ؛ فقام ، فعد بين يديه ، فحدّثه ، فلما فرغ عاد إلى مكانه ؛ قال « مالك » : لما كان بعد مدة قال لنا « الرشيد » : تواضعنا لملك فانتفعنا بك ، وتواضع لنا « سفيان بن عيينة » فلم ننتفع به ، وكان سفيان يأتيهم فيحدثهم^(٢) .

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٦ ط وورقة ٢٥ و - نسخة (خ)

(٢) المصدر السابق : ورقة ٢٥ ط - خ

ومهما يكن شأن هذه الروايات، فإنها تمثل لك جانباً واضحاً من وفاء القوم بحق العالم عليهم ومكاته عندهم .

وأجزل الخلقاء له العطاء مع هذا الاحترام والإجلال ، ووقع في ثنايا الأخبار ما يُحدث بأنه أصاب من هؤلاء العباسيين نحو عشرين ألف دينار ؛ « فالمنصور » الدوانيقي المعروف بالشح، يصله بسة آلاف - أو خمسة، في نسخة - وكسوة سنية ، ومعها ألف لابنه « محمد » ؛ ولما لحقه الخصى بالكسوة ، جعلها على منكب الشيخ ، وكذلك كانوا يفعلون ، فيخرج الآخذ بها على الناس ، فانحنى « مالك » عنها كراهة لذلك ، فنادى « أبو جعفر » الخصى : أبلغها رجل - « أرى عبد الله ^(١) » ..

و« المهدي » يبعث إليه بألفين ، أو بثلاثة آلاف دينار ، ويطلب إليه أن يركب معه إلى « دار السلام » فيردها مع الرسول ؛ فإذا « المهدي » يوجه له بعدها بسة آلاف دينار ، ويقول « مالك » لمن كان حاضراً : من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً مما ترك ^(٢) ..

و « الرشيد » يجيزه بأربعة آلاف دينار ، وابنه « يحيى » بخمسمائة دينار ؛

ومرة أخرى يميزه بثلاثة آلاف دينار^(١) . . وهذا كله ليس على سبيل الاستقصاء ولا الإحصاء ؛ بل هو ما ورد ذكره عرضاً في مصدر واحد من مصادر تاريخه .

ورأيه في أخذ جوائزهم معروف ، وله في ذلك غير عبارة نقلت عنه ، منها قوله : أما الخلفاء ، فلا شك - يعني أنه لا بأس به - أما من دونهم فإن فيه شيئاً^(٢) . ويقول له رجل من الزهاد : يا «أبا عبد الله» ، ثلاثة آلاف تأخذها من أمير المؤمنين ! ! كأنه يستكثرها ، فيقول له الإمام : إذا كان مقدار ما لو كان إمام عادل فأنصف أهل المروءة أصابه شبيه لذلك لم أربه بأساً ، وإنما أكره الشيء الذي لا يشبه أن يستحقه صاحبه^(٣) . فهذا صريح رأي في القبول . وممه تقدير ما يقبل ؛ ومن الرواية ما يؤخذ بأنه كان يأخذ مع تقدير ما في الأخذ من حرج ، إذ نقل أنه سأل غير واحد عن الجائزة فقال : لا تأخذها ؛ قال : أنت تقبلها ! فقال : أتريد أن تبوء بآثمي وإثمك ؛ وقال لآخر : أحبيت أن تبكتني بذنوبي^(٤) ! !

ومهما يكن القول فإن الروايات قد تضافرت على أنه أخذ جوائزهم غير مرة ، على ما أشرنا إليه آنفاً . . وإذا ما عرفنا هذا الذي أصاب من حقه على قومه ، فقدمهدنا بما يكفي للقول في :

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٧ و- (خ)

(٢ ، ٣ ، ٤) المصدر ذاته : ١ / ورقة ٣٧ و- (خ)

كيف أدى واجب العالم : بعد ما عرفنا أنه دخل على الخلفاء ، بل سعى للقاءهم على أميال من «المدينة» مع أشرافها ، حين قدمها «المهدي»^(١) . وكذلك دخل على ولائهم وغشى مجالسهم ، وكان يرى في الدخول مصلحة اجتماعية - على مامر - ويقول : لولا أنى آتيهم مارأيت للنبي صلى الله عليه وسلم في هذه المدينة سنة معمولاً بها^(٢) .

على أنى أوتر أن أقدم بين يدي الحديث عن عمله معهم في هذا اللقاء ما يهيئك للحكم الصحيح له أو عليه ، فأصف لك الجو الذى كان يشيعه أولئك الحكام المفردون المطلقو الأيدى حول أنفسهم ، ويعمل على إشاعته حولهم رجال دولتهم ؛ ولا أصدر لك هذا بقولٍ أشير فيه إلى طبيعة هذا اللون من الحكم ، وأساليب أصحابه ؛ بل أدع الحوادث التى رويت فى حياة «الإمام» نفسه معهم، تعطيك هذه الصورة، وتشعرك بالجو الذى كان يطلب إلى الإمام وأمثاله من العلماء ، أن يمثلوا فيه سلطة الشعب - كما قلنا - ويصدعوا بالحق فى مواجهة أصحابه ؛

وإليك بعض هذه الحوادث :

دخل «مالك» على «أبى جعفر» فرأى غير واحد من بنى هاشم يقبل يديه المرتين والثلاث^(٣) ، ودخل «مالك» فى أشراف المدينة على «المنصور» نفسه،

(١) مياس (الترتيب) ورقة ٣٦ و- (خ)

(٢ ، ٣) المنصور نفسه ورقة ٣٥ و- (خ)

فكان كل من أراد الانصراف أتى إليه «أبو جعفر» كه قبله^(١). وكان «مالك» جالساً مع «أبي جعفر» أيضاً فطس، فشتمه «مالك»، فلما خرج أنكر الحاجب عليه ذلك إن عاد لتشميته ؛ فلما كان بعد ذلك جلس عنده فطس «المنصور» ، فنظر «مالك» إلى الحاجب ، وقال «للمنصور» : أى حكم تريد يا أمير المؤمنين ؟ أحكم الله أم حكم الشيطان ؟ قال : لا ، بل حكم الله ، فقال : يرحمك الله^(٢) . فهذا هو جو مجالس الخلفاء ، الذى يشهده أولئك العلماء ، وفيه تقدر ما يصدر عنهم من قول أو فعل ، اعتراضاً أو احتجاجاً أو ما إلى ذلك ، تقديرأ صحيحاً . وقدّر مع ذلك أنهم يُتبعونهم نفوذهم حيث كانوا ، ولا يردع بعضهم أن عمل هؤلاء العلماء ديني ، وعلمهم مروي ، ليس من اليسير التصرف فيه بإخفاء أو إنكار ، فيرسل «الرشيد» إلى «مالك» ينهأ أن يحدث بحديث «معاوية» في السفرجل ، وهو : أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرجل فأعطى أصحابه واحدة واحدة ، وأعطى «معاوية» ثلاث سفرجلات ، وقال : التنى بهن في الجنة^(٣) .

وقد رزقه الله المافية من التقبيل ، فلم يقبل يد «المنصور» ولا كه في الروايتين

(١) عياض : (المدارك) ورقة ٣٧ ظ - (خ)

(٢) المصدر ذاته : ورقة ٣٥ و - (خ)

(٣) : : : ورقة ٣٥ ظ - (خ)

السابقتين ، كما أنه في حديث السفرجل تلا قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ » . . الآية ، ثم قال : والله لأخبرن بها في هذه العرصة . واندفع فقال : حدثنا « نافع » عن « ابن عمر » قال : كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهدى إليهِ سفرجل . . الحديث



في هذا الجو الذي شمتته من تلك الحوادث ، كانت « لمالك » أعمال في سبيل أداء واجب العالم لأُمته ، أعمال أسوق إليك ما روى منها لتقدره وتحكم فيه حكما شخصيا غير ملقن .

فن أعماله - فيما يروون - أنه كان إذا دخل عليه الوالى وعظه وحثه على مصالح المسلمين ؛ وقد دخل يوماً على « الرشيد » ، فحثه على ذلك ^(١) . وسمع « مالك » يحلف بالله : ما دخلت على أحد منهم - يعنى السلاطين - إلا أذهب الله هيئته من قلبى حتى أقول له الحق ^(٢) . ووعظ « المنصور » فى افتقار حال المسلمين ، فأثبت له « المنصور » أنه يعرف الخفى من شئون بيته هو ، فهو بحال الناس أعرف ^(٣) . .

(١ ، ٢) عياض : (ترتيب المدارك) ورقة ٣٥ و - (خ)

(٣) المصدر السابق : ورقة ٣٦ ظ - نسخة (خ)

وقد حُفِظَتْ لَنَا صُورٌ مِمَّا كَتَبَهُ إِلَى بَعْضِ الْخُلَفَاءِ يَعْظُمُهُمْ ، وَيَلْتَمِثُكَ فِي غَيْرِ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الصُّوَرِ الْمَنْقُولَةِ : أَنَّهَا لَيْسَتْ بِاسْمِ خَلِيفَةِ مَعِينٍ ، بَلْ هِيَ إِلَى « بَعْضِ الْخُلَفَاءِ » ؛ كَمَا تَقْدُرُ أَسْهَاءُ وَعِظَامُ بِمَبَارَاتِ جَامِعَةٍ ، لَا تَمَسُّ جَانِبًا خَاصًّا ، وَلَا فَعْلًا بَيْنَهُ ؛ كَمَا لَا تَتَنَاوَلُ السِّيَاسَةُ وَتُدِيرُ أُمُورَ النَّاسِ شَيْءٌ صَرِيحٌ ^(١) .

(١) أَسْوَاقُ إِلَيْكَ فِي الْمَاشِ تَصَاً هُوَ أَطْوَلُ التَّصَنِيعِ الْمُسَوِّقِينَ فِي ذَلِكَ ، لَتَرَى فِيهِ مَصْدَاقٌ مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ مِنْ صِفَاتِهِ الْعَامَةِ ؛ وَنَصَهُ : أَمَا بَعْدَ فَإِنِّي كَتَبْتُ لَكَ كِتَابًا لَمْ آتَكَ فِيهِ رَشْدًا وَلَمْ أُدْخِرْ فِيهِ نَصْعًا ، فِيهِ تَحْمِيدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَدَبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَدْبِرُ ذَلِكَ بِغَلْظِكَ ، وَرَدِّدَ فِيهِ بِصْرِكَ ، وَأَرَعَهُ سَمْعَكَ ، وَاعْقَلَهُ بِغَلْظِكَ ، وَأَحْضَرَهُ فِهْمَكَ ، وَلَا يَضِيقُ عَنْ ذَهْنِكَ ، فَإِنَّ فِيهِ فَضْلَ الدُّنْيَا ، وَحَسَنَ ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ . ذَكَرْتُ نَفْسَكَ غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَكَرْبِهِ ، وَمَا هُوَ نَازِلٌ بِكَ مِنْهُ ، وَمَا أَنْتَ مُوقِفٌ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، مِنْ الْعَرْضِ عَلَى اللَّهِ ، ثُمَّ الْحَسَابِ ، ثُمَّ الْخُلُودِ بَعْدَ الْحَسَابِ : إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ ؛ وَأَعْدَلُهُ مَا يَسْمَعُ عَنْكَ بِهِ عَنَتُ أَهْوَالِ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ وَكَرْبِهَا . فَإِنَّكَ لَوَرَأَيْتَ أَهْلَ سَخَطِ اللَّهِ وَمَا صَارُوا إِلَيْهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ ، وَشِدَّةِ نِقْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَسَمِعْتَ زَفِيرَ فِي الْبَارِ وَشَهيقَهُمْ ، مَعَ كَلُوحِ وَجُوهِهِمْ ، وَطُولِ غَمَتِهِمْ ، وَتَقَلُّبِهِمْ فِي أَدْرَاكِهَا عَلَى وَجُوهِهِمْ ، لَا يَسْمَعُونَ وَلَا يَبْصُرُونَ ، يَدْعُونَ بِالتَّبَوُّرِ ، وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ حَسْرَةُ عَلَيْهِمْ لِمَعْرَاضِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُمْ بِوَجْهِهِ ، وَانْقِطَاعِ رَجَائِهِمْ مِنْ رُوحِهِ ، مِنْ لِمَاجَتِهِ لِإِيَّامٍ بَعْدَ طُولِ النِّمَ : « أَنْ أَخْشَوْا فِيهَا وَلَا تَكْتَلُمُونَ » ، لَمْ تَعَاظِمَكَ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا أَرَدْتَ بِهِ النِّجَاحَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَمْنًا مِنْ هَوْلِهِ ، وَلَوْ قَدِمْتَ فِي طَلَبِ النِّجَاحِ جَمِيعَ مَا أَهْلِ الدُّنْيَا ، كَانَ ذَلِكَ صَغِيرًا ؛ وَلَوْ رَأَيْتَ أَهْلَ طَاعَةِ اللَّهِ وَمَا صَارُوا إِلَيْهِ مِنْ كَرَامَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَنْزِلَتِهِمْ مَعَ قَرِيبِهِمْ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، وَنُفْرَةِ وَجُوهِهِمْ ، وَنُورِ أَلْوَانِهِمْ وَسُرُورِهِمْ بِالْظُّلْمِ إِلَيْهِ ، وَالْمَسْكَانِ مِنْهُ ، وَالْجَاهِ عِنْدَهُ ، مَعَ قَرِيبِهِمْ مِنْهُ ، لِتَغْلُلَ فِي عَيْنِكَ عَظِيمُ مَا طَلَبْتَ بِهِ الدُّنْيَا ، فَاحْذَرِ عَلَى نَفْسِكَ حَذَرَ غَيْرِ تَعْدِيكَ [كَذَا] . وَبَادِرْ لِي نَفْسَكَ قَبْلَ أَنْ يَسْبِقَ إِلَيْهَا مَا تَخَافُ الْحَسْرَةَ فِيهِ عِنْدَ تَزُولِ الْمَوْتِ ، وَخَاسِمَ نَفْسِكَ لَكَ تَعَالَى عَلَى مَهْلٍ ، وَأَنْتَ تَهْتَدِرُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى جَرِّ مَتَفَعْتَهُ إِلَيْهَا وَصَرَفِ السَّيْئَةِ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يُولِيكَ حَسَابُهَا ، ثُمَّ لَا تَهْتَدِرُ عَلَى صَرَفِ الْمَكْرُوهِ عَنْهَا وَلَا جَرِّ النِّفْثَةِ إِلَيْهَا ؛ أَجْعَلِ لَكَ تَعَالَى مِنْ نَفْسِكَ نَصِيحًا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَإِنَّ عَمْرَكَ يَنْقُضُ مَعَ سَاعَاتِ اللَّيْلِ =

ويذكرون له رسالة إلى « هارون الرشيد » يقول عنها « عياض » في [ترتيب المدارك]: « هي المشهورة في الآداب والمواظع » . وقد يسميها بعض الرواة : كتاباً وضعه « مالك » أدباً للناس . على أنهم لا يلبثون أن يقولوا : إنها لا تصح ، وإن طريقها « لمالك » ضعيف ، وفيها أحاديث لا نعرفها ، أو فيها أحاديث لو سمع « مالك » من يحدث بها أدبه ، وأحاديث منكورة تخالف أصوله ، وأشياء لا تعرف من مذهب « مالك » وروايته .

وعلى كل حال فإنها ليست مما وصلت اليد إليه ، لننقدها متنا على نحو ما فعلوا !!



وفي دخوله على الخلفاء والولاة ، استنكر بين أيديهم أشياء من أعمالهم ، وما يجري في مجالسهم ، ف قيل إنه دخل على « الرشيد » وبين يديه شطرنج منصوب وهو ينظر فيه ، فوقف ولم يجلس ، وقال : أحق هذا يا أمير المؤمنين !

« والنهار وأنت قائم على الأرض وهو سار بك ، وكلما مضت ساعة من أجلك والحفظة لا يفلون عن الدق والجل منها حتى تمتلئ صحيفتك التي كتب الله عليك ، فليك بخلاس نفسك إن كنت لها عجباً ، ثم احذر ما قد حذرك الله تعالى فإنه يقول : « ويعجزكم الله نفسه » ولا تحقر القنب الصغير مع ما قد علمت من قول الله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » . وقال : « وما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد » وحافظ على فرائض الله ، واجتنب سخط الله واحذر دعوة المظلوم ؛ « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » والسلام —

من (ترتيب المدارك) ورقة ٣٦ ظ نسخة خ . وفي هذه الصفحة وصفحة ٣٧ وءنس آخر مما كتبه لبعض الخلفاء ، تجدد من الرجوع إليه مع هذا ، مصداق ما قلت في وصفها . وسنعود إلى هذه الكتب ومثلها عند الحديث عن « مالك » الأديب ، نصف منها أسلوبه وكتابته فيما بعد .

قال : لا ، قال : فإذا بعد الحق إلا الضلال ، فرماها « هرون » برجله وقال : لا ينصبين بين يدي بعد^(١) . ونهى « أبا جعفر المنصور » عن رفع صوته في مسجد الرسول عليه السلام . وطلب ماء في مجلس « المهدي » فأتى بقدر من زجاج له حلقة فضة ، فأبى أن يشرب ، فأتى بكوز فخار ، فشرب منه ، فأمر « المهدي » بالحلقة فقلعت^(٢) .

وله مثل ذلك مع الولاة : فقد استفتاه والي « المدينة » في مسألة فأبى أن يجيب ، وقال : كيف أجيبك وقد وليت على المسلمين « خيثم بن عراك » ؟ فزله ، وإذا ذاك أفتاه « مالك »^(٣) .

وخرج إلى المصلى يوم العيد ، وقد خرج « عبد الملك بن صالح » والي المدينة في سلاح ، وتعبية ورايات . فأنكر ذلك عليه ، وحدثه عن دخول الرسول عليه السلام « مكة » يوم الفتح ، وخروجه إلى صلاة العيد والاستسقاء^(٤) .

وإذا ما تحريتنا أن نجمع ما ورد من الروايات في إنكاره عليهم ووعظه لهم ، حتى نقدم الصورة الكاملة من صنيعه في ذلك ، وأثره في حياة قومه ،

(١) الترتيب : ورقة ٣٥ و- (خ)
 (٢) المصدر ذاته / ورقة ٣٦ و (خ)
 (٣) المصدر عنه / ورقة ٣٧ و (خ)
 (٤) المصدر المذكور / ورقة ٣٦ و

فإننا لنشير في هذا المقام إلى فتوى جريئة الأصل بعيدة المدى الاجتماعى ؛ إذ حثت « الرشيد » فى يمين ، فاجتمع العلماء أن عليه عتق رقبة ، فسئل « مالك » فقال : عليه صيام ثلاثة أيام ، فقال له « الرشيد » : أنا معدم ؟ ! قال الله سبحانه : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » ، فأقتنى مقام المعدم ! فقال : يا أمير المؤمنين ، كل ما فى يدك ليس لك ، فعليك صيام ثلاثة أيام ^(١) .

فالقول بأن كل ما فى يد أمير المؤمنين ليس له ، هو مبدأ بعيد المدى ؛ لو طبقه « مالك » حتى النهاية ، وتمسك به فى عامة تفكيره الفقهى ، لتغير وجه التاريخ فى صلة هؤلاء الحكام بالمحكومين ؛ ولكن لا يظهر لنا أنه قد مضى فى تطبيقه إلى النهاية ، ولا أخذه عنه الآخزون من تلاميذه بوضوح وأصالة ، فإن لصاحبه « يحيى بن يحيى الليثى » - ت ٢٣٣ هـ - فتوى ، كان يحلو فى مثلها تطبيق هذا المبدأ صراحة ، لكن صاحبه لم يجتئها عن طريقه جهره ؛ وذلك إذ أفطر أمير الأندلس « عبد الرحمن بن الحكم الأموى » فى رمضان بشىء جنسى ، فأفتاه « يحيى » : بأن كفارته صيام شهرين متتابعين ، ولما قال له الفقهاء بعد المجلس : مالك لم تفته بمذهب « مالك » ، فعنده أنه مخير بين العتق والإطعام والصيام ؛ لم يجبههم إجابة شيخه السابقة بأن ما فى يد الأمير ليس له ، بل قال لهم : لو فتحنا هذا الباب سهل عليه أن يفعل كل يوم ، ويعتق رقبة ، لكن حلتبه على أصعب الأمور لئلا يعود ^(٢) .

(١) (الترتيب) ورقة ٣٧ و ، ط - (خ)

(٢) ابن خلكان : (وفيات) الأعيان ٢/٢٨٦ ط بولاق

نعم إن بعض المالكية قال : إن يحيى ورى بهذا ، ورأى أنه لم يملك شيئاً
إذ هو مستغرق الذمة ، فلا حق له ولا إطعام ، فلم يبق له إلا الصيام^(١)
وهو الأصل الذى نقل عن « مالك » فى يمين « الرشيد » من أن كل ما فى يد
أمير المؤمنين ليس له لكن لم يصرح به يحيى ، ولا عرفه الفقهاء ، الذين سألوه ،
ولو تم ذلك لتأصل فى المشرق والمغرب ، ذلك الأصل الجليل ، الذى يكفكف
من غلواء أولئك المتفردين المسرفين ؟
ولكنه لم يشع ، فلم يجهر به يحيى ، ولا انتبه له زملاؤه الفقهاء !!



وهذا الذى أكثرنا فيه من مظاهر أداء « الإمام » لواجبه ، مهما يكن
القول فيه ، ليس هو كل شيء ولا أكبر شيء ، بل هناك المشكلات العظمى فى
حياة هذه الجماهير ، حين يبطش بهم الظلم ، ويعتسف الحكام ، فيلتمسون
فى خضم هذا الطغيان مناراً يهديهم الطريق ، وملاً ذاك يلوذون به من العواصف
وقوة تؤيدهم إذا ما اضطروا إلى الإنكار على هؤلاء الطغاة إنكاراً جاداً ،
يسغمهم فيه قول الحق والجهر به ، ومواجهة القوة الباطشة ، بقوة اليقين الصادقة ،
يقدمهم فى ذلك ذوو الصفة الدينية ، على ما عرفنا من تمثيلهم السلطة الشعبية
فى هذا اللون من الحكومة ؛ فإذا كان عمل صاحبنا فى هذا الميدان ؟

إن عصره ، بلا شك ، لم يخل من هذا ، ولم تنقطع حاجة الشعب فيه
إلى هذه المظاهرة ، بل إن نصيب عصره من ذلك غير قليل ، لأنه كان عصر

(١) الماترى : (نفح الطيب) ج ١ ص ٣٢٨ ط مصر

الانتقال الكبير من حكم الأموية إلى حكم العباسية ، وهو انتقال عنيف .
 وصاحبنا قد أمضى دور تكونه وتأثره في حكم الأمويين ، ولقى فيه
 توجيهاً قوياً في هذه الناحية ، من أشياخه المصنفين بهذه الشئون
 الاجتماعية أو السياسية على الأخص . . وقد جاءك قبل ما كان من أمر
 « مالك » مع شيخه « ابن هرمز » في هذا - انظر ص ٧٨ - ، إذ كان يأتي
 « ابن هرمز » فيأمر الجارية ، فتفلق الباب وترخى الستر ، ثم يذكر أول هذه
 الأمة ، ثم يبكي حتى تمضل لحيته . وم يبكي « ابن هرمز » ؟ من سوء الحال ،
 وبعد ما بين أول هذه الأمة وعصرهم في النصف الأول من القرن الثاني الهجري .
 وملازمة « مالك » « لابن هرمز » على ما مضى من حديثنا - انظر
 ص ٦٨ - يبدأ القول فيها بسبع سنين ، ويمتد إلى ثلاثين سنة ، فلو حسبنا أن
 « مالكا » كان يأتيه وسنه حوالى العشر السنوات ، كان ما يبكي « ابن هرمز »
 هو حال الأمويين ، الذين عاش « مالك » في حكمهم نحو تسع وثلاثين سنة
 من عمره ، فكان شيخه « ابن هرمز » يلقنه السخط على الحال السياسية
 لطوال وعيه في هذا العهد ، ويطلعه على سره السياسى في ذلك ، ويخصه به إذ
 تفلق الجارية الباب وتسدل الستر ، ويمضى « مالك » النهار كله عنده إذ
 يأتيه من بكرة فلا يخرج حتى الليل . . وقد رأينا تأثر « مالك » بشيخه هذا
 في خلقه العلمى قوياً - انظر ص ٧٦ ، ٧٧ - ، فهل كان تأثره بميله السياسى
 قوياً ؟ وهل دفعه إلى ما دفع إليه « ابن هرمز » نفسه ؟ فقد خرج رحمه الله ،
 وهو شيخ هم ، مع « محمد بن عبد الله الشبه » ، حين خرج على « المنصور »

بالمدينة ، ولما قيل « لابن هرمز » ، والله ما فيك شيء ، قال : قد علمت ، ولكن يراني جاهل فيقتدى بي .. وبعد هزيمة « محمد » أتى « بابن هرمز » إلى « عيسى بن موسى » قائد جيش « المنصور » بعد مقتل « محمد » ، فقال له : يا شيخ أما وزعك فقهك عن الخروج ! ؟ فقال : كانت فتنة شملت الناس فشملتنا ،^(١) .

فإلى أى مدى كان تأثر « مالك » بشيخه فى هذه الناحية ؟ إنا لنؤخر الإجابة عن هذا السؤال أو ندعها للحوادث تدكلم بها ، بعد ما شتمنا ربح الجو السياسى فى المدينة حول « مالك » عصر الأمويين ، ومطلع عهد العباسيين .. يقول شيخه « ابن هرمز » عن العصر الأول ما يقول ، ويفعل فى العصر الثانى ما يفعل ..

نستنبى الأحداث عن صنع « مالك » السياسى فى هذا الجو فتسمع أنه كان له نشاط سياسى فى الوساطة لحساب أولئك الحكام على ما يشكوه من أمرهم أولئك الشاكون ، كشيخه « ابن هرمز » وغيره من العلماء وعامة الشعب . من هذه الوساطة ما كان لحساب « المنصور » غير مرة ، وذلك إذ حبس والى المدينة بعض القرشيين حبساً ضيقاً ، فشكا بعض قرابته إلى « المنصور » ؛ فأرسل رسولا ينظر قوماً من العلماء ، يرون حاله ، ويكتبون إليه بها ؛ فأدخلوا عليه فى حبسه ؛ « مالكا » ، و « ابن أبى ذئب » ، « وابن أبى سبرة » وغيرهم من العلماء . فقيل : اكتبوا بما ترون إلى أمير المؤمنين . وكان الوالى لما بلغه الخبر حلّ عن المسجون الوثاق ، وألبسه ثياباً ، وكنس البيت الذى كان فيه ورشه ،

(١) ابن جرير الطبرى : (تاريخ الأمم والملوك) ط أوروبا ٣ / ٢٥٢ - ط مصر ١ / ٢٢٩

ثم أدخلهم عليه فقال لهم رسول الخليفة : اكتبوا بما رأيتم ، فأخذوا يكتبون : يشهد فلان وفلان ، فقال « ابن أبي ذئب » : لا يكتب شهادتي . أنا أكتب شهادتي بيدي ، فاذا فرغت فارم إلى بالقرطاس ؛ فكتبوا : محبسا ليئا ، ورأينا هيئة حسنة . وذكروا ما يشبه هذا الكلام ؛ ثم دفع القرطاس إلى « ابن أبي ذئب » فلما نظر في الكتاب فرأى هذا الموضع قال : يا « مالك » داهنت ، وفعلت ، وفعلت وملت إلى الهوى ! لكن أكتب : رأيت محبسا ضيقا ، وأمرأ شديدا^(١)

تلك وساطة سمعنا فيها حكم « ابن أبي ذئب » على صاحبنا ، وهو حكم لا ننسى أن نذكر ونحن نقرؤه أنه حكم من معاصر ، والمعاصرة صعبة — على ما نعرف — كما لا ننسى أن نذكر بما يروى من أن « ابن أبي ذئب » صاحب هذا الحكم ، كان أحد أربعة بالمدينة ، يتكلمون في « مالك بن أنس » هم : « ابن أبي ذئب » و « عبد العزيز الماجشون » و « ابن أبي حازم » و « محمد ابن إسحق » وكان « ابن إسحق » أشد دم كلاما فيه^(٢) . . . لكننا مهما نتذكر ونذكر ، لا نرى هذه الوساطة عملاً قريب القبول .

وثانية من هذه الوساطات كانت لحساب « المنصور » نفسه أيضاً ، إذ حجج « المنصور » سنة ١٤٤ هـ فلم يأت « محمد بن عبد الله بن حسن » ، ولا أخوه « إبراهيم » ، فأهمه ذلك ، وعرف مرامهما ، فوضع عليهما العيون ،

(١) الخطيب البغدادي : (تاريخ بغداد) ج ٢ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٢٤

وبذل الأموال وبالن في تطلبهما ، وحبس أولاد الحسن ... وفي هذا الحبس أرسل « مالكا » ، و « محمد بن عمران » إلى « بنى الحسن » وهم في الحبس ، يسألهم أن يدفعوا إليه « محمداً وإبراهيم ابني عبد الله » ، فدخلوا عليهم ، وعبد الله أبوهما ، قائم يصلى ، فأبلغاهم الرسالة ، فقال أخو « عبد الله بن الحسن » ما قال ..؟ حتى فرغ هو من صلاته ، فأبلغاه الرسالة فقال : لا والله لا أرد عليكما حرفاً ، إن أحب أن يأذن لى فألقاه فليفعل . فانطلق الرسولان . فأبلغا « المنصور »^(١) ..

تلك وساطة لا نسمع فيها تعليقاً من معاصر ، لكننا نذكر أنها وساطة لتسليم والد ابنه ليفعل بهما « المنصور » ما يشاء ، وهذا الذى يشاؤه قد عرف من صنيعه فى الرواية التى تقول : إن « بنى الحسن » هؤلاء قد ماتوا فى سجن « المنصور » إذ طرحهم فى بيت ، وطين عليهم حتى ماتوا ؛ ثم لا ننسى أنها وساطة فى طلب تسليم « محمد بن عبد الله بن حسن » الذى أحبه الناس حباً عظيماً ، وكان فيه من الكمال ، وخصال الفضل ، ويشبهه النبى صلى الله عليه وسلم ، فى الخلق والخلق ، واسمه واسم أبيه ، حتى قيل إن خاتمه بين كتفيه ، وكان أهل المدينة يعدون فيه من الكمال ، ما لو جاز أن يبعث الله نبياً بعد محمد صلى الله عليه وسلم لكان هو^(٢) ، ومهما يكن فى هذا القول من مبالغة محبة

(١) ابن الأثير : (الكامل) ٥ / ١٩٤ ط مصر سنة ١٣٠٣

(٢) ابن المهاد الحنبلى - (شفرات الذهب) ١ / ١١٣

فإننا لا ننسى أن « محمداً الشبه » هذا هو الذى سمعت قريباً أن « ابن هرمز » شيخ « مالك » قد خرج معه ، وهو شيخ محط ، ما فيه شيء ، وقال لما سئل عن ذلك : يرانى جاهل فيقتدى بى !! وهكذا تجيب الأحداث عن سؤالنا السابق : إلى أى مدى تأثر « مالك » بشيخه « ابن هرمز » فى هذه الناحية !!!

تجيب الأحداث بما أشرنا إليه فيما سبق - ص ١٣٤ - ورأيت فيه إفتاء « مالك » الناس بالخروج مع « محمد الشبه » ، ولزومه هو بيته ، رغم قوله للمستفتين عما فى أعناقهم من بعة « أبى جعفر » : إنما بايعتم مكرهين ، وليس على مكره يمين !!

وإذا كنت قد رأيت فيما مضى ، الإشارة إلى وساطته لحساب « المنصور » فقد رأيت هنا غير حادث من هذه الوساطة السياسية ، حتى لتستطيع بعد ذلك أن تقول : إن « مالكا » لم يتأثر بخلق « ابن هرمز » السياسى ، كتأثره بخلق العلى . . ووجدت بعد ذلك كله ما يمكنك من النظر العميق إلى :

مالك فى الحياة السياسية : لتعرف من أمره فى هذا الميدان ، أشياء ، تكمل صورة حياته فى أمته ، فترى ميله السياسى ، وتشرف على سلوكه السياسى ، وتدرك صلة محتته المعروفة بالسياسة .

وفي الذي قدمنا من حياة « مالك الإنسان » ، ومزاجه ، وعاداته ، وأخلاقه .. و .. ما يجعل القول عن مكانته في الحياة السياسية قولاً غير متظن ، ولا متحكم ، بل قولاً يرتد إلى تحليل دقيق ، وتفسير صحيح ، ويقوم على أصل ثابت ، وأساس له من السلامة جهد الطاقة ، وفيما قدمنا من حديث عن البيئة السياسية العامة والخاصة - ص ١٣٠ ، ١٣٧ - ما هو إجمال للأصول ، وضبط للفكرة ، وأساس يقام عليه ما تتولاه بالتفصيل في حياة مالك بخاصة .. وتحدث أولاً عن :

مبدأ السياسي : وهنا ينبغي الالتفات إلى أن الرأي الموحد عن هذا الميل ، والوصف الثابت المنسوق له ، ليس مما يسهل الظفر به ، في حياة رجل أفنى من الأعوام تسعة عقود تقريباً ، منها نحو سبعين عاماً ، كان فيها قوة مؤثرة ، وعاملاً موجّهاً ، وعالمياً مشاركاً في الحياة العاملة ، وشهد انقلاباً سياسياً المظهر ، دينياً الأساس ، لعله أعظم ما عرف تاريخ الإسلام من انقلاب ، في عمقه وعنفه ، وسعته وبعد أثره .. نعم ، فثل هذا الذي اختلف به الزمن ، واختلفت عليه الأحداث ، وتشيرت الدول بأساليب حكمها الفردي التيقراطي ، ليس من اليسير أن نصل من أمره إلى ميل سياسي ثابت ، أو فكرة في ذلك واحدة ؛ وليس من اليسير على الدارس ، أن يظفر من ذلك بالمفهم الواضح ، والبين الجلي ، من خبر أو رواية ، بل لابد له من أن يمضي إلى ما وراء الظاهر المتبادر

ويستشف ما خلف الأقوال ، وما وراء الأفعال ، من مرام ومغاز ، مستعينا في ذلك بالأنانة الرزينة ، قدر اعتماده على الدقة الخييرة بأهواء النفوس ، ومسارب المشاعر ، وخفايا المقاصد ، وغامض البواعث ، وهو ما نحاول أن نقوم به ، ونرجو أن نستطيع شيئا فيه ، غير متهيئين مشقة العمل ، ولا ثقل التبعة ، ولا رهبة المخالفة - إن كانت - والله الحق هو المستمان على ما نرجو ونأمل ..

وقد رأينا في البيئة السياسية العامة - ص ١٣١ - ثلاثة تيارات متجاذبة ، ننظر إلى ميول « مالك » نحوها ، واحداً واحداً : فترى أولاً ؛ صلته بمحزب الأسرة الحاكمة ، وقد شهد الأسرتين : الأموية ، والعباسية ، فإذا كان من أمره مع كل واحدة منهما ؟ .

مالك والأموية : في الذي قدمنا من نظرة الأمويين إلى الحجاز - ص ٣٢٠ - ما يهيء للقول بأن « مالكا » كان ذاميل سياسى هادئ للأمويين في الشام ، وإنما نصف ذلك الميل بالهدوء لأسباب مختلفة منها ما هو من جانب الأمويين أنفسهم ، كعدم نشاطهم في الاتصال بالحجاز ، وعدم جدهم في إظهار السمات الدينية ، والطابع اللاهوتي ، الذي أظهره العباسيون ، كما سبق ومنها ما هو من بيئة المدينة ، لما عرفنا من عدم نشاطها السياسى الكبير ،

وقلة عناية أهلها بنصرة فريق حزبي ، وإقبالهم على خاص شئونهم ، كما لفتنا إلى جملة ذلك في - ص ١٣٧ - ...

ومن الأسباب ماهو من جهة الشيخ ذاته ، وذلك غير سبب واحد ، فهو أولاً : في صدر حياته كان طالباً معنياً بالدرس والتلقى ، وليكن ذلك من سنة ٩٣ هـ إلى سنة ١١٣ مثلاً ؛ ثم فيما بعد ذلك حتى سنة ١٣٢ هـ كان كما عرفنا عن مزاجه وخلقه ، ميالاً للعزلة منطوياً على نفسه . . وكانت الأحداث السياسية في الحجاز لا تحفز كثيراً إلى النشاط السياسي الجاد ، من رجل له هذه الشخصية التي وصفناها . . وهي الشخصية التي سنقدر صفاتها دائماً ، كلما تحدثنا عن مالك العالم ، في حياة أمته السياسية والاجتماعية لأنها من أقوى الأسباب في تصرفاته .

من أجل ذلك وما يشبهه ، نستطيع القول ، بأن « مالك » ميلا سياسياً للأمويين بالشام ، ليس قوياً ولا حاداً . ثم لا ننسى أن فيما قدمنا ، وفيما سندكر بعد أشياء قد تؤثر على تقديرنا هذا الليل ، ووصفنا إياه بالهدوء .

فما قدمنا ما قد يؤذن بالنفور من الأمويين ، كإتيان « مالك » شيخه « ابن هرمز » ، فيخلق الباب ويرخي الست ويذكر أول هذه الأمة ، ثم يبكي حتى تخضل لحيته - ص ٧٨ - وترجيحنا أن ذلك كان في عهد الأمويين - ص ٣٣٥ - فأطلاع شيخه إياه ، على سره السياسي ، في البكاء من الحياة عهد الأموية ، قد يؤذن بنفرة مالك منهم - لكنك قرأت قريباً أن « مالكا »

لم يتأثر بخلق شيخه « ابن هرmez » السياسى والاجتماعى، كتأثره بخلق الفردى والعلمى مثلاً - ثم فى أشياخه الآخرين ، من كان يأنس إلى خلفاء الأمويين ولى الشئون الخاصة والعامة لهم ، ويأخذ الكثير من جوائزهم ، كابن شهاب - ص ٨٦ - وقد يكون « مالك » أشد تأثراً به فى هذا .

وفى ما سند ذكر بعد ، من رأى الشيخ فى « على » - رضه - وعدم تفضيله إياه . . . و - الخ ، ما قد تنكر معه وصف أموية « مالك » بالهدوء ؛ لأن الازورار عن « على » آية عثمانية أموية ، واضحة . . . لكننا أمسكنا هنا عن المضى إلى بعيد فى الاستنباط ، من رأى « مالك » عن « على » أننا وجدنا أن هذا الرأى - فيما نرجح - مما لا يقطع بصدوره منه ، فى عهد الأمويين بالشام ؛ إذ أن رواته الذين صدّر باسمهم ، ليس فيهم من كان ذا شأن أو وجود على فى عهد الأمويين - حتى سنة ١٣١ هـ - ، وهم يتحدثون بأنهم كانوا جلوساً إلى « مالك » فسئل عن كذا وكذا من تفضيل الصحابة ، وقال ما قال عن « على » . . . وهم الذين يبدأ الخبر من عندهم . وهم أصحاب « الشيخ » فالأقرب أنهم هم أول من سمع ذلك منه ، ثم تنظر فى أئمتهم فترى منهم « أشهب » . وإماماً ولد سنة ١٤٠ هـ أى بعد سقوط الأموية ببضعة أعوام كما ترى منهم - « أبامصعب مطرف بن عبد الله » ابن أخت « مالك » نفسه ، وأقصى ما يمكن فى مولده ، أن يكون سنة ١٣١ هـ^(١) أى أنه كان رضيعاً يوم سقطت

(١) ابن فرحون : (الديباج) ص ٣٤٦ ط مصر

دولة الأمويين ، ثم منهم « ابن القاسم » وقد ولد سنة ١٢٨ هـ ، أى كان ابن ثلاث سنين وأشهر ، عند ذهاب ربح القوم ؛ وأخيراً من رواة رأى « مالك » فى « على » ، « ابن وهب » وقد ولد سنة ١٢٥ هـ ، أى كان ابن ست سنين وشئ ، يوم دالت تلك الدولة ؛ وهى سن ربما كان معها تلقى ، لكنه تلقى فى عهد قد آذن بزوال تلك الدولة ، فما ينشط « مالك » للاهتمام بعلمانيته .

ومن هنا لم نرى رأى « مالك » عن « على » - كما سنورده ونبحثه بعد - كبير دلالة على ميله المتطرف للأموية بالشرق ، فأرسلنا الحكم بهذا الميل هادئاً مكتفين بهذا الوصف ، أترأ للطاعة ، والاتصال بالأمير فى المدينة ، وما إلى ذلك مما وصفنا من أسباب ، حتى يصل إلينا ما يثبت شيئاً أكثر منه .



على أنا حين نقول ذلك عن أموية الشرق ، لا ننسى أن الأحداث العاصفة التى طاحت برشهم هناك ، ودفعت بقيتهم إلى الغرب . كانت أحداثاً تذكرنا بمعنى نفسى ، يتصل بميول الأفراد والجمهير ، نحو الحكام الذين تتغير بهم الأيام ، مثل هذا التغير الضيف ؛ فإنك لا تلبث أن تراهم ، وقد بدلوا بالسخط عليهم رثاء لهم ، ما يطول الوقت به حتى يصير عطفاً وميلاً ؛ . . وقد شهدتُ هذا جلياً ، فى عاطفة الناس نحو أحد حكام هذا العصر ، إذ كان موضع القول والرأى حين كان قائماً بالأمر فيهم ، فلما بدلت حاله غير الحال ، بفعل الحرب الكبرى ، ما لبث الناس أن حنوا عليه . . ثم إذا هم يتمثلون

فيه المنفذ الخالص ، وتنطلق نبوءات مُنجمهم بذلك ، وتتجاوب أغانيهم به إشارةً وعبارةً .. أقول هذا من شأن تلك الظاهرة النفسية ، تمهيداً للنظر فيما عسى أن يكون قد وقع من ذلك ، حين عرّض هذا الانقلاب العباسي ، أولئك الأمويين ، لما يثير الرثاء والإشفاق ، فالعطف والميل .. ولقد عسف العباسيون بهم أحياء وأمواتاً عسفاً مسرفاً ، لو أنك قد احتسبت ما نال أحياءهم منه ، مما قد يغتفر للحرب وطبيعتها الحقاء ، فإبك لن تغتفر نبش الموتى منهم ، بعد الظفر بدولتهم ، وتتبع بقايا رممهم في المقابر ، فحين يوجد « هشام بن عبد الملك » صحيحاً ، لم يبل منه إلا أرنبه أنفه ، تستخرج رمته وتضرب بالسياط ، ثم تصلب ، وبعدها تحرق ، ثم تذرّى في الريح ^(١) ... !! ومثل هذا الفعل كاف لإثارة العطف على أولئك المحاربين أمواتاً .. وهو ما لا نستبعد أن شيئاً منه قد خالج نفس الإمام « مالك » إذ ذاك .

وإنما نقول هذا لنمهد به لما حدثت عنه الرواية تحديداً صريحاً ، من ميله للأموية بالأندلس ميلاً واضحاً ، تكرر القول عنه ، وتأكد ؛ وقد سمعت قبلُ - ص ٢٠٠ - أنه سأل عن سيرة « عبد الرحمن الداخل » ، فقيل له : إنه يأكل خبز الشعير ، ويلبس الصوف ، ويجاهد في سبيل الله ، وعُددت مناقبه ، فقال الشيخ : ليت أن الله يزينا حرماً بمثله .. ولا تقدّر دلالة هذا القول منه على ميله للأمويين ، ومقدار قوته ، إلا

(١) ابن الأثير : (الكامل) ٥ / ١٦١ ط مصر .

إذا عرفت نظر العباسيين أصحاب السلطان إلى هذا «الداخل الأموي»، وتقديرهم له، بل قل رهبتهم إياه، وما يحسبون من حسابه؛ فهو الذي كان «المنصور» يعدله بنفسه، ويكثر ذكره؛ ويرى المؤرخون بينهما موافقة في الرجولية، والاسيلاء، والصراحة والاجترأ على الكباثر، والقساوة. وهو الذي كان «المنصور» نفسه يلقبه صقر قریش؛ وهو الذي عجزت وسائل مقاومة «المنصور» له، فقال: ما هذا إلا شيطان، الحمد لله الذي جعل بيننا وبينه بحراً^(١). فإلذی يجهر بتمنى حكم «الداخل» في الحجاز، أيام أولئك العباسيين، لا يصدر منه ذلك إلا عن شعور لا تنكر قوته. . على أن الرواية لا تقف بالأمر عند «الداخل» من الأمويين، بل تعيد الخبر مع ابنه «هشام»، الذي ولى الأمر بعده - ١٧٢ : ١٨٠ هـ - إذ وُصف «مالك» فقال: نسال الله أن يزین موصنا بمثل هذا^(٢) وكان «هشام» ينسبه «بعمربن عبد العزيز».. وسواء أكانت هناك حادثتان، أم هي واحدة تنسب تارة «لعبد الرحمن الداخل» وطوراً «لهشام» ابنه، فإن ذلك مظهر واضح لتأكد هذا الخبر المروى، عن ميل «مالك» - غير الضعيف - لأموي الأندلس وهو ميل تجاوب مع عمل أمرائهم أنفسهم، إذ تعصبوا لعلم «مالك» تعصباً قوياً حين جاء الراحلون من الأندلسيين بعلمه إلى قومهم ولا يبعد تشجيع هذا الارتحال من الأمراء أنفسهم وأبائنا للناس من فضله، واقتداء الأمة به، كما تقول الرواية، فمرف حقه

(١) المقرئ: (نفع الطيب) ١ / ١٥٥، ١٥٦ ط الأزهرية سنة ١٣٠٢ هـ

(٢) - المصدر السابق: ١ / ١٥٨

وَدُرِسَ مذهبه ، إلى أن أخذ أمير المؤمنين إذ ذاك « هشام بن عبد الرحمن ابن معاوية » الناسَ جميعاً ، بالتزام مذهب « مالك » ، وصير القضاء والفتيا عليه ، وذلك في عشرة السبعين ومائة^(١) ! من الهجرة ؛ في حياة « مالك » - رضه - فألزم الناس بالأندلس يومئذ ، هذا المذهب ، وحموه بالسيف ، من غيره جملة ؛ وأدخل بها قوم من الرحالين والغرباء ، شيئاً من مذهب « الشافعي » وأبى « حنيفة » و « داود » ، فلم يمكنوا من نشره ، فمات بموتهم ، على اختلاف أزمانهم ، إلا من تدبّر به في نفسه ، ممن لا يؤبه لقوله^(١) . .

وهكذا تجدد الدلالة القوية ، في صنيع الأمويين أنفسهم ، على تقدير قوة ميل « الإمام » لهم ، إذ يجعلون فقهه ، هو القانون الرسمي لدولتهم ، ولا يحل لأن تظن أنهم في ذلك الصنيع ، يجارون ميلاً للجمهور نحو هذا الفقه ، أو تقديرأ شعبياً له ، يدل على انتشار كان أسبق من صنيعهم ، فجاء عملهم بعده تقريراً لأمر واقع ! ! كلا . . فقد قرأت في نص الرواية نفسها ، أنهم حووا هذا الإلزام بالسيف ، وأماتوا ما عداه ، من شافعي ، وحنفي ، وظاهري ، ولم يمكنوا مَنْ حمله من نشره ؛ بعد ما أماتوا علم « الأوزاعي » ، الذي كان إلى الأندلس أسبق من فقه « مالك » ؛ ويؤيد ذلك أنهم كما حموه إرهاباً بالسيف ، على

(١) عياض: المدارك ١/٤ و (خ) . وفي قوله عشرة السبعين ومائة نظر ، لأن « هشاماً »

— كما رأيت — حكم من ١٧٢ - ١٨٠ هـ - أي في عشرة الثمانين !!

ما سمعت - حتمه الظروف ، التي استجابوا لها وأعانوها ، ترغيباً بالمال ؛ إذ كان « يحيى بن يحيى » مكيناً عندهم ، مقبول القول في القضاة وكان لا يلى قاض ، فى أقطار الأندلس ، إلا بمشورته واختياره ، ولا يشير إلا بأصحابه ، ومن كان على مذهبه ؛ وتقول الرواية القديمة بلسانها وهى مالكية : والناس سراع إلى الدنيا ، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به^(١) ...

ومن كل ما مضى ، تقدر أنت « الشيخ » قوى الميل إلى الأموية بالأندلس ، قوة يحدث بها صنيع هذه الأموية نحو فقهاء ، وتقديرها إياه ، تقدير من يعرف أساليب الدعاوة ، وطرائقها ، منذ كانت للناس سياسة ، وفيهم سياسيون . . كما وجدت قوة هذا الميل فى جهر « مالك » نفسه ، بالرضا عن « الداخل » قريع « المنصور » ، وخصمه العنيد ، بل مصارعه ، الذى ترك « المنصور » له الميدان ، وقال : ما هو إلا شيطان . .

وفى الذى قدمنا من الظاهرة النفسية نحو المضطهدين ، ما يجعل قدم ميل « مالك » للأموية ، أمراً غير بعيد ؛ وأنه ميل لم يتأخر إلى أواخر عهد « الداخل » أو عهد ابنه « هشام » ، الذى يقارن عهد « الرشيد » بالشرق ، بل هو - فيما نرى من غير بعد - قديم أصيل ، بقدر ما رأيت قوياً ، مجاوباً منهم ، ومؤيداً تأييداً فعالاً .. بالترهيب والترغيب .. وكذلك نستطيع أن نقول : إن « مالكا » عاش بميل هادئ للأموية ، الذين نضج فى حكمهم

(١) المقرئ : (نفع الطيب) ١ / ٣٢٨ ط الأزهرية .

وعهدهم ، ثم نما هذا الليل واشتد ، واستجاب له الأمويون بالغرب ، وقابلوه بمثله . . وعلى هذا الأساس يفهم تصرف « مالك » في الحياة العملية ، وتقلبه في الجو السياسى ، على ما سنبينه في حينه ، عندما نتحدث بعد عن سلوكه السياسى .. والآن ننظر فيما بين :

« مالك والعباسية » : كان الانقلاب العظيم ، بجهد هاشمى ، علوى

عباسى ، وآل الأمر بأخرة ، إلى بنى العباس ، وبويموا بالخلافة ففسفوا بالأقدمين أحياء وأمواتاً - كما رأيت بعض ذلك - فلم يكن ينتظر من « مالك » إلا بيعة وطاعة ، وما يتوقع غيرُ هذا ، من رجل يقول الأقدمون أنفسهم في وصفه : كان من أشد الناس مداراة للناس ، على ما سمعنا - ص ٢٨٨ - ومضى « الشيخ » في هذا المضمار ، فأخذ جوائز خلفائهم ، وتعاون مع أمرائهم بالمدينة ، ولقى من جاءها من خلفائهم ؛ وغشى مجالسهم ، على نحو ما سمعنا قريباً - ص ٣٢٢ - . فرأيناه يلقى « المهدي » خارج المدينة مرحباً ؛ ويكره ، ويكره له عامة أصحابه أن يتأخر عن إجابة طلبهم منه الحضور إليهم ، إذ يرفض ذلك أول الأمر ، ثم ما يلبث أن يسرع إلى الإجابة فيحضر ، وذلك إذ قدم « الرشيد » المدينة ، فوجه إليه البرمكى ، فقال له : احمل إلى الكتاب الذى صنعتَه حتى أسمعه منك . فوجد من ذلك « مالك » واغتم ، وقال للبرمكى : أقره السلام ، وقل له : العلم يزار ولا يزور ، إن العلم يؤتى ولا يأتى . فرجع البرمكى إلى « هرون » فأخبره بذلك فغضب ؛ وأشار عامة أصحاب « مالك »

أن يأتي « هرون » ؛ وقال البرمكي « للرشد » يبلغ أهل العراق أنك وجهت إلى « مالك » فخالفك ! اعزم عليه حتى يأتيك ؛ فإذا « بمالك » قد دخل عليه وسلم ، وليس معه كتاب ؛ فقال له « هرون » في ذلك ؛ فوعظه بوجوب إكرام علم ابن عمه ، وأطال في ذلك ، وبكى « الرشد » .. الخ^(١) .

هذه وما إليها من مرويات ، تحدث عن حرص الشيخ على طاعة أولى الأمر ، ولكنها ليست تحدث عن ميل ودي خاص ، نحو هؤلاء العباسيين ؛ بل هي طاعة ، قد تحس أنها غير مطمئنة ، بما سمعت من وجد واغتمام ، وذهاب بمد ذلك ؛ وأنت على ذكر من ميله الأموي ، وتمنيه ودعائه ، فهي في أقصى أمرها ، طاعة مسالة ، عرفت وعرف مثلها ، في تصرف « الشيخ » ، على ما أسلفنا في خلقه ؛ وعلى ضوءها تستطيع أن تفهم ، ما يجتثك في سلوكه السياسي ، حين نعرض له ..

وإذ فرغنا من الحديث عن ميل « مالك » ؛ نحو حزبي الأمرتين الحاكمتين ؛ اللتين عاش في حكمهما ، فقد بقي أن ننظر في ميله إلى الحزب الثاني من الأحزاب ، التي أشرنا إليها في البيئة السياسية ، فتحدث عن :

مالك والعلوية : وهم - كما تعرف - خصوم الأسرة الحاكمة في الدولتين ؛

لقوا من الأموية ما لقوا طوال عهدها ، وكانت مقاتلتهم مآسى التاريخ الإسلامي الدامية ، فكانوا هم وأبناء عمومتهم من العباسيين ، إلّا على خصومهم العثمانيين

المروانيين ، حتى أдал الله من الأموية ، فلم تصر الدولة إلى الطالبين ، بل بويج بنو العباس ، وتصدى أولئك لعداوتهم منذ أول الأمر ، فكانت مقاتلتهم في ذلك المهد أيضاً أروع أسمى وأعظم إثارة .

والمدينة وطن « مالك » ، هي دار القوم ، فركزه بذلك دقيق حرج ، يشق عليه معه ، أن يظفر بما عرف عنه من مداراة الناس ، والسلامة من آفاتهم . . فقلوبهم مع أولئك المضطهدين المطاردين ، الذين يدفعون بين الفينة والفينة شهيداً جديداً ، يخرج إلى الحرب والصلب من مخابيء الحرب ، وسراييب التستر ، قهقهة القلوب له في المشرق والمغرب ، ويهب لنصرته من يهب ، وهو يرى يومه ، من أيام الإسلام الأولى وغزواته الكبرى - انظر ص ١٣٤ - فهم في نظر هذه الجموع ، التي عرفنا لون الحكومة التي تقودها ، يُعدّون أنصار العدل ، والدعاة إلى الحق ، وفي الدعوة إليهم والنصرة لهم ، يتنفس كل مظلوم ، ويأمل كل طامع . . فالجو حول « مالك » ، ولا سيما في الحجاز - وليست من قاعدة السلطان بمنال - إنما هو جو يتنفس العطف المشجع ، لهؤلاء العلويين ، كما أن السلطان حوله ، يرقب بعين ساهرة ، ويتسمع بأذن واعية ، كل ما يمكن أن يفعل أولئك الناس أو يقولوا ، بل كل ما يهتمون به ، وما يهيمسون ، فيعرف السر والنجوى . . فأين كان يتجه « مالك » ؟ ثم ماذا كان يفعل ؟ . .

فأما اتجاه «مالك» ، فقد يهديننا إليه ، ما يشاع عن عصره وما قبله ، من غلبة هذا الميل إلى العلويين ، ووجود الشيعة الأولى ، التي تقول بتفضيل أهل بيت النبوة ، من غير تنقص لدى فضل من غيرهم^(١) . . . وهو الميل والتفضيل الذي اعتقد أنه جعل بعض مؤرخي الفقه ، يطلقون القول بالنزوع الشيعي في الفقهاء وأنه : على العموم ، يلحظ المؤرخ ، أن الفقهاء في هذه الأوقات كانوا ينزعون نزعة شيعية ، «فمالك» كان يفتي من سألته بالقيام مع «محمد بن عبد الله» النفس الزكية ، على المنصور أوى الدوانيقي ، وقد روى أن «أبا جعفر المنصور» ، منعه من رواية الحديث ، في طلاق المسكره ، ثم دس عليه من يسأله ، فروى على ملأ من الناس «ليس على مستكره طلاق» فضر به بالسياط ولم يترك رواية الحديث .. و«الشافعي» كان يدعو «ليحيى ابن عبد الله بن الحسن» الإمام ، في زمن «هرون الرشيد» .. و«أبو حنيفة» كانت له صلة وهوى ، مع «زيد بن علي» .. و«محمد بن الحسن» ألف كتابه في [السير] على نمط كتاب [السير] «لمحمد بن عبد الله بن الحسن» النفس الزكية ؛ إلى غير ذلك ، مما يدل على تأثيرهم بأهل البيت ، من الناحية السياسية والعلمية^(٢) .

فهل كان «مالك» يتجه نحو هذه الشيعة الأولى ؟ . وهل يدخل

(١) ابن خلكان : (وفيات الأعيان) ٢ / ٢٩٩ ط بولاق

(٢) نقل ذلك الشيخ علي عبد القادر في كتاب [فترة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي] ط

« مالك » في هذا العموم من أمر الفقهاء ، وينزع نزعة شيعية ، كما قدم اسمه في ذلك ، وحسبت له فيه أفعال ؟ . . . ذلك ما تؤثر ألا يجيب عنه ، إلا بعد النظر فيما أشرنا إليه قريباً ، من رأى « مالك » في « على » ، لنجد موقع هذا الرأي ، من تلك الدعوى العامة ، في نزوع الفقهاء نزعة شيعية ، ولو كان هذا النزوع من الشيعة الأولى ، التي أشار القدماء إليها ، وسمعت قولهم قريباً ، فكان تسيماً غير متطرف ، ولا منكر فضل الصحابة الآخرين ...

والرواية تحدثننا من غير طريق ، أن الشيخ يُسأل عن أفضل الناس ، أو من خير الناس ، بعد رسول الله - ص - ؟ . فما يتردد في كل مرة ، عن ذكر « أبي بكر » ، ثم « عمر » ؛ لكنه في بعض المرات يمسك بعد « عمر » حتى يقول له السائل : إني امرؤ أقتدى بك في ديني ، فيقول بعد هذه « عثمان ^(١) » . . . وأحياناً يعضي فيقول بعد « عمر » : الخليفة المقتول ظلماً « عثمان » . أو يقول : « عثمان » ، دون ذكر الخلافة والقتل ؛ وكان السائل مرة علواً ، فلما ذكر له فضل عثمان على هذا الترتيب ، قال العلوي : والله لا أجالسك أبداً ، فقال له « مالك » : فالحيار لك ^(٢) ؛ فهو في « أبي بكر »

(١) عياض : (المدارك) ١ / ٢٨ ط (خ)

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٨ و ، ط (خ)

و « عمر » لا شك عنده أنها أفضل من غيرها ، كما قال هذا بلفظه في بعض الإجابات ويّين وجهه ^(١) ؛ وهو في « عثمان » يمسك حيناً ، حتى يسأل بتأكيد فيقول ؛ ويعدّه حيناً بعد « عمر » .. وأما في « علي » فهو يمسك دائماً ، عن ذكره في الراشدين ، تارة يقول : ما أدركت أحداً إلا وهو يرى الكف بين « عثمان » و « علي » ، وطوراً يقول بعد « عثمان » ، هنا وقف الناس ؛ أو ثم استوى الناس ؛ وقد يملأ عدم ذكر « علي » فيهم فيقول : وليس من طلب الأمر كن لم يطلبه ^(٢) .. وكل هذا مع تقرير الرواية : أن العلويين كانوا لا يغفلون عن مجلسه ؛ ومع أن السائل يكون علويًا ويفضّل لعدم تفضيله « علياً » ، فلا يهتم لذلك ، ويقول له إذا هدده بعدم مجالسته أبداً : فالتحيار لك ، علي ما سمعت آنفاً .. كل هذا يدل على أنه مصمم على عدم تفضيل « علي » فيما تورد الرواية .. ولسنا بحيث نفرض له في ذلك وجهاً من الرأى لانعرفه ، كما يفعل أصحاب التقليد الجامد ، في أقوال الأئمة ؛ ولا نحن بحيث نحدد مسئوليته القليلة أو الكثيرة ، عن هذا الرأى في « علي » ، لأن عملنا ليس إلا رصد هذه الظاهرة ، ودالاتها على ميل صاحبنا الحزبي ، كشفاً لبواعث سلوكه السياسي ، وتفسيراً لأحداث حياته الخاصة .

وفي هذا الجانب نقول : إن صنيع « مالك » لا يحملنا نعده من هذه

الشيعة الأولى ، التي تفضل أهل بيت النبوة من غير تنقص لغيرهم على ما قيل ؛ كما لا نعهده في الفقهاء الذين كانوا لهذا العصر ، يزعون نزعة شيعية ، كما يقول بعض مؤرخي الفقه اليوم ، ويعتمدون على اتجاه للأقدمين إلى مثل هذا . . .
نعم لا نرى - مع هذا الموقف له من « على » - مظهراً للنزعة الشيعية ، ولا يكفي عندنا للقول بذلك ، ما عُدَّ له ، من إفتاء بالخروج ، مع النفس الزكية ، أو رواية حديث : « ليس على مستكره طلاق » ، لأن لهذه وأمثالها لدينا تفسيراً عملياً ، نتقدم به في الحديث عن سلوكه السياسي ، وصلة محتته بالسياسة ، عندما نعرض لذلك قريباً ، وبحسبنا هنا أن نقرر أن هذه تصرفات فعلية أو قولية ، دفعت إليها شخصيته العملية ، وقد عرفنا من أمر مزاجه وخلقه ما لا يبقى معه لمثل هذه التصرفات دليل على نزعة شيعية معتدلة أو غير معتدلة ؛ وسيأتيك بيان هذا الإجمال بعد ..

وإلى هنا عرفنا أن اتجاه « مالك » ، ليس علويًا في شيء ما ، وليس له ميل سياسي ، نحو هذا الحزب المعارض المتطرف في عهد الدولتين جميعاً : . .
وسترى بعد كيف يحقق سلوكه السياسي ذلك ، ويتم به تفسيره ..

هذا هو اتجاه مالك من حيث العلوية ، شيعية متطرفة أو معتدلة . . . وأما ماذا كان يفعل فنعرض له في الحديث عن سلوكه السياسي .

وبقى بعد هذا أن نعرف ميل « مالك » ، إلى الحزب الثالث ، من

الأحزاب السياسية ، التي تصور مجمل النشاط السياسي في ذلك العهد ،
فتحدث عن :

مالك والخوارج : وهو الذي عرفنا ميله إلى العزلة والانفراد ، وسمنا أنه
أشد الناس مداراة للناس وأنه يعد ركوب البحر والخيل ثلثي أهوال الدنيا ؛
وعرفنا ما يشبه ذلك من عناصر شخصيته ؛ كما رأيناه صاحب طاعة لأولى الأمر
في الدولتين ، مؤثرا للزوم الجماعة ، داخلا على الخلفاء ، يرى لزوم ذلك على العالم ، آخذا
جوائزهم ، بل ساعيا إلى لقائهم على أميال من المدينة .. وما إلى ذلك من
خلقه العملي ؛ ثم هو الذي يفضل « عثمان » الخليفة المقتول ظلما ، ويميل بخاصة
إلى أموية المغرب ذلك الميل .. وكل أولئك بل بعضه ، كاف لإيداء الرأي
— لو وقت المسألة عند الرأي — بأن « مالكا » بعيد عن أن يكون له ميل
إلى هؤلاء الخوارج ، الذين يجمعهم على افتراق مذاهبهم ، إكفار « على »
و « عثمان » ، والحكمين ، وأصحاب الجمل ، وكل من رضى تحكيم الحكمين ؛
والإكفار بارتكاب الذنوب ؛ ووجوب الخروج على الإمام الجائر ^(١) ..

وهذه الأخيرة وحدها تلفت نظر القارئ إلى صاحبنا ، الذي هو أفزع الناس
من السياط ؛ والذي ستسمع له في السلوك السياسي رأيا واضحا ، في ترك الخروج على
الإمام الجائر ! .. فلا موضع لشيء من ترديد الفروض ، وتشقيق القول ، في

أن يكون لصاحبنا ميل خفي ، أو سرى لشيء من أمر هؤلاء الخوارج ؛ إذ لم نجد - فيما وصلت إليه اليد - شيئاً من الشاهد على هذا الميل ، إن لم نقل ؛ إنا وجدنا الشاهد على ضد هذا الميل ..

وإلى هنا من الحديث عن ميل صاحبنا السياسي أو فينا بمارجوننا - ص ١٣٢ - من أن يوافق الباحث إلى تحديد موقف الشيخ ، من أمهات الاتجاهات السياسية في عصره ، وبيننا موقفه المعلن ، من كل اتجاه منها ؛ فكانت جملة الأمر في ذلك : أنه مال للأمويين بالمشرك ميلاً هادئاً ، ثم لم يلبث أن قوى ميله إلى أبنائهم في الغرب . وأنه آثر طاعة العباسيين ، طاعة نازعها هذا الميل الأموي ، المعجب التمني ، الداعي لهم . وأنه نفر من العلوية نفوراً ، لعلنا نستطيع القول بأنه نفور دائم ، رغم ظواهر سطحية نعرض لتفسيرها في سلوكه ؛ كما أنه بعد عن الخوارج بعداً مطلقاً ، كانت شخصيته تؤذن به إيذاناً واضحاً .. وبهذا قوى أماننا الأساس الذي نقيم عليه القول الدقيق في :

سلوك مالك السياسي : وهو القول الذي نفسر به في اطمئنان أقوال

الشيخ وأفعاله : من آراء خاصة بهذه الشئون ، وفتاوى عامة فيها ، وأعمال في خاصة نفسه ، مما يتصل بهذه السياسة ، وأنواع نشاطه الفردي فيما يرى الناس ثم نشاطه الاجتماعي ، فيما يتعلق بحياة قومه ، أفراد وجماعات وهيئات وسلطات . مطمئنين إلى أن تفسيرنا هذا راجع دائماً ، إلى أصل من مزاجه ،

وعاداته ، وخلق ، وميله النفسى ، وعطفه القلبى ، وتكوينه الثقافى ، كما تبينناه بالدرس الممكن قبل الآن . مقدرين أثر ذلك فى شخصيته العامة ، من حيث هو موجه معلم ، ومدبر مشرع . . الخ .

وقد اختلفت به الأحوال ، وتطاولت الأعصار ، حتى وقع منه ، أو فى الأذى ، وقع لنا عنه ، ما يتداخل ويتخالف فلا يتبادر تفسيره ؛ وهذا هو الذى نؤثره بالحديث ، وتبؤلاه بالبيان . . أما ما يتسق من سلوكه مع وقته ، ويساير العهد الذى يروى فيه ، فانت فى غنى عن بيانه .

وسنبداً من هذه المشتجرات المشتبهة ، بما يتصل بالأعصر والدولات ، والأحزاب والهيئات ، على نسق زمنها وترتيب تناولنا لها آنفاً : الأموى منها ثم العباسى ، والعلوى . .

فأمرية الهارئة فى عصرهم بالشام ، يؤازرها انحراف منه عن « على » ، كما سمعت رأيه فى تفضيله ، ويؤيدها تفضيل منه « لثمان » ووضعه بعد « عمر » فى رواية كما سمعنا ، لكن يلفتك فى هذا التفضيل ، أنه - كما فى الرواية - لا يسرع إليه إسراعه إلى تفضيل « أبى بكر » و « عمر » بل يمسك حيناً حتى يسأل ، ولا يجهر بها مباشرة ، جهره بعدم تفضيل « على » ؛ وهذا ما يجعلنا نميل إلى أن حادثة هذا السؤال قد كانت بعد سقوط الأموية الشرقية

ولا سيما بعد الذى محصناه من شأن رواة هذه الرواية الذين تصدّر بأسمائهم ،
وأنهم لم يكن فيهم ذو شأن فى المصر الأموى - ص ٣٤٣ -

وفى كل حال فإن هذا التفضيل لا يمر سهلاً على العباسيين وبخاصة
حين تقدر عاطفته ، نحو أموي الأندلس - على ما قدمنا - ؛ وليس هناك
ما يهون وقعه بعض الشيء ، إلا موقفه من « على » على النحو الذى جلاناه
لك . . على أنها فى أكبر الظن لم تكن على المنصور بخاصة ، على ما سنرى .

والحديث عن أموية « مالك » يتصل بحديث سفرجل « معاوية » ،
الذى تقدم القول عنه - ص ٣٢٨ - . ولا نمرص لما قيل فى توهين هذا الحديث
وإضعافه ، فهذه ليست مسألتنا هنا ، وإنما يعيننا تحديث « مالك » به حينئذ
نهى عنه من الرشيد ، واندفاعه إلى إقائه على ما مر - ص ٣٢٩ - ومعنى هذا
السلوك سياسياً . .

وقدر أن هذا التصرف ، مادام فى عهد الرشيد ، فقد كان بعد أن استوسق
أمر الأموية بالأندلس ، وربما كان بعد الذى عرف من رأى « مالك » فيهم
وتمنيه تزيين الحرم المذى بعدل رجلهم ، أو لعله كان بعد ما حمت الأموية مذهبه فى
الأندلس بالسيف ، وأغررت عليه بالمال ، على ما تقدم - ص ٣٤٧ وما بعدها - ؛
وصاحبنا فى مزاجه الحاد ، خلىق إزاء هذا بأن يندفع ، فلا يحترم التهى عن
التحديث ؛ ويأبى كتمان العلم ، ولا يبرح مكانه فى العرصة - كما قال - حتى

يحدث به - على ما يروى

وإذا ما ذكرت أن هذا الحادث ، إنما كان بعد محنته السياسية لعمد المنصور ، شعرت بما يبرر هذا الغضب ، ويميز هذا الاندفاع ، فإنه العلم وأمانته ، ثم هي الحياة وواقعها مع ذلك ، فالأموية تكرمه وتجله ، وتحتضن علمه ، وهؤلاء لا يفعلون من ذلك الشيء الكثير ، فلهم - رغم مجاملتهم له أحياناً - مذهبهم الفقهي الحنفي ، ينشرونه ويقربون رجاله ، ويلقونه بهم ، كما سمعت في حديث أبي يوسف وصحبه « الرشيد » ، في حجه ، ومناظرتة « مالك » بحضرته . . . ! ، فذلك وما إليه ، مما نميز به ، تفسير هذا الصنيع سياسياً ، من « مالك » بأنه اندفاع ، تحض عليه عاطفته نحو الأمويين . . . ولك في الأمر ما ترى . .

وأمويته هذه ، التي جنحنا إلى تبكيها وقوتها ، منذ سقوط دولتهم ، واعتساف الدولة الجديدة بأحيائهم وأمواتهم - ص ٣٤٥ - نزعة ليست سهلة التنفس في الحجاز ، مع الازورار عن « على » هذا الازورار ؛ ومع تقدير أن العلويين لم يكونوا يفعلون عن مجلس « مالك » - ص ٣٥٤ - ، وهم كما تعلم ، إنما يحدون في الحجاز متنفسهم ، يبعده عن مركز الدولة ، وكونه دار قومهم ، ومهد آبائهم ؛ فالشيخ محرج بين هذا الميل ، وهاتيك الظروف ، في معاملة العلويين بالحجاز ، والرواية تحدثنا عن سلوكه المحرج ، حين تصف مجلس

درسه ، وكيف كان يأذن للناس ، وعلى أى نظام كان يقع ذلك ، فيكون مما تقول فى هذا الشأن : « إن إذنه لطلبت .. رفع ستر ، فى اسطوانة ، فيدخل عليه ، وهو قاعد ، قد ميل رأسه ، حتى إذا أخذ الناس مجالسهم رفع رأسه ، فقال : السلام عليكم ؛ فحسبت - أى الراوى - أنه كان يفعل ذلك ، لئلا يقرب بعض الناس على بعض ، من العلوية أو الثمانية أو غيرهم ، فيعتقد عليه ذلك^(١) » ... فهو بهذا التصرف يخرج من اللائمة ! ! وهذا - فى غير بعد - صدق لما قالوا عنه من أنه : أشد الناس مداراة للناس .

ذلك هو سلوكه السياسى ، الذى أثرت فيه أمويته وعارضت العلوية حيناً ، والعباسية حيناً ، فكان التفسير فى كل ذلك ، مبني على المعروف من مزاجه وخلقه .

وأما العباسية وإيثاره طاعتها ، إذ الأمر أمرها ، فذلك سلوكه على ، لا مندوحة عنه لمن له مثل طبيعته ، وقد كانت - على ما نشر - طاعة على دخلة أموية ..

وهى - على كل حال - قادرة ، على أن تفسرنا شيئاً من سلوكه ، كراهيه فى تفضيل الصحابة ، وما هو من ذلك بسبيل ، فمنح نرى فى هذا التفضيل ، اتجاه الميل السياسى كما رأيت قريباً .

وإياه «مالك» المصر، على عدم تفضيل «علي» ورأيه غير المستقر في تفضيل «عثمان»، يتكاملان بآراء أخرى له في التفضيل، ينثرها مؤرخوه، في ثنايا أخباره؛ فقد رووا أنه قال: إمام الناس عندي، بعد عمر بن الخطاب، رضى الله عنه «زيد بن ثابت»، وإمام الناس بعد «زيد بن ثابت»، «عبد الله بن عمر»^(١).. وتتذكر مع هذا أن «زيد بن ثابت» يوم مات، قال عنه «أبو هريرة»: اليوم مات خير هذه الأمة، وعسى الله أن يجعل في «ابن عباس» منه خلفا.. «وابن عباس» قد كان من خواص تلاميذ «زيد بن ثابت»، حتى ذهب «زيد» ليركب يوما، فأمسك «ابن عباس» بالركاب، فقال: تنح يا بن عم رسول الله، قال: لا، هكذا يفعل بالعلماء والكبراء^(٢). فهل تجد بعداً في أن نشمر من هذا التفضيل، بما ينتهي فيه التقدير إلى «ابن عباس» أبي الخلفاء العباسيين، ولا سيما حين تذكر أنه وضع «لزيد» بعد «عمر»، وترك «لعثمان» جملة؟... أما أنه غير بعيد..

ثم «ابن عمر» إمام الناس الثاني عند «مالك» بعد «زيد»، وتعرف أنه كان يقرب «ابن عباس». ويقول: إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاك فمسح رأسك، وتفل في فيك، وقال: اللهم قمه في الدين وعلمه

(١) المصدر السابق ٢٠ و (خ)

(٢) ابن حجر: (الإصابة) ٣ / ٢٣ ط الحانجي

التأويل . . كما كان « ابن عمر » يقول : لقد أوتي « ابن عباس » علماً صدقاً .^(١)
فهل تجد بعداً ، في أن تشعر من هذا التفضيل ، بتقدير « لابن عباس » جد
الخلقاء ؟ ... أما إنه غير بعيد . .

وتمضى قدماً ، لتسمع من رأى « مالك » في هذا التفضيل . ما ورد في
إجابته « لأبي عاصم » النبيل ، إذ سئل . عن التقدمة في السلف ؟ فقال : « حمزة »
و« جعفر » . فقيل له : إنما نحن في العشرة - أى المبشرين بالجنة - ، فسكت ،
ثم قال : كان « مالك » يقدم « حمزة »^(٢) .. و« حمزة » - على ما ذكر - هو ابن
« عبد المطلب » ، أخو « العباس » بي الخلقاء ، فهل تجد بعداً ، في أن تشعر من هذا
التفضيل ، لغير المشرة ، بما ينتهى فيه التقدير ، إلى « ابن عباس » أصل أولئك
الخلقاء ؟ ... ليس ذلك - فيما أرى ... بعيداً ؛ ولو جاوزت هذا ، إلى قريب ،
فرايت هذا الاتجاه كله في التفضيل سلوكاً سياسياً خاصاً نحو العباسيين أولى
الأمر . لم تسرف في رأى ، على ما أقدر . .

وعلى ذكر « ابن عباس » ، وسلوك « مالك » مع العباسيين نقف عند ما لحظ ،
من عدم رواية « مالك » في [موطنه] عن « ابن عباس » « وعلى » ، وهو
ما نرى فيه المصادر المتأخرة ، غير متسقة المسلك ، ويتبين اختلافها عن المصادر

(١) ابن حجر : (الإصابة) ٤ / ٩١ ، ٩٢ ط الخانجي

(٢) عياض . (المدارك) ١ / ٢٨ ط (خ)

التقدمة؛ فإنك مثلاً تقرأ «السيوطي» أنه^(١) : قال الرشيد «مالك» لم نر في كتابك ذكر «لعل» و «ابن عباس» فقال : لم يكونا ببلدى ، ولم ألق رجالهما ؛ مع أن «السيوطي» نفسه ، يؤلف كتابه [إسعاف البيطا برجال الموطأ] في تراجم الرواة المذكورين في موطأ «مالك» فيذكر بينهم ، «عبد الله بن عباس» - ص ١٩٩ - ويذكر «علياً» بل عليّين : ابن «أبي طالب» ، «وزين العابدين على بن الحسين» - ص ٢٠٦ -^(٢) ، وهو صنيع يغنيننا عن تذكر «السيوطي» بما في الموطأ ، من مرويات أحصيناها «لعل» و «ابن عباس» .. ثم ترى «الزرقاني» في شرحه [لموطأ]^(٣) يورد النص السابق ، في كلام «السيوطي» بلفظه ، الذي قرأته ثم يقب بقله : فإن صح هذا فكأنه أراد ذكر أكثر كثيراً ، وإلا ففي الموطأ أحاديث عنهم !!

ولا نستطيع أن نترك هذادون الوقوف عنده ، لنسأل كيف يوفق الشيخ «الزرقاني» . هذا التوفيق تصحيحاً لكلام السائل ، غير مقدر أن الجيب وهو «مالك» نفسه قد سلم بما قاله السائل ، وعلل ما لحظه ، تعليلاً لا يدع معه مجالاً لتوفيق «الزرقاني» هذا ، إذ لم يكتف بقوله : لم يكونا ببلدى فيكون خروجهما إلى غير بلده مفسراً لقلة الرواية عنهما ، لا لدمهما تماماً !! ، بل عطف على ذلك أنه لم يلق رجالهما : وهذا لا يكون أثره إلا عدم الرواية عنهما

(١) تنوير الحوائك ١ / ٧ - وهو يزو هذا النقل إلى الخطيب عن أبي بكر برأبي زيد الزبيري ، ولم أمتد إلى أصله ١١
(٢) الإسعاف ملحقاً بطبعة تنوير الحوائك ومرفقاً مع الجزء الثالث منه
(٣) مقدمة شرح الموطأ ص ٩

تماماً ، لا قلها !!! ؛ وإذا اعترف المسؤل بما يقتضى عدم الرواية عنها تماماً ، فكيف يوفق الشيخ بقلة الذكر لها وعدم كثرتها !! .. ثم هذا التوفيق نفسه موضع مخالفة ، إذ يقيمه الشيخ على فرض وصف محذوف للذكر هو الكثرة فيكون معنى السؤال : لم نرى كتابك ذكرًا - أى ذكرًا كثيرًا - والقليل موجود !! مع أن الشيخ «الزرقاني» قفيه يعرف قول أصحاب أصول الفقه : أن النكرة في موضع ورد عليه النفي يلزمها العموم ، ضرورة أن انتفاء فرد مبهم لا يكون إلا بانتفاء جميع الأفراد^(١) .. فالمسؤل عنه عدم ورود ذكر مطلقاً «لابن عباس» و«على» ، وهذا ما فهم «مالك» وأجاب عنه بما يفيد أنه لم يذكرها مطلقاً في كتابه ، لأنه لم يلق رجالها ، فلم يرو عنها ؛ وذلك بعد ما قدم أنهما لم يكونا ببلده .

وهكذا الا تطمئن إلى صنيع السيوطي والزرقاني ، في نقلهما هذا السؤال ، ومخالفتهما الإجابة عنه ، على ما رويت منسوبة «لمالك» دون انتباه لما يترتب على ذلك ! .. فأحدهما يراده اسمي الرجلين في رجال الموطأ ، دون تقدير لتأثير هذا على الثقة برواية هذا السؤال وجوابه ! ! وثانيهما بتصديده للتوفيق ، مخالفاً أصولهم في فهم الكلام ، وغافلاً عن أن تسليم «مالك» بالإيراد ، والإجابة عنه بما هو تعليل لحصوله ، يدفع في وقوع هذا السؤال ، وإجابة «مالك» عنه بهذه الإجابة ! ! وكل أولئك يهين لنا اتهام هذا الخبر ، على ما يورده به أولئك الشيخان المتأخران

(١) ابن الحاجب - مع شرح المغد وحاشيتي السعد والسيد ٢ / ١٠٢ ط بولاق

ونعنى فننظر فى رواية « عياض » فى [الترتيب] وهو من هو أصالة فى الحديث عن « مالك » ، ففراء يعرض لذكر « على » مرتين إحداهما مع « ابن عباس » ، وثانيتها مع « العباس » ، « وعبد الله » ابنه ؛ وليس فى المرتين ماهو سؤال من « الرشيد » عن عدم ذكره « عليا » « وابن عباس » فى كتابه ! بل إحداهما ^(١) كانت سؤالا من « المنصور » عن رأى « على » « وابن عباس » .. إذ قدّم « أبو جعفر » ودخل عليه الناس مسلمين ، ودخل عليهم « مالك » . فقال له « أبو جعفر » : هاهنا يا أبا عبد الله ! لم تركتم قول « على » « وابن عباس » ، وأخذتم يقول « ابن عمر » ؟ ... فقال « مالك » لأنه آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فليس السؤال من « الرشيد » ! وليس سؤالا عما فى كتابه ، بل هو - فيما يبدو - سؤال عن منهجه الفقهي .. وثانية روايتي « عياض » ، كانت فى حضرة « الرشيد » حقاً ، ولكن لم يكن الكلام منه ، بل هى مداعبة سياامية لمالك ، تنسب إلى « أبى يوسف » ، فى مجلس مناظرة ، بينه وبين « مالك » ، قال فيه « مالك » « لأبى يوسف » ، ما سمعنا بعضه فى الحديث عن مزاج « مالك » وحديثه - ص ٢٧٦ ، ٧٧ - . . والتفت « أبو يوسف » إلى « هرون » ، فقال : يا أمير المؤمنين « أبو عبد الله » ، لا يحدث عن آباء أمير المؤمنين ، « العباس »

« وعبد الله » و « علي » ، وإنما يحدث عن « معاوية » و « مروان » ، و « ابنه » قد جعل أحاديثهم سنناً ؛ قال : و « مالك » ساكت ؛ فقال : « المفيرة بن عبد الرحمن » صاحب « مالك » - ت ١٨٦ هـ - : يأذن لي أمير المؤمنين في الكلام ؟ ؛ قال : تكلم . قال : إن « أبا عبد الله » ، يحدث عن آباء أمير المؤمنين ، « العباس » ، وعن ابنه ، وعن بنى أعمامه ، « علي » وأولاده ؛ وعن أعطاف أمير المؤمنين « مروان » ، « ومعاوية » وابنه ؛ ولا يحدث عن فلان الفلاس ، ولا عن فلان القتات ، ولا عن فلان صاحب الشعبي . وهؤلاء معروفون ، لاشك فيهم ، يعني الذين يروى « مالك » عنهم ، فنكس « أبو يوسف » رأسه وسكت ، فقام إليه « مالك » فقال يا أمير المؤمنين ، قد حضرتني العلة ، التي ذكرتها له ، « وأبو يوسف » رجل بطل ؛ ومن علم أن الزمان يفنى ، والموت يأتي ، يكون عمله بخلاف عمل « أبي يوسف ^(١) »

فليس « للرشيذ » سؤال : ولا الحديث عن كتاب « مالك » بل هو إغراء من « أبي يوسف » « للرشيذ » ، بنزعة « مالك » السياسية ، مصورة في إقباله على من يروى عنهم ... وهو ما يتفق مع ما صدرنا به هذا القول ، في سلوك « مالك » مع العباسية ، إذ تعتبر الرواية شاهداً على الميل وعلامة على

(١) عياس : المدارك ورقة ٢٨ و (خ)

الانتهام ؛ وذلك يدل من قرب ، على أن أموية « مالك » كانت موضع تنبه من أهل عصره ، يحدث عنه مثل هذه القولة « لأبي يوسف » ؛ ولقد يكون في سكوت « مالك » عن الرد عليها ، ما يُشَمُّ منه ، قليلاً أو كثيراً ، أنه ظنين في هذا الميل .

وجلة الأمر أننا نستطيع القول بأن رواية « مالك » مظهر ليله إلى الأمويين ، وانصرافه عن العباسيين ، فيما فهم أهل عصره عنه ، وإن لم يصح في قرب ، أنه لحظ عليه ، ترك « ابن عباس » ، و « على » وعدم الأخذ عنهم في موطنه ، لما ينفى ذلك من ورود مرويات له عنهم فعلاً ، وذكركم بين رجاله ، عند من ألقوا في ذلك ، ولما يفهم من رد « المغيرة » صاحبه بأنه روى عنهم .. وإذا تذكرنا أن كتاب الموطأ ، قد دون بطلب العباسيين ، ودون في عصر العباسيين - على ما سئرى - . ثم ذكرنا شخصية الشيخ المسألة ، استطعنا أن نقطع بأن السلوك السياسي ، لصاحب هذه الشخصية ، لا ينتهى إلى إهمال الرواية ، عن « عبد الله بن عباس » بخاصة ، بل لا يتيسر - في سهولة - قبول القول ، برده على « الرشيد » - أو من سأل - عن عدم ورود ذكر « لابن عباس » ، في كتابه ، هذا الرد ، بأنهما ليسا في بلده ! ولم يلق رجالهما !!

والحديث عن العباسية وطاعتها المدخولة ، ينتهى بنا ، إلى أمر « محمد الشبه » .

المعروف بالنفس الزكية ، وقد تحدثنا قبل الآن عن عمل « مالك » معه غير مرة - انظر ص ١٣٥ ، ٣٣٩ - ؛ ومهما يكن رأى فى هذا العمل من الشيخ ، فإنه فى كل حال قلة المخالفة ، وذروة المشاقة ، التى وصل إليها سلوك « مالك » السياسى ، مع العباسيين ؛ وما نعرض له هنا ، إلا من حيث دلالاته ، على ما فى طاعته لهم ، من دجلة وكدره . . أما تفسير هذا الصنيع منه ، فندعه إلى ما بعد حديثنا عن :

أمره مع العلويين : وقد عرفنا انحرافه المطرد عنهم - ص ٣٥٣ وما بعدها - ،

ورأيناه فى مجلسه للدرس يخرج من التبعة ، التى تعرضه لها ، كثرتهم بالمدينة ، وأنهم لا يغفلون عن مجلسه ، بالطريقة المدارية التى وصفناها ، بل وصفها الرواية القديمة نفسها وعلاقتها - ص ٣٦١ - .

والمدينة مقام « على » أكثر حياته ، وعلمه بها ، « فمالك » من هنا يروى عنه ، فى [الموطأ] كما سمعنا ، وكما نقرأ ذلك فى الكتاب ، بمواضع متعددة تتبعناها ، ولكننا لا نتكثر هنا بالإشارة إلى صفحاتها .

ونقدر وراء ذلك ، عند الحديث عن أمره مع العلويين ، أنه كما عرفنا سابقاً ، قد اتصل « بجعفر الصادق » ، اتصال تلميذ بأستاذ - ص ٩١ -

تفتحان منافذ للترديد المتأمل ، في سلوك الشيخ ؛ ثم في عمل الحياة السياسية ، وأثرها على العلم والطاء ، ولا سيما هذا الفقه ..

وأولى هاتين القالتين : أن « أبا حنيفة » ، و « مالكا » كانا من تلامذة « جعفر الصادق » ، ولأجل ذلك كانت بنو العباس لا تحترهما^(١) .

ولا يمد في شيء من هذا ، بعد الذي عرفناه ، من عدم صفاء علاقة « مالك » بالعباسيين .

وأما المقالة الثانية ، من أقوال الشيعة^(٢) فهي : « أن « الصادق » اجتمع عليه أربعة آلاف راوٍ ، يأخذون عنه العلم فخاف « المنصور » ميل « الناس إليه ، وأخذ الملك منه ، فأمر « أبا حنيفة » و « مالكا » باعتزال « الصادق » وإحداث مذاهب غير مذهبه ، وعملا فيها بالرأى ، والاستحسان « والقياس ، والاجتهاد ، ثم تابعهما « الشافعي » و « أحمد بن حنبل » واستقرت مذاهب السنة في الفروع ، على هذه الأربعة مذاهب [كذا] « و بقيت الشيعة الإمامية ، غير المذهب الذي كان عليه النبي والصحابة « والتابعون » .

وهو قول متهم ، لا نفخ عند أصل اتهامه هذا وقيمته التاريخية ، فليس

(١) محمد باقر : (روضات الجنات) ٤ / ١٤٤ ط ليران

(٢) محمد باقر : (روضات الجنات) ٤ / ٢٢٤

ذلك علمنا الأول ، ولكننا نكتفى بأن نسأل ، ألهذا القول أصل ما ؟ وهل يمكن أن يتصل بطلب العباسيين - « المنصور » منهم أو غيره - من « مالك » توحيد العلم ؟ وهل . . وهل . . وما نجيب عن شيء من هذه الأسئلة هنا أيضاً ، وبحسبنا أن نضم ، تحت عين القارئ ، ظواهر خفيفة ، لتيارات خفية ، تصطبغ بها الحياة ، تحت هدوء الروايات النقية ، في حياة الفقهاء ، ووراء المرض الوداع الساذج ، لتاريخ السياسة والفقهاء جميعاً . . ومن هذه الإشارات الخفيفة وغيرها ، نرى أن السلوك السياسي لصاحبنا ، كانت تتجاوزه قوى عنيفة ، لا تنهد لمنهها ، إلا أعصاب قوية ، ومزاج هادئ رزين . . وفي هذه التيارات المشتجرة ، يلتقي « مالك » « الصادق » يأخذ عنه ، ويعترف عن العلوية ، ولا يفضل « عليا » ، ويتمنى عدل الرواية أن يزين الحرم ، وتنسق صلته بالفارين إلى الأندلس منهم ، ويجبرون على مذهبه ، ويثرون به ، وهو في المشرق يطيع العباسية ، ويدور في فلكها ، ويمتحن بخلفائها ، و . . ١١٩٩ !!

وهذه التيارات المتدافعة المتجاذبة ، هي التي تفسر لك سلوكه في خرجة « محمد » النفس الزكية ، بالمدينة . . . فالشكوى من ظلم العباسيين تضح بها الأرجاء ، وتردها الأجواء ، وعسفهم بالأموية أمواتاً وأحياء يمتد ، تأصيلاً للملكهم ، وهم يأخذون الناس منذ الدعوة وفي الدولة بشدة ، شعارها : اقتل ،

ثم اقتل، ثم اقتل ؛ وإن استطعت ألا تدع بخراسان من يتكلم العربية فافعل .
 -ص ٢٠٢- و .. و .. ثم الحجازيون في بيثة عربية ، قرشية ، هاشمية ،
 والعلويون دعاة إلى الحق ، مقاومون الظلم الاجتماعي ؛ و « محمد الشبه »
 شخصية دينية محببة ، قوية الإشعاع ، و « المنصور » نفسه ، قد كان هو
 والسفاح ، من دعاة « محمد » هذا في خلافة الأمويين ^(١) ؛ .. وأضف إلى
 هذا كله ، أن خرجته بالحجاز ، متصلة بخرجة أخيه في العراق ، فهي حال
 مطعمة مرجوة ، فيها كل ما سمعت من الظروف والملابسات ، فإذا استفتي
 « مالك » في الخروج على العباسية ، في هذه الأحوال ، ومع هذه الاعتبارات
 كلها ، وقيل هذا كله ، أن العلم أمانة ، رأيت « مالكاً » يشهد هذا كله ،
 فيفتي ؛ بل قيل يبحث على الخروج ^(٢) .. لكنه يقف عند هذا الحد لا يجاوزه فيخرج
 الناس يقتلون ، ويلزم « مالك » بيته !! وهل رأيت - بعد الذي مضى من تفصيل -
 أن هاتيك الشخصية تسعف على أكثر من هذا ؟ .. إنك لتراه في غير ذلك
 الموقف ، بعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ممن لا يطاع عملاً غير
 صائب -ص ٣٠٥- كما ستره ينصح بعدم الخروج ، لأن في الخروج فساداً
 أكثر من الظلم ؛ وقد رأيت من مزاجه وسلوكه العملي في الحياة ما رأيت
 يوماًم بعضه بعضاً ، ولا يبعد بك كثيراً عن مثل هذا الرأي .. فالفكرة

(١) ابن العماد : (شذرات الذهب) ١ / ٢١٣

(٢) المصدر السابق ٢١٤

متصلة الأول بالآخر ، والشخصية واحدة ، والأمر متسق . . وليس في عمل الشيخ دلالة على علوية متعصبة ، ولا على شيعة معتدلة !! وإذا ما كنا في الحديث عن بيئة المدينة السياسية ، قد أشرنا - في إجمال - إلى ما يفسر عمله ، من أمر هذه البيئة ، وأنها محدودة النشاط السياسى ، قليلة العناية بنصرة ناحية حزبية ، أو الصمود لذلك ، فإننا هنا في موضع التفصيل لهذا التفسير ، نكمل الأول بالآخر ، ونربط هذا بذاك ، فنرى من سلوك الشيخ السياسى ، بعد الذى رأينا من مزاجه وشخصيته ، ما نرد إليه هذا التفسير التفصيلى ، فيكون الرجل قد ساير البيئة ، والبيئة قد صنعت الرجل ، سنة الله التى فطر الناس عليها .

وقد رأيت أننا فى هذا التفسير المفصل ، المردود إلى مزاج الشيخ ، وخلق ، وسلوكه ، وشخصيته ، لم تتأثم كبير تأثم ، من فهم ذلك كله ، فهما فطرياً بشرياً ، لا يخدع عنه اختلاف الدلالات ، ولا اشتباه الظواهر ، إذ كشفنا لك قبل ذلك كله ، عما هناك من تيارات متدافعة ، وعوامل متعارضة ، وقوى متجاذبة ، تفعل بالبشرية دائماً فعلها المقضى ، وترك فيها أثرها الفطرى . . وقد عالتك قبل أنى إنما أسعى لأجلوك بشرية هؤلاء المترجمين ، كما برأها باريها ، وكما أراد لها أن تكون فى الحياة سيرتها ؛ لها ما لها ، وعليها ما عليها ، وأنت بكل منهما متفهم ، مستفيد ، متبين ، مطمئن

غير مستهوى ، ولا مخدوع ، ولا مسخر ، ولا مغلوب العقل أو الوجدان ، في فهم أولئك الناس وتقديرهم .

والثمن كان في النفس ، من هذا أو بعضه شيء ، فستمحوه - فيما أرجو - للنظرة إلى الجولة الأخيرة ، من السلوك السياسي ؛ وهي مدافعة الظلم ومقاومته . ولذا نقف وقفة غير قصيرة ، لنقول كلمة ، عن :

مالك والخروج على الجور : ولعلك قد شعرت ، أنى أكثر عليك

وأطيل ، منذ بدأ الحديث ، عن واجب العالم في أمته ، ومنزلة عالم الدين في الحياة ، ومكانه في نظام الحكم لتلك العهود ؛ ولا عجب ، فالمسألة عظيمة الأهمية الحيوية ، جليلة الخطر الاجتماعي ، منذ مطلع التاريخ إلى اليوم ، فهي أهل لهذا الإكثار ، خليفة بتلك الإطالة ... ولقد بدا أثر هذه الصفة الدينية في حياة الجموع الآدمية ، وصور حكوماتها ، في أى درجة من مدارج الحضارة ، من أبسط صورها إلى أعقد تلك النظم ؛ وفزع الناس إلى الدين ، يسألونه الرأى ، فيما يقبلون ويرفضون ، من ألوان الحكم وأعماط السلطان ، في مشارق الأرض ومغاربها ، وقديم الأزمنة ومحدثها ، وما تزال حتى الساعة ، ترى أحزاباً سياسية عصرية ، تنسم بهذه السمة الدينية ، كما ترى جماعات وهيئات تتلون هذا اللون ، وتصطبغ تلك الصبغة ، .. وكما ترى صنوفاً من الحكومات تستند إلى هذا السلطان وتعتمد على ذلك الشعور .. فلا عجب والحال على ما وصفت لك ، ونحن نحاول الترجمة المحررة ، لرجل من أولئك الرجال ،

ذوى الإمامة الدينية ، أن نستشف دخائل نفسه ، ونفوس أنداده ، من أهل هذا العصر ، المجتهد المتفقه ، وأن نستقصى ميولهم ورغباتهم ، فى هذا الشأن ، لتنتههم آراءهم ومذاهبهم ، عن تلك الحقوق المقدسة ، والواجبات الكريمة ؛ ومدار تفكيرهم فى تلك القضايا الكبرى ، ومدى الطاقة العقلية والنفسية ، لأولئك الرجال ، ويثباتهم المعنوية ، فى تلك المهود ، وأين يحملون الكرامة الإنسانية ، بل كيف يشعرون بها ، وماذا يحملون ، ويشيرون على الناس أن يحملوا ، فى سبيل حمايتها ، والدود عنها . . فذلك كلها كبريات من المشكلات لا نزال نجد اليوم من الناس ، من يلتمس التوجيه فيها ، من أقوالهم ، ويتغنى القدوة فى سلوكهم ، ويستمد الأصل الأكبر من تفكيرهم . . وأنت تحس مى - ولا ندرى إلى متى تظل الدنيا تحس - بأثرهم وأثر أشباه لهم ، فى حياتنا وحياة قومنا ، وغيرهم من جماعات ، تطمح إلى العزة ، وترنو إلى الكرامة ، وهى على أهبة الاستعداد الأكل ، لأن تبذل فى سبيل ذلك كل نفيس مضنون به ، وكل غال يحرص عليه .

والأمر فى هذا الخروج على الجور ، وكيف يلقاه المظلومون ، ذو جانبيين : نظرى ، وعلى ؛ فالنظرى هو وجه رأيهم ومنهج تفكيرهم ، وما قرروا لذلك من أصل ، وأثبتوا له من أساس ، وأين يقع هذا من تفكير الدنيا بعدهم ، وتطورها فيما تلا أزمانهم ، وهل فى أسسهم وأصولهم طلبة اليوم وحاجته ؟ أو هى تقصر عن ذلك وتموت ؟ . .

وأما الجانب العملي ، فهو حديث التاريخ عن فعلهم ، وحكمه - في نزاهة -
على صنيعهم ، بعد أن يحقق الرواية عما فعلوا وتركوا ، ويفهم هذا الفعل والتترك
خهما صحيحاً مبصراً ، ناقداً مدققاً .

وفي الحق أن ليس موضع القول النظري ، والبحث العملي ، عن رأيهم
في أصل الحق ، ومدى الواجب ، هو ما نعرض له هنا ، من أمر
صاحبنا الإمام ؛ بل المسألة من كبريات مسائل الدرسين : الكلامي ،
والفقهى في الإسلام ، والجولات فيها بعيدة الأفق ، فسيحة الأنحاء . لا تحملها
الترجمة الفردية ، مهما تكن الأناة والصبر . . لكن ما ذا نفعل والترجمة
المصوّرة الفاحصة الناقدة ، لأحد أبطال ذلك المعان ، لن تهتدى لدقيق
التصوير ، ولا صحيح الفحص ، وسليم التقدير ، إلا بعد أن تنتهى ، في ذلك
ومثله ، إلى رأى ، وتطمئن في المصير والشخص ، من هذا الجانب إلى حكم
وإلا فبأى ميزان تزن ، وبأى مقياس تقدر ، وعلى أى نظام من الفكر تصدر
حكمها ، وتعطى تقويمها ؟ ! ! !

ومن هنا ما أشرت إلى ذلك الجانب النظري ، وما أحاوله ، من مساس
ذلك الجانب ، مساً شاملاً وافياً ، وهو مع ذلك مجمل مركز ، عن جملة التفكير
الإسلامي في هذه الناحية ؛ وأقول الإسلامي في إطلاق واتساع لأن هذا المصير
وما حوله ، هو الذى اقتحم الطريق ، وأقام العالم ، ونصب المنارات ، وأحسب

أنك تجد حياة الأئمة المتبوعين بل غير المتبوعين أيضاً ، قد اشتملها القرنان الثانى والثالث من الهجرة ، فترأى فيهما أولئك الأعلام ، أو ربطت بينهما أواصر التأثير والتلقى ؛ كما تقررت فى هذا العهد ، أو عرفت فى تلك الحقبة ، آراء الطوائف ومقالات النحل ؛ وهى الفترة التى يستأثر بغير القليل من سنيها صاحبنا الذى نترجم له .

ولا ننسى ، أن ما يعيننا هنا ، إنما هو أصول الحقوق والواجبات ، للأفراد فى الجماعة ، وللجماعة على الأفراد : للمحكومين عند الحاكمين ، وللاحكامين على المحكومين ، نريد لنضبط فيها الأصل ، ونصور الوجهة ، بذلك المساس .
المجمل المركز ، الذى هو نتاج درس وتفكير ، نأمل أن يكون أكثر كثيراً مما يبدو فى هذا الأداء والتعبير ؛ إذ نحاول استخراجها ، من متفرق الآراء فى الموضوع قاصدين إلى دلالتها على نظرات القوم فى تلك الحقوق والواجبات ، لا إلى تفصيلها ، ولا الاستدلال لها ، ولا ما حول ذلك ، مما قد يشغل به دارسها ، لا يعمد عمداً إلى ما نطلبه من تلك الدلالة ، وذلك التعبير الاجتماعى الخاص ، المترجم عن روح فهمهم للإسلام ، ومدى إدراكهم لتلك الأصول فى دعوته ودولته ، وما أعانتهم عليه ثقافتهم ، إذ ذاك وما ارتقت بهم إليه حضارتهم السياسية ، والعلمية ، والخلقية التى أسعف عليها دهرهم ، ووات أيامهم ؛

وإليك من آراء الأفراد والفرق ما نشيم منه تلك الأصول الكبرى والأسس العامة .

وقد اتفقوا - إلا من لا أثر لخلافه وهم النجدات من الخوارج ^(١) - على ضرورة وجود الحاكم : ثم كان الحكم في جلة تفكيرهم فرداً يمثل الأمة فيه واحد في كل حال ؛ فنقدم أنه يمثلها واحد حاكم فلا تتم الأمور إلا بالاسناد إلى واحد ، فاضل ، عالم ، حسن انسياسة ، قوى الإنفاذ ^(٢) .

ولا يتمدد هذا الحاكم ؛ فلا يجوز كون إمامين في وقت واحد في العالم ، ولا يجوز إلا إمام واحد . . . والمخالف في ذلك عندهم ، ممن لا خطر لخلافه وهو ابن « كرام السجستاني » « وأبو الصباح السمرقندي » ^(٣) !

ومن الواحدية في تمثيل الأمة ، أن واحداً يمثلها في الإلقاء بالسلطة إلى الحاكم الفرد أيضاً ، وتجب على الناس طاعة هذا الفرد ببيعة هذا الواحد ، فإذا مات الإمام وقد عهد لغيره فعهده ملزم ، وما هو إلا واحد ؛ وإن لم يعهد إلى إنسان بعده ، فوثب رجل يصلح للإمامة فبايعه واحد ، فأكثر ، ثم قام آخر يرازعه ، ولو بطرفة عين ، بعده ، فالحق حق الأول ، سواء أ كان الثاني أفضل منه أم مثله ، أو دونه ^(٤) .

(١) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والحل ط مصر سنة ١٣١٧ هـ ج ٤ ص ٨٧

(٢) الكتاب السابق في الموضوع نفسه .

(٣) الكتاب السابق ج ٤ ص ٨٨

(٤) الكتاب السابق ج ٤ ص ١٧٠

ومن الواحدية في تمثيل الأمة أيضاً ، أن واحداً يكفي لاسترداد السلطة من الحاكم الواحد ، وينقض بيعته هذا الواحد فقط : فإذا ظهر من الحاكم منكر ، فقام واحد يريد دفعه لزمت معاونة هذا الواحد ، ولا يجوز التأخر عنه لأن ذلك معاونة على الإثم والدوان^(١) ،

وتنظر في مسؤولية هذا الحاكم الفردى ، الذى يقلده السلطة فرد ، وينزعها عنه فرد ، ويتحمل هو عبئها فرداً ، فتجدها مسئولية خلقية فحسب ، وجدانية ضميرية ، إذ هى دينية ، تقوم على الشورى القلبي ، ومراقبة الله ، وتنتهى إلى حساب الله عليها يوم الدين ، ولا يترتب عليها شيء من الجزاء الدنيوى ، والمحاسبة القانونية النظامية ، إلا هذا الذى سممت ، من أنه إذا ظهر من الحاكم منكر يقوم واحد لدفعه ، وتلزم معاونته ، فكان الثورة هى المرحلة الأولى والأخيرة ، فى إصلاح الحاكم ، وليست تلك الثورة يسيرة ولا هينة ، ولا يتيسر دائماً وجود هذا الفرد المتصدى لدفع المنكر ، وأشق من هذا أن يكون واثباً ثائراً ، يصارع هذا الحاكم ذا السلطان ... ثم هذا المنكر الذى تناط به الثورة مما يختلف فى شأنه ، ويصعب الاتفاق فيه على التقدير أحياناً ، والادعاء فيه والاستهواء قريب مستطاع ، لكل لبق خلاب مؤثر على الجماهير ؛ وما أيسر ذلك فى عقول الجماعات ... على أنك من هذه الأصول العامة تقدر

ما كثرت إشارتنا إليه من خطر ذوى الصفة الدينية ، علمية أو عملية ، في هذا المجتمع !!

وتذكر في هذا المجال الشورى ، وأمر القرآن بها ، في قوله « وشاورهم في الأمر » وتلمس أثر هذا في حديثهم النظامي ، ولكنك لا تسكاد تجد لها مجالاً عملياً تديرياً .. بل ستجد منها ما تجد ، على أنه ضرب من الموعظة في أسلوب حكيم ، أو نصيحة سياسية ، لا في بحث فقهي أو كلامي ، يقرر من أمرها شيئاً ، أو يجعل لها مكاناً في نظام الحكم ... فهم يقررون على كافة الأمة تفويض الأمور العامة إلى الحاكم الواحد ، من غير افتيات عليه ، ولا معارضة له ، ليقوم بما وكل إليه ، من وجوه المصالح وتدير الأعمال ؛ كما يعدون ما يلزمه من الأمور العامة ، محصوراً في عشرة أشياء : هي حفظ الدين ، وتنفيذ الأحكام ، وحماية البيضة ، وإقامة الحدود ، وتحصين الثغور ، وجهاد من عاند الإسلام ؛ وجباية الفئى والصدقات ؛ وتقدير الأعطيات ، واستكفاء الأمناء ؛ وتسيين الفصحاء ومباشرة الأمور بنفسه^(١) . وكذلك لا تجده ملزماً بشيء من الشورى إلا

(١) الماوردى : (الأحكام السلطانية) ط الخانجي سنة ١٤٢٧ هـ من ١٢ ، ١٣ ... وإلى إذ أقرر إن الأصل عندم هو الفردية لا أنسى أن جبهة القوم من الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة تقول : إن الإمامة لا تنفد بأقل من خمسة أشخاص ؛ إذ أقدر أنهم يرفضون القول بتوقف انعقادها على جبهة أهل الحل والعقد من كل بلد ، كما أقدر أن من أقوالهم انعقادها بواحد ، لأنه حكم وحكم واحد نافذ - الأحكام السلطانية من ه وهذا الجوكاف لتقرير الفردية ، ولو كان العدد المشترك عدداً أصابع اليد الواحدة !!

ما سمعت من تعيين الألفاء لمباشرة الأعمال . وهو صاحب رأى الفرد ،
فى تقدير كفايتهم ، واختيارهم ١١

وهكذا ترى أن هذه الأصول الكبرى ، للنظام الأساسى ، كما استطاعته
حياتهم ، أو كما استطاعته الحياة بهم ، فى هذا العصر ، تؤصل للحكم الفردى ، بل
الفردى غير الشورى ، ؛ وتجعل هذا اللون من الحكم يترك آثاراً واضحة ،
فى مظاهر وجودهم المختلفة ، من علمية ، وفنية ، وعملية ، وخلقية ، وما إليها
وهى آثار تلمسها فى مناسباتها ومواطنها ..

ونظرتهم هذه إلى الحاكم الفردى ، وسلطته ، والمصدر الذى يطلقها منه ،
ومدى مسئوليته ، وما إلى ذلك مما له صداه ، فى تكوين رأى عن مقاومة
الجور بالقوة ، والصمود لذلك ، فترى ظواهر للإشفاق من هذا فى نهوض
الناهضين ، بل ترى ظواهر للإشفاق من هذه المقاومة الفعلية للجور ، فى
تفكير المفكرين ، حين يتحدثون عن الحكم الشرعى فيه ، فتجد قدماء
الصحابه « كسعد بن أبى وقاص » ، « وأسامة بن زيد » ، « وابن عمر » ،
« ومحمد بن مسلمة » ، وغيرهم ؛ كما تجد من بعد هؤلاء الصحابة ، من أئمة
الفقهاء « كابن حنبل » وكذلك الروافض كلهم ، يقولون : إن النهى عن
المنكر ، ودفع الظلم ، إما يكون بالقلب فقط ، أو باللسان ، إن قدر على

ذلك ؛ ولا يكون ذلك النهى عن المنكر ، ودفع الظلم باليد ، ولا بسل السيوف

ووضع السلاح أصلاً ؛ إلا أن يكون إمام عدل ، قام عليه فاسق ، فيجب سل

السيوف مع الإمام العدل ، وتخص الروافض وجوب سل السيوف بحالة ما إذا

خرج الناطق بالحق ... فيجب ذلك في نصرته ، وإلا فلا .

وبهذا سلت السيوف لتثبيت مركز الإمام ، ولم تسل لنهيه عن المنكر ودفع الظلم أصلاً .. وما أيسر أن يستطيع صاحب الأمر الفعلي المباشر للسلطة ، أن يكتسب الاقتناع منهم ، بأن الخارج عليه فاسق فتسل السيوف لمقاومته ، ونصرة الإمام العدل القائم بالحكم فعلاً !!

ويعضى أصحاب هذا الرأي في القعود ، إلى أبعد من هذا الاستسلام ، فيقررون أن تضرب الظهور ، ويؤخذ المال ، ولا مقاومة ؛ وفي بعض ما يروون من

الحديث تأييد لذلك مثل : « فَإِنْ خَشِيتَ أَنْ يَهْرِكَ شَعَاعُ السَّيْفِ فَاطْرَحْ ثَوْبَكَ عَلَى وَجْهِكَ ، وَقُلْ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ، فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ... وَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولِ وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلِ ^(١) » .. وما أشبه ذلك مما يحتاج به هؤلاء المستسلمون المستكينون !!

وما أحسبك إلا قد تجهمت بل امتعضت ، من أن يكون هذا الإسلام ، بحيويته ، وبحرية بيئته ، قد نظر هذه النظرة الذليلة ، إلى الكرامة الإنسانية والحرمة الآدمية ؛ وجعل ذلك الإنسان ، الذي أسجده الملائكة مهدر الشخصية في كيانه ، وعرضه ، وماله ، حتى يضرب ظهره ، ويؤخذ ماله ، فلا يحرك ساكناً ويغطي وجهه حتى لا يبهره شعاع سيف ظالمه ومُذله . . !!!

وإنك لحق إذ تنكر ذلك إنكاراً صارماً ، وتأفقه أشقة شهمة ، شق
 بقول القرآن الكريم: « ولقد كرّمنا بني آدم . » وقوله: « ولله العزة ولرسوله
 وللمؤمنين » ... ولكن هكذا كان الذي سمعت بعض ما حاك بصدور نفر
 من المتحدثين ، عن نظرة الإسلام إلى الحقوق الكبرى والنظم العامة !!
 وتلتبس في ذلك التراث الإسلامي . آثار فهم لروح الحرية الأيية ،
 والإنسانية المكرمة في الإسلام ، يكون أنبل من ذلك الفهم المستسلم ، فتجد
 طوائف من أهل السنة ، وجميع المعتزلة ، وجميع الخوارج ، والزيدية . يقررون
 أن سل السيوف ، في الأمر بالمعروف ، والهي عن المنكر ، واجب ، إذا لم
 يمكن دفع المنكر إلا بالسلاح . . ومن احتاط من هؤلاء الأباة قال : تفرض
 تلك المقاومة بالقوة ، إذا كان أهل الحق في عصابة ، يمكنهم الدفع ، ولا
 يئسسون من الظفر ؛ فإن كانوا في عدد قليل أو ضعيف ، لا يرجون لقاتهم
 أو ضعفهم ، ظفراً ، فهم في سعة من ترك التغيير باليد ،

وهذا القول المعتز بكرامته هو الذي يمزوه « ابن حزم » إلى « علي بن
 أبي طالب » ومن معه من الصحابة ؛ وأم المؤمنين « عائشة » و « طلحة »
 و « الزبير » ومن معهم من الصحابة ؛ و « معاوية » و « عمرو » ،
 و « النعمان بن بشير » ، ومن معهم من الصحابة ؛ ويمضى فيعد من الصحابة
 والتابعين ، وتابعيهم ، ومن بعدهم من أهل القرنين الأول والثاني ، كل من
 كان صاحب نشاط سياسي ، قاوم به فكرة ، أو ناصر أخرى بالسيف ؛

كما ترى في المجموعات السياسية من الصحابة ، الذين قدمنا ذكرهم : « كملی »
وحزبه ؛ و « عائشة » وحزبها ، و « طلحة » و « الزبير » وحزبهما ،
و « معاوية » و « عمرو » وحزبهما ؛ ممن خفلت صحف التاريخ بوصف
نشاطهم السياسی ، وجهادهم الحربی فی سبيله ، مهما يكن الأثر الذي خلفه
ذلك النشاط فی حياة الإسلام ، ومهما تكن الأسباب البشرية التي هاجته
ودفعت إليه ... ويبدو أثر هؤلاء السابقين فی تفكير من تلاهم من الأئمة ،
فتمرف لهم الفتوى الفقهية بهذا الخروج النشاط ، والقتال المناضل عن فكرة ،
ومع حزب . . ويمد منهم « ابن حزم » « أبا حنيفة » ، و « مالكا » ،
و « الشافعي » ، و « داود الظاهري » ، و « الحسن بن حي » ،
و « شريكا » ، كما ينسب ذلك الرأي الأبى ، لكل قديم وحديث - إلى عصره -
قد نطق بذلك ، وسجله في فتواه الفقهية ، أو بفعله المناضل إذ سل سيفه . . ثم
يتقدم « ابن حزم » في الاحتجاج لذلك ، فيسمعك من الحجاج ما ترن أصداءه
المجلجلة في نفسك ، ويقرع جرسه المدوي مواضع النبل من حسك ، فتنتصت
له في إقبال ، كأن الرجل قائم بين يديك يخطبك ، في أداء مؤثر ، وإلقاء
مثير . . وأمتعك هنا ببعض ما استمتعت به من ذلك ، تاركاً لك الاستزادة

من هذه التهمة بما أورده صاحب اللسان المصلى، كسيف «الحججاج» في موضعه من كتابه (الفصل^(١)).

وهو يبدأ فيحطم شُبّه المسلمين واحدة واحدة ، مينا أن من يسلّم ماله للأخذ ظلماً ، وظهره للضارب ظلماً ، وهو يقدر على الامتناع من ذلك ، بأى وجه أمكنه ، فإنما يماون ظلاله على الإثم والعدوان ؛ وهذا حرام بنص القرآن ، ولقوله عليه السلام : « من قُتل دون ماله فهو شهيد ، والمقتول دون دينه شهيد ، والمقتول دون مظلمته شهيد » ؛ وأما ما وجد من أثر فى النهى عن القتال، فهو لما كان عليه الحال أول الإسلام، بلا شك؛ وقد نسخ؛ وقد جاء عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أن سائلاً سأله ، عن طلب منه ماله بغير حق ؟ . فقال عليه السلام : لا تعطه . قال : فإن قاتلتى ؟ قال : قاتله ؛ قال : فإن قتلته ؟ قال : إلى النار ؛ قال : فإن قتلنى ؟ ، قال : فأنت فى الجنة ... أو كلاماً هذا معناه ، . . حتى يقول « ابن حزم » مجيلاً الأمر ، ما نصه : والواجب ، إن وقع شيء من الجور - وإن قل - أن يكلم الإمام فى ذلك ،

ويمنع منه ؛ فإن امتنع ، وراجع الحق ، وأذعن للقود ، من البشارة أو من الأعضاء ، ولإقامة حد الزنا ، والقذف ، والخمر ، عليه ، فلا سبيل إلى خلعه ،

وهو إمام كما كان ، لا يحل خلمه ؛ فإن امتنع من إنفاذ شيء من هذه الواجبات عليه ، ولم يرجع ، وجب خلمه ، وإقامة غيره ممن يقوم بالحق ، لقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ ؛ ولا يجوز تضييع شيء من واجبات الشرائع ^(١) .

تلك أنسام منعشة من الحرية التي يبتغيها الإسلام ، وأنفاس عاطرة من الكرامة ، التي تحفظها حيوية الإسلام ؛ وإنك لتتسهما من غير أفق واحد من آفاق ذلك التفكير الكريم ، فتسمع القوم حين يبحثون في قرشية الخليفة ، وقصر الخلافة على قبيلة قريش ، ينهض منهم المخالف ، « كضرار ابن عمرو القطفاني » ، الذي يبرر اختيار غير القرشي بسهولة التخلص من ظلمه ، وضعف منته في ذلك ، فيقول : « إذا اجتمع حبشى وقرشى ، كلاهما قائم بالكتاب والسنة ، فالواجب أن يقدم الحبشى ، لأنه أسهل لخلمه إذا حاد عن الطريقة ^(٢) » .

(١) ابن حزم ، في غير موضع من (الفصل) : ج ٤ من ١٠٢ ، ١١١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ من الطبعة المذكورة سابقا
(٢) المصدر السابق : ٨٩ / ٤

هاتيك نفحات عابرة تنثى بأريجها أرواح الأحرار ، وتحيا آمالهم ، في حياة يرتفع فيها الإنسان عن مستوى تلك العجاوات ، التي دوت دعوة الإسلام إلى الرفق بها ، والترفق في معاملتها ، فما تطلق يد في ضرب أبشارها ، ومنع حقها ، بل تدخل امرأة النار ، في هرة حبستها ، فلا هي أطعمتها ، ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض ؛ فكيف تضرب أبشار البشر ، وتؤخذ أموالهم ، فلا يجدون من وقاية الإسلام مثل ذلك الذي وجدته الهرة ، بل يؤمرون بالاستكانة والتسليم !!!

نعم ، سرت مثل تلك الأنسام ، وهبت من بين كلات أولئك الذين سمعت تفكيرهم الأبى ؛ ولكن .. وما أثقل لكن هنا .. لكن : أهذه هي الفكرة التي سادت ؟ وهذه هي الآراء التي رجعت ؟ وهذا هو السم الذي أخذت الحياة الإسلامية طريقها إليه ؟ .. أم تلك أماني حاملة ، وآمال هائمة ؟ أصحابها قلة قليلة ، وفئة مضيفة ، طارت في شوق إلى عالم المثل المجرد ، حين آدها ألم الواقع الراض بقسوته على الأنفاس ، الجاثم بظلامه على الأرواح ؟ ... يا أسفا ، ذلك الثاني هو الذي كان ؛ وقد ألزمت الحياة مثل سم الخياط أو أضيّق ، فخلقت الأنفس هائمة ؛ وهفت القلوب متمنية !!

وما الحديث عن تقديم الحبشى في الخلافة على القرشى إلا لحة خيال ، وسنا برق خُلب ، لم يجد سحابه بشىء على جذب الواقع الذي ذهب يؤيده

أهل السنة ، وجميع الشيعة ، و بعض المعتزلة ، وجمهور المرجئة ، فيقررون : أن الإمامة لا تجوز إلا في قريش ، خاصة من كان من ولد « فهر بن مالك » ، وأنها لا تجوز فيمن كان أبوه من غير « فهر بن مالك » وإن كانت أمه من قريش ، ولا تجوز في حليف لهم ولا مولى^(١) . وبعد ما بقرر هذا القصر المطلق ، على قريش ، ثارت ألوان من الرأي ، في تخصيص بعض بطونها ، وإيثار شيء من فروعها ، فكانت خلافات : فهي في ولد « العباس » دون غيرهم ؛ أو في ولد « علي » دون غيرهم ؛ أو في ولد « عبد المطلب » خاصة : عباسيين وعلويين وسواهم دون غيرهم ؛ أو في بني « أمية بن عبد شمس » ؛ أو في ولد « أبي بكر » و « عمر^(٢) » ؛ وهكذا دارت الآراء ، مع ربح الحكم الفعلي ، أو الأمل القوي فيه ، فخرج ما رأيت من قصر للخلافة على فروع قريش ، وخفي أو احتفى من الحياة ما عداه من رأى أو محاولة . . فالتخارج كلهم ، على أنها جائزة في كل من قام بالسكتاب والسنة ، قرشياً كان أو عربياً ، أو ابن عبد^(٣) ، ولكن أين التخارج في الحياة الإسلامية ، وماذا أتروا فيها ، وغتروا من سيرها . . !!! بل ماذا أبقوا لها إلا هذا الرئيس من قول يحفظ ذماء الأمل ،

(١) (الفصل) ج ٤ ص ٨٩

(٢) المصدر السابق : ص ٩٠ ، ٩١

(٣) المصدر السابق : ص ٨٩

وإن كانت قسوة الواقع قد أذهبت هذا وما إليه هباء ..! والمترلة قد قالت
جمهرتهم بمثل هذا الرأي ؛ ولكن المترلة كما عرفت ، قد قاموا في بلاط « بنى
العباس » ، ذلك المقام ، ووقفوا من حكمهم ذلك الموقف المؤيد المعضد ،
ومع هذا الموقف ، وذلك المقام ، لم يكونوا ليفعلوا شيئاً ، في سبيل نصرة مثل
هذا الرأي ، في أصول الحكم .. فكل ما كان في هذا السبيل لم يمدُّ الأحلام ،
أو في الأكثر ، الآمال .. على أنها كانت عند أصحابها بحيث لا تسعها العناية
القلبية ، والحرص الوجداني ، إلا بقدر ما هي رغبات عقلية ، وآراء من القول
نظرية ، وبعيد مع هذه الحال أن تؤيدها الحياة الواقعية شئاً ، أو أن تتأثر
بها الحياة العاملة في شئاً ، حين تضغط المادة ، ويحتكم بيت المال ، ويؤثر النفوذ
الحكومي والسلطان الفعلي ، ويغلب الاستهواء الفردي مادياً ونفسياً .. !!



على أنك تعود معي إلى حماس « ابن حزم » ذلك الذي أرضاك وقتاً ما
وسرك ، فتجده قد عدَّ في الأحرار الأباة ، كلَّ من جرد سيفاً ، في سبيل
إزالة سلطان ، أو قال قولاً ضد حكم ما ، فتسأل هل كان تجريد اللسان أو اللسان ،
فيما عرفنا من أحداث ذلك في التاريخ ، يبعثه الشعور بالكرامة ، ويدعو إليه
إباء الضيم ، وإكبار الإسلام عن أن يضم تلك الإنسانية المكرومة ؟ أعتقد
أن تجريد المَقاول والحازم لم يكن إلا عن ميل سياسي شخصي ، وصدى تحزب

تجمعى ، فى قبيل أو أسرة أو هيئة ، لا ينتبه معه للناضلون ، إلى أصل الحق فى الحرية ، ووجه الرأى فى الكرامة ؛ بل هى الروح الجماعية المحككة ، أو المصلحة الفردية البادية ؛ ثم إذا ما غلب هؤلاء المنكرون المجردون سيوفهم ، باشرُوا السلطة الفردية ، وأجروا الحكم غير شورى ، وبحسبهم أن الله أصار إليهم السلطان ، وأدال لهم ، فكانوا أصحاب حق لا يعارضه معارض ، ولا يقف فى وجهه منازع ، وبهذا الحق مكن الله لهم من أبشار الناس ، وأعراضهم ، وأموالهم ، بما يروونه العدل ، ويحسبونه الخير ، ومساواة فى ذلك الغالبون من الصعابة ، أو التابعين ، أو تابعيهم ، كما يحدثك التاريخ عن ذلك ويطيل ...

وإذا كان هذا حال أصحاب السياسة ، ورجال الأحزاب ، فليس حال أصحاب النظر ، والقائلين فى الفقه بأحسن أو أنشط ، مع أنهم يكثرُونَ من القول فى العلم والعمل ، وتصديق العمل للعلم ، لكنها الحياة بقسوتها ، والبشرية بضعفها ، والواقع باحتكامه ، يحمل حرية هؤلاء الفقهاء وإبائهم ، وتقديرهم لكرامة الإنسانية ، ربما لا يماز القول كثيراً ، ولا يمضى إلى أبعد من الإفتاء والتعليم ، أو الإعلان والتقرير : فهذا « أبو حنيفة » ، قد عُرف أنه حث على الخروج مع « إبراهيم بن عبد الله » - أخى « محمد » الشبى صاحب « مالك » - وعد يومه كيوم بدر ، بل قيل إنه خرج معه ؛ لكنه

على ما يبدو كان خروج تأييد فحسب ، لا خروج جهاد ، إذ يروى : أن أبا
 لأحد القتولين مع « إبراهيم بن عبد الله » في البصرة ، ركب لينظر في
 تركة أخيه ، فلما لقي « أبا حنيفة » كان مما قاله له : لو أنك قتلت مع
 أخيك كان خيراً لك من المكان الذي جئت منه ، فقال له الرجل :
 ما منعك أنت من ذلك ؟ فقال له « أبو حنيفة » : لولا ودائع كانت عندي ،
 وأشياء للناس ما استثنيت في ذلك ^(١) .. فالودائع وأشياء الناس تمنع « أبا حنيفة »
 من تجريد السيف لنصرة الحق في يوم يمده كيوم « بدر » وهو هو
 « أبو حنيفة » الذي قد يذمه خصومه ، فيما يذمونه به ، بأنه يرى السيف
 في هذه الأمة ، وإحلال الخروج على الأئمة ^(٢) !!

ذلكم هو رأى أصحاب النظر في أصول الحكم ، ومقاومة الظلم ، وحق
 الحرية ؛ وهاكم واقع الحياة في قسوته ، وفعل أصحاب الفقه في بشرتهم ،
 وهو بيان نستطيع بعده النظر في :

رأى « مالك » وعمه في مقاومة الجور :

فأما الرأى ، فقد رأيت « ابن حزم » في حماسه ، يمد « مالكا » فيمن
 يرى سلّ السيوف واجبا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، - ص ٣٨٥ -

(١) الخطيب البغدادي : تاريخ (بغداد) ط الطائفي : ١٣ / ٣٨٥

(٢) المصدر السابق : ١٣ / ٣٨٤

وأحسب « ابن حزم » في ذلك متأثراً بفتوى « مالك » في أمر « محمد الشبه » ، فساقه حماسه إلى عدّه في الأئمة ، الذين رأوا رأى أولئك الصحابة والتابعين المناضلين ، وأوجبوا سل السيف في الإصلاح الاجتماعي ..

ولعلنا بعد الذي أسلفنا ، من ظروف هذه الفتوى - ص ٣٧٣ - ، وبعد الذي عرفنا من عمل « مالك » في الخرجة نفسها ، وأنه لزم بيته حين خرج الناس ؛ لعلنا بعد ذلك كله لا تندفع مع حماس « ابن حزم » فنقول في سياق الحديث ، عن حياة « مالك » في أمته ، وأدائه لواجب العالم الاجتماعي فيها : إنه كان يرى هذا الرأي لنفسه ، وفي خاصة نفسه ، وإنه كان يرى واجبه لأمته ، لا يؤدّي إلا بهذا الذي ينسب إليه ، من وجوب استلال السيف ، فضلاً في سبيل الحق ، وتقويماً للأئمة ...

وفي الحق أنه لا مفر لنا من الفصل بين العلم والعمل ، والتفريق بين القول والفعل ، مهما تكن الرغبة النفسية ، في تزيين سمعة أولئك الرجال ، ونسيان بشريتهم ؛ وهأنت ذا قد سمعت منذ قريب ، « أبا حنيفة » الذي عُرف بقوة الرأي في الخروج على الأئمة ، ويُسر استعمال السيف ، وسهولة وضعه في الرقاب ، ومع ما اشتهر عنه ، من ميل عن العباسيين وكراهية العمل لهم ، و .. و .. يفتي متحمساً بالخروج ، ويشبه حماسه للراوين ، أنه خرج فضلاً مع « إبراهيم بن عبد الله » ، ومع ذلك تُنقل عنه هذه الإجابة المتعلّلة

بالودائع وأشياء الناس ، عن النهوض والمعاونة لمن هوام معهم فيما قيل . . !!
وهب هذه الإجابة موضع الاتهام والنقد الموهن من صحتها ، فإنه يبقى بعد
ذلك عدم نشاطه في هذا الخروج وعدم ظهور أثر له فيه .

من أجل هذا نؤثر ألا نعد القول المذهبي ، والإفتاء الفقهي للسائلين ،
محملاً للرأى الشخصى المعبر عن ميل القائل ورغبة المفتى ، والذي يعقبه الفعل
دائماً . . ونقول : إن « مالكا » لم ير لنفسه استعمال السيف في دفع الظلم ،
أو على الأقل لم ير ذلك دائماً . . !!

وإذا فرغنا من أمر الرأى ، فقد بقى الفعل نفسه ، ولا يكون الفعل إلا
بعد الرأى ، ما لم يكن الفعل تورطاً ، أو مجازاةً ومسايرة . . . ومع ذلك فصاحبنا
لا ينبغي أن يفهم رأيه ، ويتوقع فعله ، بفتواه في أمر « محمد الشبه » ، لأن له فتوى
أو فتاوى أخرى ، ينظر فيها إلى اعتبارات عملية مصلحية للناس ، فلا يرى الخروج
على الظالم ، ووجوب سبل السيف في الأمر والنهى ، على ما يحكيه « ابن حزم » . .
وقد رأيت فيما وصفنا من خلقه - ص ٢٨٨ - ، وما حدثنا به عن
صلته الاجتماعية بحياة قومه - ص ٣٠٤ ، ٣٠٨ - ما هو تهديد كاف لفهم رأيه
هذا في الخروج ، وما هو استكمال لفهم نفسيته الجماعية ، بالمرؤى من هذه الفتوى ،
إذ أن « العمرى ، عبد الله بن عبد العزيز من ولد عمر بن الخطاب » - وهو إمام

فاضل ، رأس في الزهد والورع^(١) ، - سأل « مالك » عن بيعة أهل الحرمين له ، وظلم « أبي جعفر المنصور » ، فقال له « مالك » أتدرى ما الذي منع « عمر بن عبد العزيز » أن يولى رجلاً صالحاً بعده ؟ قال : لا . قال : كانت البيعة « ليزيد » ، فخاف « عمر » إن بايع لغيره ، أن يقوم ويقاوم الناس ، فيفسد مالا يصلح^(٢) .. وهكذا يرى « مالك » أن احتمال ظلم الظالم ، أفضل من الفساد المترتب على قتال هذا الظالم ، ولا يرى - في هذه الرواية - الخروج على « المنصور » ، وقد سلم - على ما يبدو من الخبر نفسه - بوقوع هذا الظلم فعلاً ، وذكّره به « العمري » !!

وإذا كنا قد تركنا « لابن حزم » الكلمة ، في الرد على حجج المسلمين ، واكتفينا بذلك ، فإننا هنا لا نترك التعليل على وجهة النظر العملية لصاحبنا ، في هذه الرواية ، وما يذكره من فساد القتال وأثره ، وأن ذلك أكثر من ظلم الظالم ، ثم احتجاجه بعمل « عمر بن عبد العزيز » ، في ترك البيعة لغير الصالح بعده ، خشية الفساد بالقتال ..

(١) ابن عبد البر : (الاستقاء) ط القدسي ص ١٣ - وابن العماد : (شذرات الذهب) ج ١ ص ٢٠٦ - والتي تنسب إليه هذه الرواية في (ترتيب المدارك) هو « العمري » فقط دون اسم ، وما أوردته من اسمه وصفته من زيادتي عن ترجيح قطع ، مع ورود ذكر « عمري » في الترتيب باسم عبد الرحمن بن عبد الله ، ، لكن عبد الله هذا متوفى سنة ١٨٤ هـ وهو المشهور عند إطلاق اسم العمري ؟ وفي المسألة بنية للتحرير ؟

(٢) عياض : (ترتيب المدارك) ورقة ٢١ ط نسخة خ

نعم ، لا نترك التعليق على هذا القول ، ولا نقنع به ، أو نسكت عنده
 مثل اقتناع «المرى» أو سكوته ، ونقول للإمام «مالك» - رضه - : إن
 بيعة «عمر بن عبد العزيز» لرجل صالح بعده ، بعد ما انعقدت البيعة «ليزيد»
 وقبل أن يظهر منه في الخلافة شيء ؛ بل قبل أن يلى شيئاً من أمرها ، بيعة
 «عمر بن عبد العزيز» هذه - لو كانت - تكون تركاً لبيعة المفضل إلى الأفضل
 وهم لا يرون هذا كما سمعهم يقولون : إذا وثب رجل يصلح للإمامة ، فبايعه
 واحد فأكثر ، ثم قام آخر ينازعه ، ولو بطرفة عين بعده ، فالحق حق الأول ،
 سواء أ كان الثانى أفضل منه ، أم مثله ، أو دونه - انظر ص ٣٧٩ - ؛ وبيعة
 «يزيد» قد انعقدت باستخلاف من قبله ، فلا ينازعه الأفضل منه ؛ وهكذا
 لا يستطيع «عمر بن عبد العزيز» أن يفكر في بيعة غير «يزيد» ، حسبما
 يقضى المعروف من التفكير الإسلامى في هذه الشؤون ؛ وليست الحال التى
 سأل «المرى» فيها «مالكاً» من هذا الصنف ، بل ليست منه في شيء ،
 لأنه يقول : قد عرفت ظلم «أبي جعفر» ، وهى الحال التى تسأل السيوف فيها
 تقويماً للإمام الظالم ، كما سمعت ذلك صريحاً فيما ينسبه «ابن حزم» ،
 للصحابية ، والتابعين ، وتابعيهم ، والفقهاء بعدهم ، فإذا بايع أهل الحرمين
 هذا «المرى» على أن يدفع هذا الظلم ، فالواجب عليه ، أصبح بهذه البيعة
 أقوى وأزعم مما يجب على الفرد ، حين ينهض بإنكار هذا الظلم وحده ،

ويطلب المعونة على ذلك ؛ وليست حال « العمري » كحال الرجل الصالح الذى يريد « مالك » أن « عمر بن عبد العزيز » لم يفكر فيه ، مع انعقاد البيعة القانونية فقهاً « ليزيد » وعدم وقوع شيء من الظلم على يده بعد ! وكذلك ترى أن إطلاق نسبة القول بسل السيوف دفماً للظلم ، إلى « مالك » ، ليس مما يُسَلِّم في سهولة ، كما ترى أن ما يروى من قول « مالك » « للعمري » ، بصرفه عن مقاومة ظلم « المنصور » ليس مما يصح في سهولة !!

وتبقى بعد ذلك وجهة نظر « الإمام » العملية ، أو قل المصلحية المنفعية ، التى ترى أن فساد الخروج والقتال أكثر من الظلم القائم ، أو أن الخروج لا يصلح به شيء كثير ، مع ما يستلزمه من الخسائر ، ولا أحب أن أناقش هذه الفكرة بعقل اجتماعى عصرى ، يتحدث عن سوء أثر الظلم في الجماعة ، وعظيم ضرر الاستكانة له .. و .. و ؛ ولا بقول خلقي ، يحدث عن الأثر السيئ في النفوس والضمائر ، حين تسكت عن الظلم ، وترضى به ، وما وراء هذا الفساد النفسى ، من شنيع الآثار في حياة الأفراد والجماعات ؛ كما لا أقول في هذه الفكرة قولاً متغلسف ينظر إلى الحضارة الإنسانية والرقى البشرى ، نظرة شاملة ، ترى العالم وحدة متصلة ، وتقدر أثر الفرد في الجيل بل الأجيال التالية ، وعبد كل فرد ، وأمانته ، وأمانة كل جيل ، بل أمانة كل قبيل وأمة

من أجل الرق الذي تنشده الإنسانية ، حين تشعر بكرامتها ، وتعى
معنويتها .. و .. و .. لا أناقش هذه الوجهة المصلحية « للإمام » عن فساد
الخروج على الظلم وخسائره ، بعقل واحد ، من هؤلاء وقلة ، ولا بفكر عصرى
من أهل القرن العشرين الميلادى ، أو الرابع عشر الهجرى ؛ بل أدع الكلمة
فى هذا ، لرجل من معاصرى الإمام ، وأهل جيله ، يفكر بعقله ، ويمتد بصره
إلى مثل أفقه ، ويشعر بالمعانى الدينية ، والاعتبارات الاعتقادية التى يتأثر بها
صاحبنا ، أول ما يتأثر ، ويمتد إليها بصره ويتقيد بها تفكيره ، وذلك هو
رجل كوفى ، ردد التاريخ رأيه وأسمع صوته ، فكان رأى الواقع ، وصوت
الحياة الشاهدة ، التى تقدر الأمور قدرها ، وتزن الأشياء بميزانها الدقيق ، فلا
تخرج للحرب ، ثم تنقى إراقة الدم ، ولا تهيب الخسارة القريبة ، فى سبيل
المقصد الجليل .. وكان هذا الكوفى ، فى جيش « إبراهيم بن عبد الله بن
الحسن » - أخى « محمد الشبه » - حين خرج على « المنصور » سنة ١٤٥ هـ ،
فى مجلس حربى « لإبراهيم » ، قام هذا الكوفى ، ليأمره « إبراهيم »
بالمسير إليها ، كى يدعو إليه الناس وقال : أدعوهم سراً ، ثم أجهز ؛ فإذا سمع
« المنصور » الهيعة بأرجاء « الكوفة » لم يردّ وجهه شىء دون « حلوان » ؛
فاستشار « إبراهيم » أحد أصحابه ، فى هذا ، فقال : لو وثقنا بالذى تقول
لكان رأياً ؛ ولكننا لا نأمن أن تجيئك منهم طائفة ، فيرسل إليهم « المنصور »

الخليل ، فيأخذ البرى ، والصغير ، والمرأة ، فيكون ذلك نرضاً لما أنتم ؛ فقال الكوفى : كأنكم خرجتم لقتال « للنصور » ، وأنتم تتوقون قتل الضعيف ،

والمرأة ، والصغير ! أو لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث سراياه

ليقاتل ، ويكون نحو هذا !! . ذلكم هو حديث الرجل عن طبيعة الحرب ،

التي هي الحرب دائماً ، والتي هي في هذا الموقف ، الذى وقفه « إبراهيم » ،

لا بد لها من الخسائر ، وإلا فلا معنى للخروج !! ولكنك لا تلبث أن تسمع

فيما يلى من محضر هذا المجلس الحربى ، الصوت الذى لا يقدر هذه الحقيقة

قدرها ، ويتمثل باعتبارات دينية يُسكت بها مخالفه ، ولو أنها اعتبارات

لا تثبت على النقد المدرك لروح الدين ، وبخاصة روح الإسلام نفسه ... نعم

لا تلبث أن تسمع صاحب « إبراهيم » هذا ، يقول للكوفى حين حاجهم

بفعل الرسول فى بعث السرايا ، وإصابتها مثل هذا الضعيف والصغير والمرأة ..

يقول فى الفرق بين الحالتين - على ما يرى هو - : أولئك كفار ، وهؤلاء

مسلمون^(١) . . وقد تأخذك بادى ذى بدء ، روعة القول فى التفريق بين

الكفار والمسلمين ، ولكنك تذكر أن الحديث عن الضعيف ، والصغير ،

والمرأة ، وهم غير مقاتلين ، فلا تطعن إلى أن الإسلام يبيح قتل هؤلاء ، ولا

يستعمل دمهم لأنهم كفار !! ثم تذكر بعد ذلك أن هؤلاء الخارجين على

« المنصور » المقاتلين له ولن معه ، ولا يحملونهم كفاراً ، كما يقول المستشار
فماذا يقتلونهم ، ويجدون في هذا القتل ويتفننون في طرائقه ، ويحتالون
لايقاعه ؟ !

إن في إشارة هذا الكوفي ، إلى ما في سرايا الرسول عليه السلام من
قتل ، لا بد منه ولا مفر ، كما تقتضيه طبائع الحروب ، وجه الرأي
في وجوب احتمال الخسائر الأقل ، من أجل الفوائد والمصالح الأجل والأهم !
وإن ظلم الظالم ليفتك بكثير من الأموال والأعراض ، وكلما مضى ذلك دون
حساب ضرى الظالم وتأصل ظلمه ، وزادت الخسائر ! فلو لم يكن في الخروج
إلا زلزلة هذا الظلم ، وزعزعة أساسه ، وتعريض الظالم لمثل ما تعرض له
« المنصور » من الأزمة الحاطمة ، عندما خرج عليه « محمد الشبه » ثم
« إبراهيم » أخوه ، لكان ذلك غنماً كافياً للجمع ، يوفر عليه الكثير من
الخسائر التي يعانيها ، حينما يتفرعن فرعون ، لأنه لا يجد أحداً يرده كما يقول
مثلنا المصري !! ذلك هو صوت التجربة العملية ، ينبعث من أعماق التاريخ
البعيد ، على لسان هذا الكوفي مناقشاً رأى « مالك » في أن فساد الخروج عنده
أكثر من الظلم القائم ؛ وإن كان هذا الصوت الحيوى المنطقى ، قد عورض بما لا
أساس له من الصحة ، أكثر مما للفكرة المستسلمة عن خسائر الخروج ! !

ولعل مما يتصل بمناقشة تلك الفكرة في إقرار أمور الحكماء ، وعدم إزعاج ظلمهم ، لأن الخروج أضراراً وخسائر ، ما عرف منذ الجليل الأول ، عن علماء المالكية في مجانبة السلطان ، والتشدد في الابتعاد عن أولئك الظالمين ، اثلاً يتأيد مركزهم باتصال العلماء بهم .. وهي نزعة تبتعد عن تلك النزعة المسألة التي شهدناها في التعلل بخسائر الخروج .. ولو شئنا أن نورد طرفاً من ذلك لأطلقنا ، لكن بحسبنا أن نشير منه إلى فعل متقدمين من أصحاب « مالك » نفسه ، وشيء من فعل من بعدهم ، كأعوزج لهذا الاتجاه المناوي للظلم ، والذي كان موضع الحديث غير القصير^(١) ، وما يتكرر ذكره في تراجم العلماء ومحاسنهم ..

فهذا « ابن القاسم » صاحب الإمام ، الذي كان بين المالكية - على أي

(١) كتب « الغزالي » في (إحياء علوم الدين) ج ٢ ص ١٢٥ ، ط الحلبي باباً فيما « يحل من مخالطة السلاطين الظلمة ويحرم » ؛ كما كتب في الجزء نفسه ص ٣٠٠ باباً في « أمر السلاطين بالمعروف ، ونهيهم عن المنكر » . ورغم قوته الوعظية حيناً ، فإنه لم يخلص من روح عصره ، وأثر بيئته ؛ فهو في الباب الأول ، يقرر أن الدخول على الظالمين يجوز إذا أمروا العالم ، أمر إلزام ، وعلم أنه لو امتنع أو ذى !! - كما يقرر في الباب الثاني : أن أمر السلاطين بالمعروف ، إما يكون بالترقيق ، ثم بالوعظ فقط ؛ وإما المنع بالقهر فليس لآحاد الرعية على السلطان ، لأنه يحرك الفتنة ؛ وأما التحسين لهم بالقول فلا يجوز إذا حرك فتنة يتعمدها شرها إلى غيره ؛ وأما إن كان لا يحاف إلا على نفسه فهو جائز ، بل مندوب إليه !! وكأنه لا مانع - في رأى الغزالي ومن يسر عن رأيهم - من هلاك العالم ، بل هو مندوب إليه ، فهو الفرد الرخيص الحياة !!

أما تكليف الأمة بأداء واجبها في تقويم الجائر فهو فتنة !! وهي كما ترى مقررات يتبين لك ضمعها إذا ما عرستها على ما أسلفنا من بيان لهذا الأصل حرره « ابن حزم »

رأي في علمهم - من يقدمون قوله على قول « مالك » ، ولا يعدلون عنه لقول « مالك » ، إلا إذا لم يجدوا فيه نقلاً عنه ، ولا أصلاً يقاس عليه ^(١) ، هذا « ابن القاسم » كان معروفاً بمجانبة السلطان .

ثم « سحنون » ناشر المذهب في « المغرب » ، كان يكره إتيان السلطان ، ويقول : ما أقبح العالم أن يوتى إلى مجلسه ، فلا يوجد فيه ، فيقال : هو عند الأمير ، أو الوزير ، أو القاضي ، فإن هذا وشبهه شيء ، من علماء بني إسرائيل ، لأنهم يُحدثونهم من الرخص ما يحبون ، مما ليس عليه العمل . . . ثم قال : فوالله ما أكلت لحم لقمة ، ولا شربت لهم شرربة ، ولا لبست لهم ثوبا ، ولا ركبت لهم دابة ^(٢) .

فهو كما ترى يخشى على العالم ، من الاتصال بذوى السلطة مطلقاً ، حتى السلطة القضائية ، التي يكون رجالها من أهل هذا الفقه ، لكن نفوسهم - في تقدير « سحنون » - تتنير بالسلطة ، ويكون الاتصال بهم ذا أثر مسميء على العالم ، الذي هو يمثل سلطة الشعب كما قلنا ، وفي مقاومته تتجسم سلطة الأمة ، وبسلامته النفسية والخلقية تحمى حقوقها من طغيان هذا الحكم الفردي الأوتوقراطي . . نعم ، يعضى « سحنون » ، في تقدير خطر

(١) الزواوى : (مناقب مالك) ص ٥٩

(٢) ملحق لتزيين الممالك ط الحشاش ، مختصر من كتاب (معالم الإيمان في تاريخ

القيروان) : ٦٧ ، ٦٣

اتصال العالم بذوى السلطان ، حتى القضاة فيقول : إذا تردد الرجل إلى القاضي ثلاث مرات فلا تجوز شهادته^(١) ...

ثم في الطبقات التالية ، نجد من يسوى بين السلاطين وأهل الأهواء ، فيجانب الصنفين : أهل الأهواء والسلاطين ، « كأحمد بن محمد الأشعري » من أصحاب « سحنون » - ت ٢٨٩ هـ^(٢) - كما تجد منهم من يحرم نفسه حرماناً مادياً من الثروة ، إذا اتصل مصدرها بأصحاب السلطان « كجبلة بن حمود » ، من أصحاب « سحنون » أيضاً - ت ٣٩٩ هـ - كان أبوه من أهل الأموال ، وصحبة السلطان ، فناذره ابنه في حياته ، وتبرأ من تركته بعد مماته ، وكانت له مهمة يتنبه بها على الخلفاء^(٣) ..

فتلك نزعة تمثل أسلوباً من النظر إلى الحكم وخطر ظلمهم ، ومناذرتهم لذلك منابذة صريحة ، وهى وجهة نظر تعين على ما هيأنا له نفس القارىء ، من الرأى فى موقف العالم من السلطان ، ومداراة الأمور خشية الضرر الموهوم .. الخ ... وهو مسلك يختلف عن مسلك صاحبنا

(١) ملحق لتزيين الممالك ط الحشاش ، مختصر من كتاب (معالم الإيعات فى تاريخ القيروان) : ٦٣

(٢) ابن فرحون : (الدياج) ص ٣١

(٣) المصدر السابق ص ١٠٣

الذى يسأل عن الشيء من أمر القضاء ، فيقول : هذا من متاع السلطان^(١) ..

وبعد .. فبينما كان هذا الاتجاه ، فى فهم نفسية الإمام ، وتفسير تصرفاته ، يأخذ طريقه إلى المطبعة ، ظهرت ترجمة له محدثة ، فى البيئة الجامعية ، بين ما يدرس من حياة الأئمة الفقهاء^(٢) . وكان منهجها فى هذا الفهم والتفسير ، غير هذا المنهج الذى اطمأنت إليه منذ أعوام بعيدة ، فلم أرد أن أعقب عند الطبع على مواضع من آثار هذه المخالفة ، إلا أنى أنظر إلى المسلك السياسى لرجال الدين والعلم الدينى ، تلك النظرة التى تقدر خطر مسلكهم فى توجيه الحياة العقلية والعملية ، وفى التمكن لهضة الشرق الذى يعانى ما يعانى من تخلف وتأخر ، ومن هنا كان المتوقع أن أفق لأعلق على نتائج هذا المنهج المحدث ، فى تفسير مسلك « مالك » السياسى ، لكننى مع ذلك آثرت أن ألزم خطى فى عدم التعليق المفصل أو المطول على مسائل ونتائج ، وبحسبى أن أشير هنا إلى مسألة دار عليها القول فى فهم نفسية « مالك » ، وهى : اتحاد منهج « مالك » ، ومنهج « الحسن البصرى » ، لاتحاد النفس ، والمعدن ، والسبب^(٣) واتحاد نفس « الحسن البصرى » ، ونفس « مالك » فى التقوى

(١) عباس : (الترتيب) ورقة ٢٣ ط - خ

(٢) هى الترجمات التى أخرجها حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد أبو زهرة .

(٣) الأستاذ أبو زهرة : (مالك) ص ٥١

والورع و... والنخ، ولذلك اتحد موقعهما من الفتن ذلك الاتحاد ؛ وأن « مالكا » لعله كان يتبع سيرة « الحسن » ، وقد كان على علم بها ، إذ أنه مات و « مالك » في نحو الثامنة عشرة من عمره ، وقد كان « سعيد بن المسيب » في موقعه من الخلفاء « كالحسن » فاقتدى « مالك » بهما ^(١)

فأقول في التعقيب على هذا : أما « سعيد بن المسيب » واقتداء « مالك » به ، فلنا إليه عودة عند الحديث عن محنة « مالك » قريباً - انظر هامش ص ٤٠٨ - . وأما « الحسن البصري » واتحاد نفسه ، ومعدنه ، وسببه ومنهجه مع « مالك » ، فهو مالا يتيسر لنا في درس « مالك » أن نسلم به في سهولة ، لا لأن ذلك مما يستنتج استنتاجاً ، أو يفهم فهماً ، بل لأن الرواية التاريخية تنقل ذلك نقلاً ، فقد رووا أن « مالكا » قال : « ابن سيرين » أفضل عندنا من « الحسن » ؛ ف قيل له : يا « أبا عبد الله » بأى شيء ؟ قال : إن « الحسن » زينه القدر ^(٢) .. فهو يحكم - كما تسمع - بزينه ، وفي هذا التعبير قسوته ، ولو لحظت معها بعض أقوال « مالك » في القدرية وقسوته عليهم ، لتبينت نظارته إليهم ، وشعوره النفسى نحوهم ، فهو يقول فيهم : قوم سوء ، لا تجالسوهم ولا تصلوا وراءهم ، وإن جامعوكم في سفر فأخرجوهم ^(٣) . ويسأل عن تزويج القدرى ، فيقرأ : « ولعمد مؤمن خير من مشرك » ^(٤) . فهل ترى « مالكا » وهو يفضل « ابن سيرين » على « الحسن » ؟ ثم يبر هذه

(١) المصدر السابق ص ٥٢

(٢) ابن جرير الطبرى : (التاريخ) ج ١٣ ص ٩٥ ط الحسينية

العبارة غير الخفيفة فيقول: (زينه القدر) ، ووراء ذلك كله ، رأيه المشهور في القدرية ، وعباراته الشديدة في وصفهم ، والإفتاء بشأنهم .. هل ترى «مالك» مع هذا كله ، يتحد منهجه ، ونفسه ، ومعدنه ، وسبب الرأي عنده ، مع «الحسن» ؟!! وهل ترى «مالك» مع هذا كله يتبع سيرة «الحسن» ، وقد كان على علم بها ، إذ أنه مات و«مالك» في نحو الثامنة عشرة من عمره ؟!! وهل ترى الرجلين لا يفتقران إلا في أمر واحد من ناحية الرأي السياسى هو الميل إلى الإمام «على بن أبى طالب» ؟! لا أكاد أطمئن إلى شيء من هذا!! مهما تكن الرغبة في إساعة رأى «مالك» وموقفه من الحياة السياسية ، ونزعته الواقعية في ذلك كله !! .. وكلما مضينا في تعمق فهم الشخصيتين ، بعد هذه الرواية عن رأى «مالك» في «الحسن» ، نجد كثيراً مما لا يتيسر معه الاطمئنان إلى اتحاد الرجلين هذا الاتحاد أو بعضه !!

وفى الذى مضى من حديث «مالك» والسياسة ما يهيئ لنا القول فى :

مُحَنِّة : وتلك المحنة في تاريخ حرية المجتمع الإسلامي ، تشبه إلى حد ما النضال بين السلطات المختلفة ، وتمثل الصراع بين الشعب والسلطة الحاكمة ، وهي دائماً مشادة بين ذى صفة دينية - علمية أو عملية - وبين حاكم يقلقه تصرف أو دعوة لصاحب الصفة الدينية ، فيفرزع إلى إيذائه إيذاء يرهب غيره من أمثاله ، ويردع العامة عن الإصغاء له ؛ وذوو الصفة الدينية كما قلنا - غير مرة - هم في النظام الاجتماعي لتلك الأعصر ، ممثلو سلطة الشعب ...

ولقد تبدو هذه الحن ، بادی الرأي ، لطخات سوداء في صورة الحياة ، إذ كانت ضرباً ، وتغذيةً ، وامتهاناً لكرامة رجال ذوى علم وحرمة ، وقد يكونون ذوى سن عالية في أكثر الأحيان .. لكن الباحث المدقق ، المستشف لما وراء المظاهر الفردية والسطحية ، يقدر فيها الجانب الاجتماعي ، وقيس بها تقدم الإنسانية ، وكسب الحرية الآدمية ، فتبدو هذه الحن لمعاتٍ وضيئة في ظلام حكم فردى قاس ؛ فما هي إلا صمود لهذا الحكم ، يهزم من جبروته ، ويحصد من قسوته ، ويسجل بقاء الشعور بالكرامة الإنسانية ، والحرص على أداء الأمانة الاجتماعية ، التي حملها الله أهل العلم ، إذ كانوا بذلك أهل الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ؛ وإذ أخذ الله ميثاق الذين أُوتوا الكتابَ لَتَبَيِّنَنَّهٗ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ..

والإحساس بهذا الواجب على أصحاب العلم وحمله الأمانة ، وفضلهم حين يهتمون في سبيل أدائه ما يهتمون ، هو إحساس قديم خالج النفوس في تلك العصور التي كان مستواها الاجتماعي والنفسي والعقلي ، لا يهيئ لها الكثير من إدراك الوحدة الاجتماعية ، وكان واقع حياتها العاملة لقسوته وعنائه صاداً لها ، عن التمثل الكافي لتلك الوحدة ، والعمل في سبيلها ؛ ويبدو هذا الإحساس في مثل قول « عمر بن عبد العزيز » ذى القلب الحساس : ما أغبط أحداً لم يصبه في الأمر أذى . . . وهى قوله كان يرددها الإمام « مالك » ويذكر معها بعض من أصيب في هذا الأمر « كسميد بن المسيب ^(١) » وغيره . . .

وفى الحق أن الحديث عن الممتحنين في تاريخ الإسلام ، هو الحديث عن معارك الحرية الفكرية والاجتماعية في هذا التاريخ ، وسجل المقاومة الكريمة لأصحاب السلطان الجامح ، والمهوى الباطش ، وبهذا التقدير نتناول الحديث عن محنة صاحبنا في شيء من البسط .

(١) هو — كما يقول الأقدمون أنفسهم — أحد أعلام الدنيا وسيد التابعين ، وله في قوة النفس مواقف مشرفة ، وقد دعى إلى يمة « ابن الزبير » فأبى ف ضرب ، ودعى إلى البيعة « لسليان » و « الوليد » بولاية العهد فلم يفعل ، ف ضرب وطيف به في المدينة . وذلك كله لما في عقه من يمة لم يرد أن يتقضا لها ولم ؛ وجذا تقليد « مالك » له وتمثله به ، ولو كانت له قوته لتغير تاريخه !!



والرواية التاريخية عن هذه الحنة - كما عهدنا في هذه الترجمة دائماً - لا تخلص من الاختلاف ، في كثير من شأن هذه القضية : فقد اختلفت في مكانها ، واختلفت في زمانها ، واختلفت في مرتبتها ، واختلفت في سببها ، واختلفت في وصفها ، واختلفت في تسويتها ، واختلفت . . واختلفت . . وأنت مُعانٍ بهذا الاختلاف صعوبة الترجيح والتوفيق ، لإرسال الرويات أو عدم وصفها بما يكفي في نقدها ؛ ونحن محاولون ذلك بقدر ما نستطيع من الإجمال والإيجاز .



فأما مطاميرها : فقليل كان « بغداد » وقد حمل إليها ؛ وهو قول لم أره لغير « أنى الفلاح عبد الحى بن العباد الحنبلى ^(١) » . . والعماد متأخر من أهل القرن الحادى عشر الهجرى ، فهو ليس مرجحاً أول في هذه الأخبار ، التى بينه وبينها بضعة قرون من الزمان ، ولعله ينقل عن مصادر ليست لها أصالة ولا شبهها ؛ فهو فى (الشذرات) لا يعزو ؛ ولا بُد فى أن يكون هذا الذى ذكره من جعل حنة « مالك » فى « بغداد » من سبق القلم ؛ بل هناك من القرض ما هو أسبق من ذلك ، وهو اتهام النسخة التى فى أيدينا من (الشذرات)

بعدم التحرير، رغم ما على طرتها ، من أنها عن نسخة المصنف المحفوظة بدار الكتب المصرية ، فإن الأمر في جملته لا يجاوز التحقيق العملى السريع من الناشر . . . وقد جريت على ألا أعتمد على (الشذرات) وحدها ، إلا فى يسير من الأمر . . .

ونذكر أننا قد اطمأنا من قبل إلى أن صاحبنا لم يفارق الحجاز ؛ و«العباسيون» يقدون إلى الحجاز ويروحون ، وفيه يستطيعون أن يفعلوا فعلتهم ، دون ضرورة لحمل الشيخ إلى « بغداد » ، والطواف به فى شوارعها ... الخ .. فأكبر الظن أن المحنة كانت فى « المدينة » ؛ و « بغداد » لم يتم بناؤها ، إلا بعد أعوام من المحنة !!!

وأما زمانها : فقد اختلف فيه كذلك ، اختلافاً يتسع من خلافة « المنصور » فى العشرة الرابعة أو الخامسة من القرن الثانى الهجرى ، إلى خلافة « الرشيد » ، بين العشرة الثامنة ، إلى أول العاشرة من القرن الثانى ^(١) . ونصرح الرواية أن الأول هو الأصح

وسنرى مما اشتهر من سبب المحنة أنها إنما تكون فى عهد « المنصور » ، بدء أمر العباسية ، ولما تستقر بعد ، والقتن تترى ، يشارك فيها الحجاز ، ويضار الخليفة بها ، مهما يكن انصراف أهل الحجاز عن السياسة ، وعدم غنائهم فى الحرب ؛ فقيه

(١) (الترتيب) ورقة ٣٩ ط (خ) والديباج ص ٢٨

كانت خرجة «محمد» بالمدينة بعد فتنة للسودان قبلها في العام نفسه «بالمدينة». ثم يكون الخلاف في تحديد السنة التي وقعت فيها الحنة، فهي حيناً سنة ١٤٦ هـ، وهي آنأ سنة ١٤٧ هـ. تذكر المصادر الروایتين^(١)، ولعللى أميل إلى أنها سنة ١٤٦ هـ، إذ الناس حديثو عهد بما أشرنا إليه من الفتن، والقائمون بالأمر في «بغداد» وفي «المدينة» مهتاجو الأعصاب، والجو مكفهر بما أشرنا إليه قريباً من الفتن، وسيزيد الأمر وضوحاً فيما يلي من الحديث عن سبب الحنة ومرتكبها، كما أننا سنجد هناك من البيان ما يمكن معه الاطمئنان إلى أنها كانت في الثلث الأول من عام ١٤٦ هـ، لأن «جعفر ابن سليمان» صاحب الحنة مباشرة أو بالواسطة، قد جاء الحجاز والياً بعد بلائه في حرب «إبراهيم بن عبد الله» «بالبصرة»، فكانت ولايته الأولى سنة ١٤٦ هـ وكان قدومه إلى «المدينة» في «ربيع الأول»...

وأما مرتكبها : فالخلاف فيه كذلك واسع الشقة : فهي تسند إلى «المنصور» نفسه ؛ وقد تمرى إلى عامله على المدينة «جعفر بن سليمان» العباسى . الذى ولى المدينة مرتين ، أولاها من سنة ١٤٦ هـ إلى سنة ١٥٠ هـ ؛ وثانيتهما من حوالى سنة ١٦٢ هـ إلى نحو سنة ١٦٦ هـ ؛ وقد يقال إن الذى

(١) الروایتان في (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ). ثم في غيره من المصادر المخطوطة والطبوعة (كالتنوير) «للقدى» -خط- ، و(الديباج) «لابن فرحون» .

تولى ضربه ، هو عامل « جعفر بن سليمان »^(١) . ورغم ما يقال من أن هذا
العرض الأخير ، عن تصرف عامل « جعفر » ليس هو الأشهر ، فإننا نقول
إن سبيل الترجيح الدقيق في مثل هذه الروايات ، ليس سبيلاً معبداً .

وفي كل حال ، فإن الذي يبوء بإثمها هم « العباسيون » ، لأن « جعفر بن
سليمان » هذا ، ابن عم « المنصور » لاحقاً ، وهو يغار على سلطان ابن عمه ،
أكثر مما يغار وال آخر ليس من دمه ، وقد كان « لجعفر » هذا بلاء حسن ،
في قتال « إبراهيم » أخى « محمد » ، النفس الزكية « بالبصرة » ، فغير وجه
التاريخ للمعركة ، وحوّلها من هزيمة إلى نصر ، حتى قال « عيسى بن موسى
العباسي » ، القائد العام الذي تولى قتال الأخوين « بالحجاز » و « العراق » :
لولا « ابنا سليمان » - يعني جعفرأ هذا وأخاه - لافتضحنا^(٢) . . وقد عين
« جعفر » بعد المعركة والياً على « المدينة » فقدمها موتوراً بما كان ، أو مزهوا
به إن شئت ، وهو خليق إذ ذاك ، أن يبلى في السلم ، مثل بلانه في الحرب ،
إقراراً لدولة كادت تطوح بها الأحداث في تلك الفترة . .

ووجود « جعفر » هذا في المسألة ، مما يدق معه الأمر في تحديد مسئولية
« المنصور » ، فإننا نسمع « أبا جعفر » يقول « لمالك » : والله الذي لا إله إلا

(١) (الترتيب) في اللوح السابق

(٢) ابن جرير الطبري : (تاريخ الأمم والملوك) ج ٩ ص ٢٥٨ ط مصر

هو ، ما أمرت بالذى كان ، ولا علمته ، وإنه لا يزال أهل الحرمين بخير ، ما كنتَ بين أظهرهم ، وإنى إخالُك أماناً لهم من عذاب الله ... الخ ، فهل يقسم « أبو جعفر » هذا القسم سياسياً ؟ إن السياسة لا خلق لها ، وهو هو « أبو جعفر » : مقتال أهله ، والفاتك بصاحب الفضل على دولتهم « أبى مسلم الخراسانى » ، وهو هو الذى قال فيه أهل عصره : إن حشوشياه لمكرأ ، ونكرأ ودهاء^(١) . . ومهما يكن الأمر فى صدق قسمه هذا أو عدم صدقه ، فإنه ليمضى فى التنصل ، ويقول « لئالك » بعد الذى تقدم : ... وقد أمرت بعدو الله ، أن يؤتى به من المدينة إلى العراق على قتب ، وأمرت بضيق حبسه ، والاستبلاغ فى امتهانه ، ولا بد أن أنزل به أضعاف ما نالك منه^(٢) ..

كما تحدث الرواية أن « المنصور » أقاد « مالكا » من « جعفر » ، وأرسله إليه ليقصص منه^(٣) ؛ ولكن « المنصور » قد اطمأن إلى هذه الخطة ، فى الصاق الجرائم بغيره ، وكأنما عرفت تلك الطريقة عنه ، إذ حاول مثلها بولى عهده « عيسى بن موسى » فدفع إليه عمه ليقبله ، وأكّد ذلك عليه ، فأتته كاتب « لميسى » إلى الدريسة ، ونبه « عيسى » ، إلى أنه إن فعل ، فسيُدع « المنصور » سائر أعمامه يأخذونه بأخيهم ؛ وكان مانوق الكاتب فعلاً ، فآلبث « المنصور » أن أغرام « بعيسى » وأنكر أنه أمره بقتل عمه ،

(١) ابن جرير الطبرى : (تاريخ الأمم والملوك) ج ٩ ص ٢٤٣

(٢ ، ٣) (الترتيب) ورقة ٣٩ ط ، نسخة (خ)

وكاد الأعمام يفتكون « بيسى »؛ ولكنه بمد نصيحة الكاتب لم يكن قد قتله فأعاده إليهم حيا !! غير أن « المنصور » لم يتركه بل مالبث أن اعتقل عمه هذا ووضعه في بيتٍ أساسه من الملح، وأجرى عليه الماء فانهدم على الرجل وقتله^(١) !!! .. وتلك خليفه لا تستكثر عليها هذا القسم وأزيد منه ... وقاتل الله هذا الملاك العقيم ، كما جرى بذلك قولهم !!!

وأما سيرها : فقد تجعله الرواية أمراً عاماً ، وظاهرة اجتماعية ، مما يكون بين أهل العصر الواحد ، من حسدٍ وغيرة ، تبغها المنافسة ، ويثيرها نجاح أحد الأقران ؛ .. وقد تجعل الرواية سبب المحنة أمراً بعينه ، كان السبب المباشر لها ، ثم تختلف في هذا السبب ، فهو كذا أو كذا ..

وَمِنْ جَعَلِهَا أمراً عاماً وظاهرة اجتماعية ، ما يقال من : أن « مالكا » لما سَوِدَ وُثِّمَ منه ، وقبل قوله ، حسده الناس .. فلما ولي « جعفر بن سليمان » سوا إليه ، وكثروا عليه عنده ، وقالوا .. الخ .

والسعى « بمالك » عند الحكماء ، مما نقرأ عنه في غير خبر المحنة ، فقد نقل ، أن « ابن أبي الزناد أبي عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان » الفقيه المدنى سعى به إلى بعض أمراء المدينة ، وأن « مالكا » أتاه يسأله أن يكف عنه .. ثم قاطمه « مالك » ما كلمه حتى مات^(٢) ..

(١) الطبرى : (التاريخ) ج ٩ ص ٢٦٥

(٢) (الترتيب) ورقة ٢٧ و (غ)

وفي وصف السعى ، الذى كان سبب الحنة ، قد تذكر الرواية اسماً بعينه ، وقد تطلق ؛ فهي تسمى حيناً قاضى المدينة «محمد بن عبد العزيز الزهرى» ؛ وحيناً تقول : إنه رجل من « بنى مخزوم »^(١) ؛ ومن الإطلاق أن ينسب السعى إلى قبيل لا فرد ، فيقول « جعفر بن سليمان » نفسه « لمالك » : والله ما جلدك إلا القرشيون^(٢) ومهما يكن التخصيص أو التعميم ، فإن تحليل الحنة بسعاية الساعى أو الساعين لا غير ، ترد المسألة إلى ما قلناه من الظاهرة الاجتماعية ، فى حياة أهل العمل الواحد ، من بنى العصر الواحد .. وهو ما لا تخلو منه الحياة ، حتى حياة العلماء !!! .

وأما حين تعرض الرواية لذكر سبب خاص مباشر ، غير السعاية بصفة عامة ، فإنك تجد من الاختلاف فى هذا أيضاً غير القليل ... وقد أوردت من الأسباب ما يبعد وما يقرب ، فتارة تجعل السبب رأياً فقهياً فى مسائل ليست من السياسة العملية فى شيء ، فلا يبدو لك وجهٌ لتكاف الحكام الضاية بها ، والامتحان عليها !! .

ومن ذلك ما يروى من أن سبب الحنة هو رأيه فى نكاح المتعة وتحريمه ، وقوله : إن قول غير «عبد الله بن عباس» فيها ، أوفق لكتاب الله تعالى من كلام «ابن عباس»... ولكن هل كان غير الشيعة من المسلمين ينظرون ، إلى نكاح المتعة

نظرة تجعله موضعاً للأخذ والرد ؟ وهل كان العباسيون يهملون صلة المسألة بالشيعية ، ويهتمون بنسبتها « لابن عباس » ؟ ثم هل كان لهذه المسألة صفة ما من الناحية السياسية ، أو الاجتماعية ، أو العملية ، حتى يمتحن بها فقيه معروف في عصر كثرت فيه الفتوق ، وانتشرت الفتن ، فاشتدت الحاجة إلى تألف الناس واسترضائهم ؟ لا يبدو من ذلك شيء .. وإنما هي رواية « العماد الحنبلي » التي تجعل المحنة في « بغداد » وتجعلها في نكاح المتعة ، وتسهب في ذلك ، فتذكر أنه طيف « بمالك » على ثور مشوها ، فكان يرفع القدر عن وجهه ، ويقول : يا أهل بغداد ، من لم يعرفني فليعرفني ، أنا « مالك بن أس » فُل بي ما ترون ، لأقول بجواز نكاح المتعة ، ولا أقول به ^(١) ..

ولوتركت كل وجه من أوجه النقد ، لسألت : متى كان « لمالك » مثل هذا الصنيع العنادي ، وهو أشد الناس مداراة للناس ، وهو الذي تحكى عنه كتب المناقب ذاتها ، أن « المنصور » نفسه سأله : ما تقول في مالي ؟ فيقول : خير مال .. ويسأل المنصور « أبا حنيفة » السؤال نفسه ، فيقول : أنت أعلم به ؛ ويسأله « ابن أبي ذئب » فيقول له شر مال .. !! ثم يمكث « المنصور » مدة ويرسل إلى « مالك » يمال ، وقد قال لرسوله : إن لم يقبله فاضرب عنقه ، فيقبله « مالك » ويسلم .. ويرسل إلى « أبي حنيفة » يمال ويقول له رسوله : يأمرك أمير المؤمنين أن

تضعه حيث ترى ، فإن قبله فحسبه ، وإن رده فحسبه ، فيقول « أبو حنيفة » .
للرسول : أمير المؤمنين يعرف من أين جمه ، وهو يعرف أين يضعه .. ويرسل
إلى « ابن أبى ذئب » بالمال وقد قال لرسوله : إن قبله فأضرب عنقه ، فيرده
« ابن أبى ذئب » ويسلم^(١) .. !

وإذا كان هذا حديث أصحاب المناقب أنفسهم عن مدى ميل صاحبنا
إلى النضال ، فهل ينسق مع ذلك أن يكون قد رضى أو غضب فى نكاح المتعة
وقال وقال ؟ ! إنها رواية « الماد الحنبلى » الذى أشرنا قريباً إلى قيمته المرجعية
حين جعل مكان المحنة « بغداد » - ص ٤٠٩ - وهى رواية غريبة ، وددت لو
استطعت أن أعرف المصدر الذى نقلها منه ، ولكن لم يتبها لى ذلك بعد ! ..
ومن تسبب المحنة بمسألة فقهية كذلك لا تمت إلى السياسة وعناية
الحكام بسبب ، القول بأن السبب هو رأى « لمالك » فى الطلاق
قبل النكاح .. الخ^(٢) ولا يظهر لقرها وجه ! . كما لا يظهر وجه لتمسك
« مالك » فيها بشئ يشير عليه غضب الحكام ، وهو غير مقبل على ذلك ،
ولا متقبل له ! فلا نطيل فى نقدها ، وبخاصة أن فى إيراد الأقدمين لها ما هو
توهين ، إلى حد ما ..

(١) الزواوى : (مناقب مالك) ص ٢٦

(٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

وإذا ما استبعدنا من الأسباب الخاصة ، مالا يكون ذا صلة بالحياة الواقعية ، ولا سيما من الناحية السياسية ، فإننا ننظر بعد ذلك في أمور تتصل اتصالاً متاً بالسياسة ، وتعد في بعض الروايات سبباً للمحنة ، ومن ذلك : رأى « مالك » في « على » رضى الله عنه ، وأنه كان يقدم « عثمان » عليه ، فأحفظ ذلك الطالبيين ، وسعوا به إلى الوالى .. ولا نعرف متى كان العباسيون يحرصون على رضا الطالبيين ، ويُغضبون من أجلمهم اتفقهاء والجماهير !! وقد وضح لنا منذ تكلمنا في البيئة السياسية ، أن العلويين قد فازوا بالحظ الأوفر ، من عداوة الأسرتين : الأموية والعباسية !! ولو نظرت إلى الوقت الذى يرجح وقوع المحنة فيه ، وأنه كان إثر المخرجتين النيفتين للطلبيين ، في الحجاز والعراق ، لاستبعدت ذلك السبب استبعاداً قوياً !! ثم لو جلت في أحداث العصر التى ساقها كتب التاريخ لوجدت أن الطالبيين فى تلك الحقبة يعانون ما يعانيه المستضعفون المضطهدون دائماً ، من التصدع والاقسام ، وتقدم من يسلم منهم نجاة من بطش الحكام العنيف ، فهذا « الحسن بن زيد بن الحسن » الطالبى الجواد .. الخ كان ينحرف عن « آل على » - وهو منهم - فاستعمله « المنصور » لذلك ، على المدينة ، فى سنة ١٥٣ هـ - فالطالبيون مع الجد العنيف فى مقاومتهم أيام هذه المحنة ، وتصدهم وانضمام وجوه منهم للخلفاء فى

العراق كل أولئك وما إليه يبعد أن يكون لغضب « الطالبين » أو سعاتهم أثر كهذا ...

وإذ شعرنا أن محور المسألة حيوى على ، أو قل بجهد الصوت ، إن المحور سياسى بأخص المعنى ، فلى هذا الأساس نجد من أسباب الحنة ما هو من الميدان السياسى ؛ ويتصل بشخصية الإمام ، بما هو فقيه متشرع ، ومحدث راو ، ومعلم ؛ كما يتصل بظروف الوقت ، واضطراب العصر ، أول العهد بالعباسية ، ومع التيارات الخفية العميقة المتشاجرة ؛ فيكون سبب الحنة الذى يقبله المنطق الاجتماعى ، سبباً علمياً سياسياً ، يرتبط بسلطان الخليفة ، ويؤثر على سير الأحداث فى العهد الذى رجح أن الحنة كانت فيه ، أى سنة ١٤٦هـ وما حولها . . . وعلم « مالك » - وهو علم الدين - يمس هذا السلطان السياسى فى أساسه ، وهو البيعة بالإمامة : لمن ؟ وكيف ؟. وحين تقدر أن « المنصور » هو المؤسس الحقيقى لدولة العباسيين ، التى قامت بدعوة مشتركة بينهم وبين الطالبين ، فقضت على الأمويين ، وقربت أمل الطالبين فى الحكم ، الذى سبقهم إليه العباسيون .. وبهذا لا تكون خرجة « محمد بن عبد الله » وأخيه ، فى ذلك الحين كخرجة خارج ، أو شغب شاغب ، أو انتفاض ثمر ، أو خلع

الروم أو الترك للمهادنة . . بل هي خرجة أشد من كل ذلك خطراً ، فكيف إذا اقترنت بنجاح مبدئي ، تفلت به من يد « المنصور » أزيمة نواح كثيرة !!؟

ففي أوائل رجب سنة ١٤٥ هـ خرج « محمد الشبه » بالمدينة ؛ وفي أول رمضان من هذه السنة نفسها خرج « إبراهيم » أخوه بالبصرة ، فتوالت على « المنصور » الفتوق : من البصرة ، والأهواز ، وفارس ، وواسط ، والمدائن ، والسواد ، وإلى جانبه أهل الكوفة في مائة ألف مقاتل ينتظرون صبيحة ، فلا عجب إذا بقي « المنصور » في مصلاه خمسين يوماً ، ينام عليه ، وقد هجر النساء ونعيم الحياة ، فجلس وعليه جبة ملونة ، قد اتسخ جيبها ، وما تحت لحيته منها ، فلا غيرها ، ولا هجر المصلى ، بل كان إذا خرج للناس أرخى سواده على هذه الجبة الوسخة ، فإذا دخل خلع سواده وبقى بها .. وهكذا شعر من حوله أن المعركة فاصلة ، والأزمة حاسمة ، وأكبروا صمود « المنصور » لها ، ومضت كتب التاريخ تحدثك عما قيل فيه لذلك شعراً ونثراً ، إكباراً لصموده وتقديراً له . . فهل تقدر عظم الأثر الذي خلفته في أعصابه تلك الضائقة ، وتدرك أنه حين يخلص منها ، خليق بأن يُطَهَّر ، ويحتاط ، ويبطش ؟ أحسب أنك تجد قرب ذلك ..

وأما ابن عمه « جعفر بن سليمان » فقد خاض - كما قلنا - معركة « إبراهيم » وقام فيها بحركة التفاف ، بدلت الهزيمة نصراً ، فهو مشارك

في تقدير الشدة ، مناضل فيها بنفسه ، فإذا ما عاد أول السلم والياً على المدينة ، وقد ثار فيها السودان في شوال سنة ١٤٥ ذاتها ، بعد قتل « محمد الشبه » بنحو شهر واحد ، وقبل قتل « إبراهيم » في « باخرى » لخمس بقين من ذي القعدة سنة ١٤٥ ، فهلا تقدر أن الحال العامة تدفعه إلى المشاركة النشطة في هذا التطهير ، توثيقاً لأمر أسرته ، وتهون عليه في ذلك كل قاس عنيف ، لخطر الهدف ، وعنغ إغرائه ؟ .. أحسب أنك تجد في هذه البشرية الضارية قرب ذلك ..

ففي هذه الأعاصير التي لا تزال ريحها تملأ الأنوف ، يتصدر في المدينة « مالك » الذي بدرت منه بوادر مكشوفة ، من الميل لأموية الغرب ؛ والذي يحدث بحديث « ليس على مستكره طلاق » ؛ والذي يروى أنه أفق الناس بالخروج مع « محمد الشبه » ، وقال لهم إن بيعتهم « للنصور » بيعة مكره ، وليس على مكره يمين ؛ والذي قد يكون في بطانة الأمير طالب صيد - وما أكثرهم ! - يتقرب بالث والنقل ، فكيف لو غلت في صدره غيرة ، وانتقد حسداً ! ثم كيف لو كان بينه وبين « مالك » من شئون الحياة اليومية ، ما يختلف عليه ، ولا تعرفه الرواية المدونة ؟ كل أولئك - بل بعضه - كاف لتصور سبب محنة « مالك » تصوراً اجتماعياً ، يحليه منطق الحياة الجرب ؛ وبه تقبل التفسير

الاجتماعى للمحنة ، وتعرف السبب المباشر لها ، مستيناً وجه الصواب ، دون كبير نقد أو تحرير . . . وبه تدرك أن مثل هذه الظروف لا ينفع « مالكا » فيه أنه أشد الناس مداراة للناس ؛ وأنه يدور فى فلك السلطان العباسى ؛ وأنه يكره الشغب والخروج ، لأنك تعرف إلى جانب ذلك : أنه حاد المزاج ؛ يتدفع أحيانا ، ويفضض فيقول أو يفعل غير محترس ، وتعرف أن له دِخلة أموية ، كما تعرف أنه قد يكون له فى خاصة مجلسه شيء من مثل ما كان « لابن هرمز » حين كان يطلق الباب ويرخى الستويىكى ، وكذلك تدرك من تتبع الحياة اليوم حولك ، أن مثل هذه الظروف ، مما يستتراب فيه ، بمن هو أيسر شأنا من « مالك » وأكثر منه مداراة ، وأقل تعرضاً لشئون الحكم السياسية ، وأخف دخيلة فى الطاعة للسلطة القائمة . .

وقد عرضنا من قبل لتفسير تصرفاته - فى غير موضع مما سبق - انظر ص ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ - فهدنا أتم التمهيد لهم سبب هذه المحنة ، وبيننا الأمر فضل بيان ، على أساس من تجارب النفس والحياة ، وشهادة الواقع ، فى نقد ما ساقته الرواية من اختلافات .

وأما صفته هذه المحنة : فإنها تعطينا صورة ، عن وسائل العقاب عندم ،

بل قل وسائل التمديب ، أو بصفة أخص ، عن هذا الجلد والضرب ، الذى كان

— فى غالب الأحوال — عقوبة العلماء المعارضين .. فى حادثة « مالك » هذه
نقرأ أنهم يجردونهم من الثياب الخارجية ، ويتركون عليهم ما يستر العورة ،
من الثياب الداخلية ، وكانت تكون ، أو بعضها ، من الشعر ، عند الزاهدين
منهم ، ثم يمدونهم أى يمددون جسامهم على الأرض ، فكانوا يُضربون
وهم رقود ، أشبه ما يكون بما يسمى « الضريش » اليوم ، عند السعوديين
فى الحجاز .. وكان المد فى الحبل ، ولعله نوع من الكتاف ، يكون بشد
اليدين إلى خلف الظهر ، إذ يقول (القاموس المحيط) : كتف فلانا
— كضرب — شدَّ يديه إلى خلف ، بالكتاف . وهو حبل يشد به : .
ككتف تكتيفاً ؛ ويعين على هذا ما كان من حال « مالك » حين مدوه
بالحبال فتأثرت كتفه ، على ما سيأتى ؛ .. وقد توضع اليدان فى آلة تمسكهما ،
إذ تقول الرواية : فجلده ومد يديه بين العقابين ، وربما كان هذان العقaban
مساكين يقبضان على اليدين ، من خشب أو نحوه ؛ . ويظهر أن الضرب
يكون على الظهر ، كما تنص الرواية على ذلك ^(١) .. وأما السياط التى كان بها
الضرب فلا نعرف فى هذا الحادث ، ولا من التفاصيل التى تنقلت عنه ، من
أى شئ كانت تكون تلك السياط ؟ ، أكانت من جلد أم من حبال ، أم
كانت عصياً من خشب الأشجار ، أم ماذا ؟ ..

(١) مواضع متفرقة من ورقة ٤٠ و (خ) من (ترتيب الدارك)

وتختلف الرواية في عدد الجلدات ، فتبدأ من ثلاثين ، وتمضى صعدا ، حتى تصل إلى الثمانين ، فهي نيف وثلاثون ، أو ستون ، أو سبعون ، أو نيف وسبعون ، أو ثمانون .. ولا سبيل لنا إلى ترجيح شيء من هذه الروايات .. ثم لانصف الرواية حال الشيخ وقت تنفيذ العقوبة ، إلا بخبر منقبي ، يحكى فعل الرسول عليه السلام، إذ يقول «الدراردي» : لما أحضر «مالك» لضربه في البيعة التي ألقى الناس بها ، وكنت أقرب الخلق إليه سمعته يقول : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ، حتى فرغ من ضربه^(١) .. ولكنهم - على ما سمعت - قد علموا ، بل رأوا رأي العين ، ما كان من قيام الناس مع «محمد» ، كما عرفوا ما كان من عطف «الشيخ» على الأمويين ، وما إلى ذلك !! وأحسبهم كانوا يعلمون أنهم يرتكبون أمراً عظيماً مع عالم من أهل الدين، في نحو الثالثة والخمسين من العمر ، كهل وادع ، أنيق ، هو أفزع الناس من السياط .. النخ، لكنها ضراوة الملك القردي في دور إقرار الدولة، وإرساء سلطان الأسرة، يجعل هذا «المنصور» يضرب «مالكا» وغيره ، «كأبن أبي الموالى المدني» المحدث ، المشهور ، الثقة - ت ١٧٣ هـ - الذي ضرب أربعائة سوط ، ليذلهم على محمد الشبه ، فلم يذلهم^(٢) .. وتجعل من أمر هذا «المنصور»، ما يوجه الأذهان

(١) مواضع متفرقة من ورقة ٤٠ و (خ) من (ترتيب الدارك)

(٢) الهاد الحنبلي : (الشفارات) ١ / ٢٨٣

إلى اتهامه بسق « أبى حنيفة الإمام » السم ، لقيامه مع « إبراهيم » أخى « محمد^(١) » .. فقاتل الله هذا الملك المقيم !

ونعود إلى حال « الإمام » عند العقوبة ، فنقول : إن الرواية تختلف في أنه احتملها أو ناء بها ، فأكثر من مصدر^(٢) يروى أنه حمل مغشياً عليه ، ولم يُفَق إلا بعدها في البيت ؛ و « السمعاني » في كتابه (الأنساب^(٣)) يقول : إنه مسح الدم عن ظهره ودخل المسجد فصلى .. وجمهرة المصادر على أن المحنة كانت بالضرب ، لكن « العماد » يروى أنها كانت أيضاً بالطواف به مشهراً ، وعلى وجهه قذَر كان يرفعه ، ويقول كذا وكذا ، كما سبق - ص ٤١٦ - ولكنها الرواية التي جعلت المحنة في بغداد بسبب نكاح المتعة وذكرنا من شأنها ما ذكرنا .

على أن « السيوطي »^(٤) يروى نقلاً عن « ابن وهب » صاحب « مالك » أنه حمل على بغير ، فقال : ألا من عرفنى فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فأنا « مالك بن أنس بن أبى عامر الأصبحى » ، وأنا أقول : طلاق المكره ليس بشيء ، فبلغ « جعفر بن سليمان » أنه ينادى على نفسه بذلك ، فقال :

(١) الشذرات : ١ / ٢٢٨

(٢) (الترتيب) و (الدياج) و (التنوير) و (تاريخ الإسلام) للذهبي .. و .. و ..

(٣) ص ٤٠ ، ٤١ الطبعة المصورة

(٤) التزيين ص ١٣ ط الحشاب

أدركوه ، أنزلوه .. !! فهناك طواف للمبرة أو للتشهير ، لكن في غير تشويه بقدر أو نحوه ، وعلى بعير ، لا على ثور ، ولا تصريح بأنه في بغداد أو غيرها ، لكن ذكر «جعفر بن سليمان» فيه إشارة إلى المدينة.... والمناداة على نفسه ، بإعلان رأيه في طلاق المكره ، لا في نكاح المتعة !! . وعلى كل حال ، فإن الحمل والطواف والتشهير ، كان مما يصيب العلماء ، في مثل هذه الحن ، لكننا لو نظرنا إلى جملة الأمر نظرة فاحصة ، قد نطمئن إلى أن صاحبنا في مزاجه الرقيق ، لا يقوى بعد ضرب خلع كتفه ، وشرّح ظهره تشريحاً - كما تنص الرواية - وأسأل دمه ، لا يقوى بعد ذلك على مثل هذه المناداة على نفسه ، وهو في عامة شأنه ، أشد الناس مداراة للناس ، لا ينجح إلى هذا التحدى ... وربما كان المنقيبون ، قد حملوا بعض الحن على بعض ، وجرت ألسنتهم أو أقلامهم بشيء من التكثير ، فكان الطواف ، والمناداة . الخ ، والأمر في ذلك كله يسير !!

وأما آثارها ، التي تركتها في حياة الإمام ، فقد كان منها المادى والمنوى :

فأما المادى فنه مؤقت كتشريح السياط ظهره تشريحاً ، وإسالة دمه ، ومنه

باق كخلع كتفه ، حتى ما كان يستطيع أن يسوى رداءه^(١) ، والرواية في هذا تختلف اختلافاً يستوقف القارئ « فياض » يورد العبارة السابقة : في موضع ، ويذكر غيرها في موضع آخر ... « وابن فرحون » (في ديباجه) ، يقول^(٢) : ومدت يده حتى انحلت كتفاه ، وبقي بعد ذلك مطابق اليدين لا يستطيع أن يرفعهما ولا أن يسوى رداءه .. وهو شرح يدل على شدة الأمر ، وأن يدي « الشيخ » قد عطلتا عن الرفع بقية حياته ، بعد الحنة ، وهو عهد طويل ، يبلغ إحدى وثلاثين سنة ! فهل كانت يدا « الشيخ » طول هذه السنين بطلتين ، لا يستطيع أن يرفعهما ؟ ! إن رواية أخرى^(٣) تجعل البطل يداً واحدة ، حتى كان « الشيخ » يرفع إحدى يديه بالأخرى ؟ .. فأى الروايات نتمد ؟ . آلاجمال الذي لا يزيد على أنه كان لا يستطيع تسوية رداءه ، دون نص على بطلالة اليدين ، إذ يجوز أنه كان لا يستطيع بهما الحركة الكاملة ، مع عدم بطلتهما ؟ أم التوسع ، وبطلالة اليدين حتى ما يستطيع رفعهما ؟ . أم أن الذي تأثر هو اليد التي تتصل بالكشف المخلوعة فكان يرفعهما بالأخرى ؟ .. وعبارة الروايات ، تارة بخلع

(١) عياض (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

(٢) ص ٢٨ ، وعبارة « مطابق اليدين » ربما كانت تحريفاً لعبارة المقدسي في « التنوير » وهي : بقي بعد الحنة جلال اليدين ، ورقة ٢٠ • ومن النسخة الخطية بدار الكتب

(٣) عياض (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

كفف ؟ وتارة يخلع كتفين ؟ ترك للقارى تجربة الترجيح فى مثل هذه
الختلافات .. !!

وتنص رواية^(١) غير روايات « عياض » ، على أثر عنيف خلفته تلك
الحنة ، هو أنه اعتراه فتق من الضرب الذى ضرب به ، فكانت الريح تخرج
منه ، حتى إنه عند ما سئل عن سبب تخلفه عن المسجد ، قال : إني أودى
المسجد والناس .. لقد صُدِّرت هذه الرواية بصيغة التوهين وهى (قيل) ، ولو
رأيت أن هذا التخلف عن المسجد ، إنما كان فى أعوام أخيرة من حياته ، قد
يحددونها بسبعة أعوام ؛ وهبها أكثر من ذلك إلى الضعف ، فهو قد عاش بعد
الحنة أكثر من ثلاثين عاما حضر المسجد فيها سنين طوالا ، وبذلك لا يكون
خروج الريح بسبب الفتق الذى تخلف عن الضرب ؟ ، إلا أن يكون قد اشتد
الأمر أخيراً فكان ما يؤذى الناس والمسجد !!

وقد يرد الخبر عن هذا الأثر الأخير الأخير للمحنة ؛ ومنعه « مالكا » من حضور
المسجد ، على غير هذا الوجه ، فيقال .. كان لا يأتى المسجد ، لا يزال ريح
يخرج من موضع الكفف^(٢) ؟ ! فيفهم من هذا أن الريح الرائحة لا الغاز !!
كما يفهم أن الامتناع كان مبكراً عقب الضرب !!

(١) للقدسى (التنوير) ورقة ٥٢ ط من النسخة المذكورة فى المصدر السابق

(٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٤٠ و (خ)

وتترك تفاصيل المرويات في هذه الآثار ومحاولة تحقيقها ، مكتفياً بما تضافرت عليه ، في وصف المحنة إجمالاً ، فنشعر بأن القوم قد ارتكبوا مع « الشيخ » أسراً عظيماً ، وأساءوا إليه إساءة قاسية ، عصفت فيها الظروف السياسية !

وأما الآثار العنوية لتلك المحنة فهي ما يكون دائماً ، من مثل هذا الاضطهاد المتهور : تقدير للذى وقع عليه ، وإساءة للذى وقع منه ؛ وكذلك تعبر المصادر القديمة عن هذا الناموس الاجتماعى ، بعبارات متنوعة ، تلتقى في أن الناس قد علموا أنه أفتى بحق ، وضرب بباطل ، فسكانت هذه السياط عليه عندهم كالحلل المنشورة^(١) ، فوافقه ما زال « مالك » بعد ذلك الضرب في رفعة من الناس وإعظام ، حتى كأنما كانت تلك الأسواط حلياً حُلِّيَ بها^(٢)

وأما تسويتها : وتصفية ما بين الإمام ، والمعتدى عليه - وهو في هذا الموضع لا يكون إلا « جعفر بن سليمان » دون إشراك « لأبى جعفر » ، بل مع تأكيد اعتذاره - فالرواية في هذه التصفية تمضى من طرف إلى طرف بشأن هذا الوالى ، فقد يقال : إن الأمر لم يكن عند « مالك » موضع حاجة ، لشيء من التسوية أو الترضية ، وأنه لما حمل مغشياً عليه دخل الناس عليه ،

(١) الزواوى : (مناقب) ص ٢٦

(٢) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٩ ط (خ)

فَأُفَاتِقَ فَقَالَ : أَشْهَدُكُمْ أَنِّي جِئْتُ ضَارِبِي فِي حُلٍّ ، فَمَآوَدَهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي ،
وَقَدْ تَمَآثَلُ ، فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَا مَعْمُوهُ مِنْهُ ، وَكَأَنَّهُمْ كَانُوا مُسْتَبْعِدِينَ لَهُ ، إِذْ قَالُوا :
قَدْ نَالَ مِنْكَ ! فَقَالَ : تَخَوَّفْتُ أَنْ أَمُوتَ أَمْسَى ، فَأَلْقَى « النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ » فَأَسْتَحَى مِنْهُ ، بَأَن يَدْخُلَ بَعْضُ آلِهِ النَّارَ بِسَبِيٍّ ^(١) . .

كَمَا قَدْ يُقَالُ : إِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ بَوَقْتُ ، لَمَّا أُرْسِلَهُ إِلَيْهِ « الْمَنْصُور » لِيَقْتَصِرَ
مِنْهُ ، قَالَ « مَالِك » : أَعُوذُ بِاللَّهِ ، وَاللَّهُ مَا ارْتَفَعَ مِنْهَا سَوَاطِئُ عَنْ جَسَدِي ، إِلَّا
وَأَنَا أَجْعَلُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي حُلٍّ لِقِرَابَتِهِ مِنْ « رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ^(٢)
وَكَذَلِكَ عِنْدَ مَا يَقْسِمُ لَهُ « الْمَنْصُور » قَسَمَهُ السَّابِقَ عَلَى بَرَاءَتِهِ ، وَيَتَوَعَّدُ
« جُفْرًا » يَقُولُ لَهُ « مَالِك » : عَافَى اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَكْرَمَ مَشَآوَاهُ ، وَنَزَّهَهُ
عَنْ أَمْرِي ، قَدْ عَفَوْتَ عَنْهُ لِقِرَابَتِهِ مِنْ « رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَقِرَابَتِهِ
مِنْكَ ^(٣) . .

وَلَعَمْرِي لَوْ كَانَ ضَرْبُ « مَالِك » يَدْخُلُ « جُفْرَ بْنَ سُلَيْمَانَ » النَّارَ ،
فَإِذَا صَنَعَ بِهِ قَتْلَهُ لِلْسَّبْطِ « إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنٍ » ! !
وَهَلْ تَرَى غَفْوَ « مَالِك » عَنْهُ فِي هَذِهِ نَافِثَةٍ ، وَجَاعِلًا « رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » لَا يَرَى أَحَدًا قِرَابَتَهُ فِي النَّارِ ؟ ! ! إِنْ قِرَابَتُهُ مِنْ « الْمَنْصُور »
لَتَقْرُبَ ظَلْفَرُهُ بِالْغَفْوِ فِي الدُّنْيَا ، ثُمَّ هُوَ « الْمَنْصُور » فِي الثَّانِيَةِ حَيْثُ يَجْعَلُهُمَا

علمهما في هذا الملك المضوض ؛ و « مالك » ما يراه في هذا ، مهما يكن تقدير غيره له .

وقد يذكر الراون ، أن المسألة موضع للتسوية والترضية ، وأنها سوّيت تسوية إلهية . . فإكان الأمر حتى غضب « المنصور » على ضاربه فضرب ، ونيل منه أمر شديد^(١) . . أو أنها سوّيت تسوية سياسية ، بعد نحو عام أو أكثر ، حين حج « المنصور » بعدها - وقد حج سنة ١٤٧ و ١٤٨ هـ - فأقاد « مالك » من « جفر » ، وأقسم له قسمه السياسي ، ويقال : إنه أرسله إليه ليقصص منه ، فقال ما قال آنفاً من إحلاله له لقرابته ، من الرسول عليه السلام ، ومن الخليفة أيضاً .

فالإحلال ساعة ارتفاع السوط ، وعقب الإفاقة من غشية الضرب ، يدل على أن الأمر لم يترك في نفس الشيخ أثراً ؛ لكن الرواية تذكر ما يدل على شدة تأثيره ، ورفضه الصفع أحياناً ، أو عدم اكتفائه بما نال الرجل ، وطلبه له المزيد من العقاب الإلهي أحياناً ، فيروى أنه لما ولى « جفر » المدينة ولايته الثانية - وبينها وبين الأولى التي كانت فيها المحنة عهد غير قصير - حج ، فبينما « مالك » في الموقف قال « جفر » لأصحابه : لا تتحركوا ، وسار فلم يشعر « مالك » إلا وإنسان يضرب بسوط محمله ، فرفع « مالك » رأسه ؛ فقال

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٩ ط ، ٤٠ ، و (خ)

« جعفر » : يا « مالك » هذا يوم عظيم ، ينظر الله سبحانه إلى عباده ، ويفخر لهم ، فأجعلني في حل مما ارتكبته منك ، فقال « مالك » : لا والله ، حتى نلتقي أنا وأنت بين يدي الله عز وجل ، فرجع ^(١).

وطريقة « جعفر » هذه في الحديث والاعتذار تستحق ما يفهم من الرواية واضحاً وهو أن « مالكا » لم يف عنه ! ! فهو متأثر تأثراً قوياً يتبين أيضاً من خبر أنه لما نزل « بجعفر » ما نزل من غضب « المنصور » ، الذي يذكره ، فبُشر به « مالك » ، قال : سبحان الله ! ! آتروا حظنا مما نزل بنا الشامة ، إنا لرجال من عقوبة الله عز وجل ، أكثر من هذا ، وزجو لنا من عفو الله أكثر من هذا ^(٢) . . فهل أحله ساعة الضرب ، أو ساعة الإفاقة ، أو هو لم يحله قط ؟ ! أو قد يكون أحله بمد طول تقرب منه ، كالذي يقال : انه لما ولى « جعفر » ثانية ، أكرم « مالكا » وقربه فتباعد منه « مالك » ^(٣) ، وظل الرجل يقربه حتى صفح أخيراً ؟ ! ! إن هذه الرواية تعارض بأن « مالكا » نفسه دخل على « جعفر » لما ولى ولايته الثانية ^(٤) ، فكأنه لم يتباعد عنه ! ! وخبر هذا الدخول ينتهي إلى ذكر ما دار بينهما من عتاب كان حواراً ^(٥) : « جعفر » — إني جهلت واستزلت ، والله ما جلدك إلا القرشيون . .

« مالك » — إنك ترى أن قد ظلمتني !!

« جعفر » — نعم

« مالك » — أنت في حل ، فوسع الله عليك

فهل دخل عليه وعاتبه ؟ أو هو قر به فتباعد عنه « مالك » حتى كف عنه ، وكان بينهما في الحج ما سمعت من رفض الغزو ؟ ! قد يرجح أحد هذه الأحوال ما يروى ، من أن « جعفرا » ، في مرض موته ، رأى في منامه « مالكا » ، فسلم عليه ، فلم يرد ، فأعاده عليه ، فرد ، فقال : إن لي ولك غداً مقاماً عند الله فأريق « جعفر » لذلك وغمه ، فلما دخل عليه « حماد بن زيد » الإمام الفقيه المحدث البصري ، قصَّ عليه رؤياه ، فقال له « حماد » : إن « مالكا » من الإسلام بمكان جليل ، وما هو إلا الندم والاستغفار ؛ وفي رواية : أن تعتق ؛ فأعتق بكل سوط رقة^(١) .

ففي هذا ما يفهم منه أن الرؤيا ومشورة « حماد » كانتا بعد موت « مالك » إذ لم يبق إلا الندم والاستغفار ، أو العتق !! ويقرب أن يكون ذلك في العام الذي مات فيه « مالك » ، لأنه توفي في صفر أو ربيع الأول سنة ١٧٩ هـ ، و « حماد بن زيد » المشير على « جعفر » مات في رمضان من سنة ١٧٩ نفسها ، أي بعد بضعة أشهر من وفاة « مالك » ؛ وكأما مات

(١) عياض : (الترتيب) ورقة ٣٩ ظ ، ٤٠ و (خ)

«مالك» دون أن يفور عن «جفر» ، كما هو ظاهر من غضبه عليه في الرؤيا.. ولكن كيف وقد ذكر من أخبار التصفية والتسوية وجه آخر ، هو سعى من سعى بينهما لإتمام الصلح ، إذ يقول «الأصمعي» : أنا مشيت بين «جفر» و«مالك» حتى حاله^(١) ! ! فهل كان الإحلال وقت الضرب ، أو بعده توأ ، أو كان بعد أعوام طويلة ! وهل كان يسعى الوسطاء ، أو دون سعى أحد ! ! أو لم يكن عفو قط حتى الموت ، فكان الندم والعق ؟ ! الله أعلم أى ذلك كان ، والرجلان في الدار الثانية بين يدي الحكم المدل . : والتاريخ في هذه الأولى بين يدي الباحث المحقق ! !

وقد رأيت من مسهب خبر الحنة ، ما يكل الجانب العملى من حياة «مالك» في قومه ، وهو أهم النواحي من حياة الناس اجتماعياً . ومن أجل ذلك طال الحديث ، أو أطيل ، عن حياة «مالك» في قومه ، لأنها الصفحة الباقية على الدهر ، ومن أجلها ومن أجل ما يتصل بها ، من توجيه هؤلاء الناس لحياة قومهم ، وتأثيرهم في الأخلاف بسيرهم ، تلتمس التراجم وتحرر .

(١) المصدر السابق، ومعه «الذهبي» : (تاريخ الإسلام) مخطوطة دار الكتب ج ٩ ورقة ٥١ ظ

ولئن لم يقصر حديثنا عن « مالك » الإنسان في حياته الفردية ، تأسيساً
لفهم حياته الاجتماعية ، فإنه ، رغم ذلك ، لا يزال فيه — على ما أقدر — مجال
لتطبيق نفسى متخصص ، ينتفع بالتحقق من أخبار هذا الإنسان وأوصافه ،
ليفسرها تفسيراً علمياً ، ويصف مزاجه ، وعاداته ، وخلقها ، وصفاً علمياً ، ينتفع
بما عرف العلم في هذا الميدان من حقائق .. وإني لآمل أن أوفق في إغراء بعض
الأصدقاء من أصحاب المدرسة النفسية ، بهذا العمل يوماً ما ، فتكامل الأضواء
المسلطة على حياة الرجل ، ويتم المنهج الصحيح للترجمة المحررة ، حقاً ..

والآن وقد سلطنا الأضواء المستطاعة على حياة صاحبنا ، في دور تأثيره ،
ودور تأثيره ؛ وحررنا من الرواية في ذلك ، ما مكنت منه حال هذه الرواية ؛
ولفتنا من أمرها ، إلى ما لا يستطاع تحريره ؛ وفسرنا هذه الروايات ، عملياً
وحيوياً ، بما أمكن ، وما أعانت عليه أصول لم تنل حظها من التحقيق
والتحرير ، ولعلها لو حققت نصوصها ، بعد جمع كافة نسخها ، تُفیر بكلمة أو
جملة ما فهم منها ، وما استنبط .. !

الآن نقدر موضع الحاجة إلى الاستكمال في هذه الترجمة ، يوم يتأصل
دستور الحياة الناهضة عندنا ، فتجمع آثارنا الأدبية والتاريخية ، من آفاق
الدنيا ، وتحقق ، وتنسب ، وتحرر ، ونهياً للدرس المستثمر الناقد ، فنستطيع

القول ، بأن المنقول من خبر هذه الحادثة ، أو ذلك العمل ، كذا وكذا لا غير ؛ وهو في حقيقته كذا وكذا لا غير ؛ وهو يفهم بهذا الوجه ، وفي هذه الحدود لا غير ؛ وهو يعين على استنباط كذا وكذا لا غير .

يوم يتأصل دستور الحياة الناهضة بإقرار هذه الأصول ، وتحقيق هاتيك الأعمال، التي دعونا لها باللفت المكثّر إلى أمر الرواية واختلافها ، وأزمات هذا الاختلاف .. يومئذ يطمئن الدارس لما يقرر، ويرتاح لما يستنبط ، ويشعر أنه قد أتم واجبه ، للحياة العقلية في قومه . . ويومئذ يكون الاستثمار الكامل لهذه المقررات المعتمدة على أصول مصفّاة ؛ فتفسر نفسياً ، واجتماعياً ، وتوصف علمياً على نحو ما رجونا قريباً . .

وفي كل حال هذا جهد المستطاع اليوم ، في إضاءة حياة صاحبنا ، بدوريتها ، وإقامة دور التأثير منها على ماورث وما كسب في دور التأثير ، تأصيلاً لدرس آثاره العلمية درساً مفرداً متخصصاً ، في فروع المعرفة التي كان له فيها نشاط ، فيدرس حديثه ، وفقهه ، وغيرهما ، على هدى من فهم شخصيته ، واستبانة حيويته .

ولقد كانت الكلمة الأولى ، في المنهج دعوة جاهرة إلى التخصص التام ، والتفرد الكامل ، بحيث يدرس فقه « مالك » إلا مالكي ، ممارس يتمثل

ذلك على وجهه الصحيح ، وفي صورته الكاملة .. وكذلك يدرس حديثه ، محدث ، ومؤرخ حديث ، له في ذلك التفرد المستوفى .. وما زلت أقدر ما أكبرت من هذا التخصص ، وألتزم ما أشدت به ، من أسس المنهج للصحيح فأتقدم الآن إلى شيء من القول ، في معارف الرجل ، قولاً لا يقصد به إلا الوصف العام ، لآثاره في دور التأثير ، على الحياة العلمية حوله ؛ والبيان الشامل لشخصيته العقلية ، ووجوده العلمي ، وصفاً وبياناً ، يريح المتخصص في درس آثاره ، من الوقوف الخالص عند هذا ، ويقدم له من قسّمات هذه الشخصية ، وملاحم تلك العقلية ، ما يجعل درسه لآثار صاحبها، درساً يقظاً ذا أساس، ومن أجل هذا ما أعرض له من القول عن :

الاعتماد

مقدمة الفن والحياة

شعارهم: كرم على نفسي

- أهلهم ١ ألا يكون الفن رزقا ضعيفا
ولا تعبنا مستحرا بجميع الشهوات
والأهواء، ونحجب الأضواء والأهواء
٢ ألا يكون الفن نينا للنانية
والهذيان للشخصية يحول في الأرحاء،
يرجم بالظن ويحمس بالوصف
٣ ألا يكون الرأي الفني العام ترويع
صغير ولا اعتكاف متجمل ولا تهويل
مضلل ولا وضع يه ولا مضي زمن
٤ ألا يكون درس الأدب تاريخه تناولا
سطحيا وترويدا تقليديا لا يبار
تقدم الإنسانية ورفق الحياة العقلية
- ١ وأن يكون الفن نشاطا وهديا ساميا
بعد انقراض الأثرة الذي هي حاجتها ويجفوه
في حياة التسمية غايته أكابر الراس
٢ وأن يكون الفن في مصر من مصر
فهو في كل إقليم طابع شخصية ومزاجه
وهو في الأقاليم المتوتجة وطابع عام له
خصائصه الخاصة
٣ وأن يكون الرأي الفني العام تقيفا
متجرا لا يستعصى على الترويع ويحكم التقدير
فيه لعبا الزهر جفاد ويخلص الجيد على الزمن
خصائصه الخاصة

